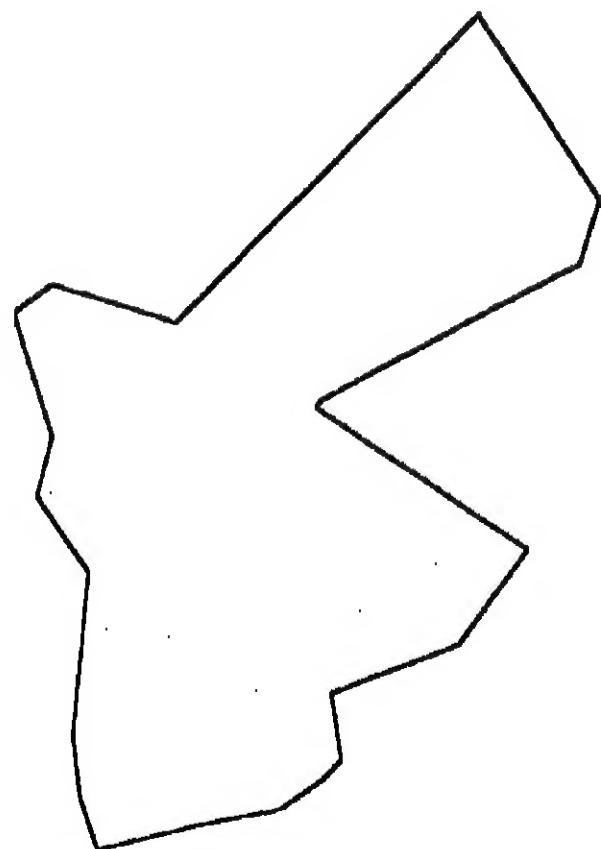


الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الأحد ٢٠ ربيع أول سنة ١٤٢٣ هـ - الموافق ٢ حزيران سنة ٢٠٠٢ م.

العدد : ٤٥٤٩

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

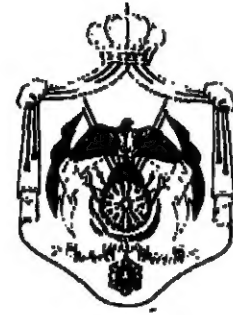
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٤٩ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتويات
٢٣٨٤	- قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٢ - قانون معدل لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
٢٤١٣	- نظام رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٢ - نظام معدل لنظام العلاقات الموحدة للموظفين
٢٤١٦	- نظام رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢ - نظام اللوازم والأنشغال لسلطة إقليم البتراء
٢٤٣٧	- انضمام الأردن لعضوية مركز دولي
٢٤٣٧	- اتفاقيات بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
٢٥٠٥	- اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والعلوم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التربية والعلوم في جمهورية أوكرانيا
٢٥٠٨	- إضافة مادتين إلى الاتفاقية الثنائية للتقلل الجوي الموقعة بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية
٢٥١٢	- تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة
٢٥١٨	- قرارات صادرة عن معالي وزير المالية - الجمارك
٢٥١٩	- تعليمات رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢ - تعليمات تصريح المخلصين الجمركيين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
٢٥٢٤	- نتائج انتخابات مجلس نقابة المهندسين للدورة الثالثة والعشرين
٢٥٢٥	- نتائج انتخابات مجلس نقابة الجيولوجيين الأردنيين
٢٥٢٦	- تصحيح خطأ

يتبع...

مكتبة النسخ

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٣٠
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي
ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٢
قانون معدل لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة
٢٠٠٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون
الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولاً: بالغاء تعريف (المؤسسة المسجلة) الوارد فيها والاستعاضة عنه بمايلي:-
المؤسسة المسجلة : الشخص المسجل لدى السلطة وفق احكام هذا
القانون .

ثانياً: باضافة التعريفين التاليين الى آخرها:-
الادخال : ادخال البضائع التي تخضع في المنطقة الجمركية للرسوم
الجمركية والضرائب الى المنطقة دون استيفاء مثل هذه
الرسوم والضرائب على تلك البضائع .
الاستيراد : دخول البضائع الى المنطقة ، بما في ذلك الادخال ،
باستثناء احضار البضائع الى المنطقة من المنطقة الجمركية

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٢٥٣٠	- وكالات الوزراء
٢٥٣١	- الأوسمة
٢٥٣٧	- التمثيل الدبلوماسي
٢٥٣٨	- الموظفون
٢٥٤٣	- الجنسية الأردنية
٢٥٤٤	- الاستملاك
٢٥٤٧	- الشؤون البلدية والقروية والبيئة
٢٥٩٥	- البنك المركزي الأردني
٢٥٩٦	- الإعلانات
٢٦٠٦	- المطالبات

محكمة العدل

إذا تم فيها دفع الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة

على هذه البضائع .

المادة ٣- تعدل المادة (٧) من القانون الاصيلي باضافة الفقرة (ج) اليها بالنص التالي :-

ج- ترتبط السلطة برئيس الوزراء .

المادة ٤- تعدل المادة (١٠) من القانون الاصيلي على النحو التالي :-

اولا: باضافة عبارة (والانظمة الصادرة بمقتضاه) الى اخر البند (١) من الفقرة (أ) منها .

ثانيا: بالغاء نص البند (٤) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بمايلي :-

٤- تسجيل المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من الميزات

والاعفاءات المقررة بموجب هذا القانون .

ثالثا: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بمايلي:-

ب- على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ، تمارس السلطة داخل

حدود المنطقة ووفقا لاحكام هذا القانون المهام والصلاحيات

المتعلقة بمايلي:-

١- تنظيم الأنشطة الاقتصادية والرقابة عليها للتأكد من تقيدها باحكام

القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والتعليمات الصادرة بموجب أي

منها بما في ذلك شؤون الصحة العامة والسلامة العامة ذات العلاقة

بهذه الأنشطة .

٢- اصدار التصاريح والشهادات وأي موافقة أخرى تتعلق بممارسة

الأنشطة الاقتصادية في المنطقة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة

الصادرة بمقتضاه .

٣- تنظيم المدن والقرى والابنية .

٤- الشؤون البلدية .

٥- حماية البيئة ومصادر المياه والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي .

٦- الرقابة على الغذاء المستورد الى المنطقة أو المصدر منها والرقابة

والتفتيش على جميع الاماكن التي يتم فيها الدبح واعداد الغذاء

ومشتقاته وتصنيعه وتداوله وبيعه وتقديمه ولهذه الغاية يمارس الرئيس

صلاحيات الوزير و المفوض المختص صلاحيات المدير المقررة لكل

منهما في قانون الرقابة على الغذاء المعمول به والانظمة الصادرة

بمقتضاه .

٧- الامور والاجراءات الجمركية .

٨- تحصيل الضرائب والرسوم والغرامات وبدل الخدمات المنصوص

عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والتعليمات الصادرة

بموجب أي منها .

٩- شؤون العمال .

١٠- أي صلاحيات منوطة بجهات رسمية أخرى يخولها مجلس الوزراء

للسلطة .

المادة ٥- تعدل المادة (١١) من القانون الاصيلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) و اضافة

الفقرتين (ب) و(ج) اليها بالنص التالي :-

ب- وتتولى السلطة صلاحية ادارة املاك الدولة في الاقليم وفقا لاحكام قانون

ادارة املاك الدولة النافذ المفعول والانظمة الصادرة بمقتضاه شريطة

مراجعة مايلي :-

١- ادارة الاثار والمواقع الاثرية الواقعة ضمن الاقليم وفقا لقانون الاثار

النافذ المفعول .

٢- استيفاء دالة الاراضي والمساحة للرسوم المترتبة على تنفيذ جميع

معاملات تسجيل اراضي الدولة والتصرف بها في الاقليم .

٣- رد الاموال المتأتية نتيجة لايحجار الاراضي او تفويضها أو أي تصرف

آخر بشأنها الى الخزينة العامة .

ج- كما تتولى السلطة حماية البيئة في وادي رم وفقا لاحكام هذا القانون

والانظمة الصادرة بمقتضاه وأي تشريع ذي علاقة نافذ المفعول .

المادة ٦- تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولا : باضافة عبارة (المهام و) بعد كلمة (المجلس) الواردة في مطلعها .

ثانيا : باضافة عبارة (ولهذه الغاية يمارس الرئيس الصلاحيات المقررة للوزير

بمقتضى هذه التشريعات) الى اخر الفقرة (هـ) منها .

ثالثا : بالنسبة لنص الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ز- استملاك الاراضي والعقارات اللازمة لاعمال السلطة او لتنمية

المنطقة وفقا لاحكام قانون الاستملاك النافذ المفعول .

رابعا : باضافة عبارة (والرسوم والغرامات ويدل الخدمات) بعد كلمة

(الضرائب) الواردة في البند (٣) من الفقرة (م) منها .

خامسا : باضافة البند (٦) الى الفقرة (م) منها :-

٦- وضع الاسس اللازمة لتصويب الاجراءات التي تمت قبل تاريخ

بدء العمل في المنطقة بصورة مخالفة لاحكام التشريعات

المتعلقة برخص المهن النافذة المفعول .

المادة ٧- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

١- للمجلس ان يتعاقد مع الجهات المؤهلة فنياً ومالياً لتطوير المنطقة او ادارتها على ان تحدد اسس التعاقد وشروطه بموجب نظام خاص يوضع لهذه الغاية .

٢- على الرغم مما ورد في أي تشريع اخر ، تكون السلطة مسؤولة عن

تطوير ميناء العقبة ومطارها واي من خدمات المرافق العامة في

المنطقة وللمجلس ، بموافقة من مجلس الوزراء ، الحق في التعاقد

مع أي جهة مؤهلة فنياً ومالياً او أي من الجهات المشار اليها في

البند (١) من هذه الفقرة وذلك لمقاصد تطوير او ادارة أي منها

شريطة مشاركة الجهات ذات العلاقة بمقتضى

تشريعاتها النافذة في المفاوضات التي تجري مع الجهات

المؤهلة وحسبما يقرره مجلس الوزراء بهذا الشأن .

ولا يعتبر العقد الذي يتم التوصل اليه نتيجة هذه المفاوضات

نافذا الا بعد موافقة من مجلس الوزراء .

٣- للمجلس ان يؤسس شركة يتاح للجهات المؤهلة التعاقد معها

وفق احكام البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة فرصة المساهمة

فيها لتتولى عمليات التطوير او الادارة وفقا لشروط العقد الذي

يتم التوصل اليه معها .

٤- وللمجلس الاتفاق ، بأي صورة كانت ، مع أي جهة يتم التعاقد

معهما وفقا لاحكام البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة او مع ادارة

الشركة المشار اليها في البند (٣) منها ليعهد اليها بادارة

المشاريع وخدمات المرافق موضع التطوير ويجوز له تأجير

هذه المشاريع لها او نقل ملكيتها اليها ويخضع أي اتفاق بهذا

الشأن الى موافقة مجلس الوزراء .

٥- يشترط في أي تعاقد او اتفاق تتوصل اليه السلطة وفقا لاحكام

هذه الفقرة ان يتم بمقتضى احكام نظام اللوازم والاشغال

المعمول به في السلطة .

المادة ٨- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٨) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولا : باضافة عبارة (المهام و) بعد عبارة (للسلطة) الواردة في مطلعها .

ثانيا : بالنسبة لنص كل من البندين (٣) و (٧) منها والاستعاضة عنهما بما يلي :-

٣- توقيع العقود والاتفاقيات التي تبرمها السلطة مع الغير والتي

يفوضه المجلس بها .

٧- صلاحيات وزير النقل بموجب قانون مؤسسة الموانئ او أي

تشريع آخر نافذ المفعول ذي علاقة بقطاع النقل داخل المنطقة

باستثناء ما يتعلق بالنقل البحري دون خدماته .

المادة ٩- تعدل المادة (١٩) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولا : بالنسبة لنص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ديكر من الفصل

د- الغرامات والتعويضات المدنية المتأتبة من تطبيق العقوبات على مخالفة أي من احكام هذا القانون والقوانين المعمول بها في المنطقة بما في ذلك تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (٣٩) من هذا القانون .

ثانيا: باضافة الفقرتين (ز) و(ح) التاليتين اليها :-

ز- المبالغ المتأتبة للسلطة من التصرف بموجوداتها وفق الاصول القانونية المقررة .

ح- أي مورد من أي مصدر آخر يقبله المجلس ويوافق عليه مجلس الوزراء .

المادة ١٠- تعدل الفقرة (د) من المادة (٢٠) من القانون الاصلي باضافة عبارة (لاحق على) بعد عبارة (بتدقيق) الواردة فيها .

المادة ١١- تعدل المادة (٢٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولا: بالغاء عبارة (والترخيص لها بممارسة ذلك النشاط) الواردة في اخر الفقرة (أ) منها .

ثانيا: بالغاء عبارة (والترخيص) الواردة في الفقرة (ب) منها .

ثالثا: باضافة الفقرة (هـ) اليها بالنص التالي :-

هـ- تعامل جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والمؤسسات العامة في المنطقة معاملة المؤسسات المسجلة للاستفادة من التسهيلات والميزات المقررة لهذه المؤسسات وعلى اساس البيانات المتعلقة بحركة البضائع العالدة لاي من تلك الجهات التي يتوجب عليها تقديمها للسلطة .

المادة ١٢- تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (وفقا للاسس والضوابط المحددة في هذا القانون) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (شريطة التقيد بالاسس والضوابط المحددة في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه) .

المادة ١٣- تعدل المادة (٢٤) من القانون الاصلي بالغاء كلمة (مسجلة) الواردة فيها .

المادة ١٤- يلغى نص المادة (٢٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-

المادة ٢٥-

أ- يسمح باستيراد البضائع الى المنطقة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ب- على كل من يستورد بضائع الى المنطقة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم التصرف بها خلافا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والتعليمات الصادرة بمقتضى أي منها .

ج- بالاضافة الى ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة ، تعتبر البضائع المنصوص عليها في تلك الفقرة انها ادخلت الى المنطقة الجمركية بصورة غير مشروعة ما لم يثبت عكس ذلك وتطبق عليها عندئذ احكام التهريب المنصوص عليها في التشريعات الجمركية والضريبية في المنطقة الجمركية .

د- على السلطة تبليغ المراكز الجمركية المختصة باي حالة تنطبق عليها احكام الفقرة (ج) من هذه المادة .

المادة ١٥- يلغى نص المادة (٢٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-

المادة ٢٦-

أ- يسمح للمؤسسات المسجلة بادخال البضائع الى المنطقة ولايجوز لغيرها

ادخال البضائع الى المنطقة الا وفقا لاسس وشروط تحدد بمقتضى

تعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية .

ب- يجوز للأفراد ادخال امتعتهم الشخصية او المنزلية الى المنطقة وتحدد

انواع هذه الامتعة وكمياتها بمقتضى تعليمات خاصة يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية.

المادة ١٦- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٢٦) مكرر اليه بالنص التالي :-
المادة ٢٦ مكرر -

استثناء من احكام المادتين (٢٥) و(٢٦) من هذا القانون يسمح بادخال او استيراد البضائع للجهات المبينة ادناه الى المنطقة :-

- أ- ما يرد باسم جلالة الملك المعظم .
- ب- ما يرد للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية والجامعات الرسمية من هبات وتبرعات .
- ج- ما يرد للقوات المسلحة والاجهزة الامنية الاردنية وما يرد لقوات عربية ترابط في المملكة من ذخائر واسلحة وتجهيزات والبسة عسكرية ووسائل نقل وقطعها واطاراتها واي مواد اخرى يقررها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس .
- د- ما يرد للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية او المؤسسة الاستهلاكية المدنية وفقا للاصناف والكميات والقيم التي يقررها مجلس الوزراء بتنسيب من الرئيس اذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الاردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الرئيس ووزير الصناعة والتجارة ، وذلك على الرغم من أي نص مخالف ورد في أي تشريع اخر .
- هـ- ما يرد للاستعمال الشخصي الي رؤساء واعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، من غير المواطنين الاردنيين ، العاملين في المملكة وغير الفخريين الواردة اسمائهم في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الي ازواجهم واولادهم القاصرين المقيمين معهم ، شريطة المعاملة بالمثل وبما يتناسب مع احتياجاتهم الفعلية .
- و- ما يرد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي

باستثناء المواد الغذائية والمشروبات الروحية والتبغ وبما يتناسب مع احتياجاتهم الفعلية وضمن الحد المعقول وللرئيس ، عند الاقتضاء ، ان يعين الحد الاعلى لبعض انواع المستوردات بناء على اقتراح لجنة من ممثلين عن وزارة الخارجية والسلطة ، شريطة المعاملة بالمثل .

ز- ما يرد للاستعمال الشخصي ، مع التقيد باجراء المعاينة ، من امتعة شخصية واثاث وادوات منزلية للموظفين الاداريين العاملين في البعثات الدبلوماسية او القنصلية من حملة جنسية تلك البعثة الذين لا يستفيدون من الاعفاء المقرر ، شريطة المعاملة بالمثل وشريطة ان يتم الاستيراد خلال ستة اشهر من تاريخ وصول المستفيد من الاعفاء ويجوز تمديد هذه المدة لمدة مماثلة بموافقة وزارة الخارجية . ولا يعتبر السائقون والخدم من الموظفين الاداريين لغايات تطبيق احكام هذا البند .

المادة ١٧- يلغى نص المادة (٢٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٢٧-

- أ- لمقاصد قانون الجمارك وقانون الضريبة العامة على المبيعات تعامل البضائع التي يتم ادخالها من قبل المؤسسة المسجلة الى المنطقة من المنطقة الجمركية معاملة البضائع المصدرة او المعاد تصديرها .
- ب- لمقاصد قانون الضريبة العامة على المبيعات تعامل الخدمات التي يتم بيعها الى المؤسسة المسجلة في المنطقة معاملة الخدمات المصدرة .
- ج- يسمح بانتقال البضائع مدفوعة الرسوم والضرائب دون قيود من المنطقة الجمركية الى المنطقة ، ولا تعتبر البضائع في هذه الحالة مصدرة او معاد تصديرها لمقاصد قانون الجمارك وقانون الضريبة العامة على المبيعات .
- د- تعامل البضائع من منشأ المنطقة التي يتم اخراجها من المنطقة الى المنطقة الجمركية معاملة منتجات الدولة الاولى بالرعاية في المنطقة الجمركية .

هـ- يعامل القادمون الى المنطقة من خارج المملكة ويدخلون المنطقة الجمركية معاملة المسافرين المقررة في قانون الجمارك النافذ المفعول .
و- تقوم المراكز الجمركية القائمة على الحدود الفاصلة بين المنطقة والمنطقة الجمركية بمهامها وتمارس صلاحياتها وفقا لاحكام قانون الجمارك النافذ المفعول .

المادة ١٨- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٨) من القانون الاصلي باضافة كلمة (الاجنبية) بعد عبارة (مدخلات الانتاج) الواردة فيها .

المادة ١٩- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولا :- باضافة عبارة (ومن تاريخ تسجيلها) بعد عبارة (المؤسسة المسجلة) الواردة في مطلبها .

ثانيا :- بالفاء نص البند (٢) منها والاستعاضة عنه بمايلي :-
٢- ضريبة الابنية والاراضي على أي اراض او ابنية تمتلكها في المنطقة .

المادة ٢٠- تعدل المادة (٣١) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولا :- باضافة عبارة (او الانشطة) بعد كلمة (الاستثمارات) الواردة فيها .
ثانيا :- بالفاء عبارة (الى ان ينتهي مفعولها) الواردة في اخرها والاستعاضة عنها بعبارة (لحين انتهاء المدة المقررة لها) .

المادة ٢١- تعدل المادة (٣٢) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولا: بالفاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بمايلي :-

أ- يخضع دخل المؤسسة المسجلة المتأني من نشاطها في المنطقة او المتأني مباشرة عن هذا النشاط خارج المملكة لضريبة دخل تعادل (٥٪) من مجموع دخلها ويتم تحديد هذا الدخل وتحديد أسس احتسابه وسائر الامور المتعلقة به بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

ثانيا: باضافة عبارة (كما يخضع هذا الدخل الى ضريبة الخدمات الاجتماعية وفقا لاحكام قانون ضريبة الخدمات الاجتماعية) الى اخر الفقرة (ج) منها .

ثالثا: باضافة الفقرات (د) و(هـ) و(و) اليها بالنصوص التالية :-

د- اذا كان الدخل المنصوص عليه في الفقرة (ج) من هذه المادة تأتي بصورة مشتركة من المنطقة والمنطقة الجمركية تقوم السلطة او دائرة ضريبة الدخل ، حسب مقتضى الحال ، بتقدير وتحصيل ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية من هؤلاء الاشخاص ويتم تحديد اسس التقدير والتحصيل واجراءات تقديم كشوف التقدير الذاتي واي اجراءات اخرى ذات علاقة بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

هـ- تطبق الاعفاءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ المفعول على أي دخل يتأني في المنطقة للجهات المستفيدة من تلك الاعفاءات .

و- يعفى من ضريبة الدخل المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مايلي :-

١- الارباح الرأسمالية التي ترد للمؤسسة المسجلة بما في ذلك الارباح الناجمة عن شراء الاراضي والعقارات والاسهم والسندات وبيعها باستثناء ارباح بيع او نقل ملكية الاصول المشمولة باحكام الاستهلاك المنصوص عليها بموجب قانون ضريبة الدخل النافذ المفعول على ان يجري تنزيل الخسائر الناجمة عن بيع او نقل ملكية هذه الاصول في حال تحققها وتحدد هذه الخسائر بما يعادل مبلغ الاستهلاك الذي يتم تنزيهه وفقا لاحكام قانون ضريبة الدخل .

دخول من العمل

- ٢- الدخل الذي يتأتى من الارض المستثمرة في الزراعة او البستنة او التحريج او من تربية الماشية او الدواجن او الاسماك او النحل بما في ذلك الدخل الناجم عن تحويل منتوجاتها الى سلع اخرى بطريق العمل اليدوي البسيط .
- ٣- الدخل الناجم عن امتياز منحتة الحكومة او اتفاق عقدته واعفي صراحة من الضريبة بموجب شروط ذلك الامتياز او الاتفاق .

المادة ٢٢- تعدل المادة (٣٣) من القانون الاصلي على النحو التالي :-
اولا: بالغاء عبارة (والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (وقانون ضريبة الخدمات الاجتماعية والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى أي منهما) .
ثانيا: باضافة عبارة (وضريبة الخدمات الاجتماعية) بعد عبارة (ضريبة الدخل) الواردة في الفقرة (أ) منها .

المادة ٢٣- تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) اليها بالنص التالي :-

- ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة ، تستمر دائرة ضريبة الدخل في تقدير وتحصيل ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية واي مبالغ اخرى مستحقة لها على المكلفين في المنطقة قبل نفاذ احكام هذا القانون ومتابعة جميع الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بها وفق احكام التشريعات الضريبية النافذة في المنطقة الجمركية .

المادة ٢٤- يلغى نص المادة (٣٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٣٧-

- أ- على الرغم مما ورد في المادة (٣٠) من هذا القانون ، تفرض ضريبة مبيعات على السلع المباعة والخدمات المؤداة في المنطقة على النحو التالي :-

١- ضريبة بنسبة (٧٪) من قيمة بيع سلع وخدمات يتم تحديدها بموجب نظام عند بيعها للاستهلاك في المنطقة على ان يتضمن هذا النظام الاحكام والاجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة ووردها .

٢- ضريبة على مبيعات السلع المحلية منشأ المنطقة من المنطقة الى المنطقة الجمركية وفق احكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المعمول به على ان يبرز للمركز الجمركي ما يؤكد دفع الضريبة وذلك دون الخضوع لاجراءات تنظيم بيان جمركي في المنطقة الجمركية ما لم تكن من السلع المنصوص عليها في المادة (٢٨) من هذا القانون .

٣- ضريبة على مبيعات الخدمات من المنطقة الى باقي مناطق المملكة او الى خارجها وفقا لاحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات النافذ المفعول .

ب- يستوفي بائع السلعة او الخدمة الضريبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وبوردها للسلطة .

ج- يفرض مجلس الوزراء ضريبة خاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجمعة عند بيعها للاستهلاك في المنطقة وفق تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

محكمة العدل

د- لمقاصد هذه المادة تمارس السلطة صلاحيات دائرة الضريبة العامة على المبيعات كما يمارس الرئيس، حسب مقتضى الحال، صلاحيات الوزير والمدير العام المنصوص عليها في قانون الضريبة العامة على المبيعات.

المادة ٢٥- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٣٧) مكرر اليه بالنص التالي :-
المادة ٣٧ مكرر-

يعنى من الضريبة المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (أ) ومن الضريبة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (٣٧) من هذا القانون، حسب مقتضى الحال، ما يلي :-

أ- مشتريات ومستوردات جلالة الملك المعظم من السلع والخدمات.

ب- السلع والخدمات المبينة ادناه، حسبما تقتضي الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية شريطة المعاملة بالمثل :-

١- السلع والخدمات التي تشتريها من المنطقة السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية لاستعمالها الخاص.

٢- السلع والخدمات التي يشتريها من المنطقة اعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعتمدين لدى المملكة شريطة ان يكونوا غير اردنيين وغير فخرين.

٣- السلع والخدمات التي تشتريها من المنطقة المنظمات الدولية والاقليمية العاملة في المملكة وموظفوها غير الاردنيين الذي يتمتعون بالصفة الدبلوماسية.

ج- يتم اعفاء السلع والخدمات الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة وتحديد كمياتها بقرار من الرئيس بناء على تنسيق من وزير الخارجية.

د- لمجلس الوزراء في حالات خاصة وبناء على تنسيق مبرر من الرئيس الاعفاء، كلياً أو جزئياً، من الضريبة المفروضة على أي سلع أو خدمة أو اعفاء أي شخص أو جهة من هذه الضريبة.

المادة ٢٦- تعدل المادة (٣٨) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة عبارة (كما تختص بالنظر في المطالبات المتعلقة بالفراغات والمبالغ الاضافية المتحققة وفقاً لاحكامه والنظر في أي مبالغ يتوجب خصمها او دفعها او اقتطاعها كضريبة نهائية او كدفعة على حساب الضريبة) الى اخر الفقرة (أ) منها .

ثانياً : بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

ب- تختص محكمة الجمارك البدائية بالنظر في الدعاوى التالية، كما تختص محكمة الجمارك الاستئنافية بالنظر في الاستئنافات المقدمة بهذا الشأن :-

١- الجمارك والمخالفات الجمركية التي ترتكب خلافاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

٢- الجرائم التي ترتكب خلافاً لاحكام النظام المشار اليها في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٣٧) من هذا القانون وتعليمات الاستيراد والتصدير .

٣- الطعن في القرارات المتعلقة بتحديد المبالغ الخاضعة لضريبة المبيعات وفقاً لاحكام هذا القانون .

٤- توقيف الاشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة واخلاء سبيلهم وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد يجوز لرئيس المحكمة ان يطلب من الشخص الذي اسندت اليه تهمة تقديم كفالة نقدية او عدلية لضمان حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه لحين

صدور حكم قطعي من المحكمة المختصة او تقديم تلك الكفالة .

٥- الافراج عن البضائع المحجوزة في القضايا المنظورة لديها لقاء كفالة مصرفية او نقدية تعادل قيمة هذه البضائع والافراج عن وسائل النقل المحجوزة بعد وضع اشارة الحجز عليها لدى الدوائر المختصة .

المادة ٢٧- يلغى نص المادة (٣٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٣٩-

تطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ المفعول على أي جرم يرتكب خلافا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والمتعلقة بضريبة الدخل في المنطقة .

المادة ٢٨- يعدل القانون الاصلي باضافة المادتين التاليتين اليه :-
المادة ٣٩ مكرر (اولا)-

١- يعد تهربا من الضريبة المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٣٧) من هذا القانون والفقرة (ج) منها كل من ارتكب ايا من الافعال التالية:-

١- التخلف عن تقديم طلب التسجيل لدى السلطة مدة تزيد على شهر من تاريخ انقضاء المدة المحددة للتسجيل .

٢- التخلف عن تقديم الاقرار الضريبي مدة تزيد على شهر واحد من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديم الاقرار الضريبي .

٣- تقديم اقرار بالمبيعات من السلع او الخدمات الخاضعة للضريبة اذا ظهر نقص في قيمة المبيعات الحقيقية الخاضعة للضريبة

تتجاوز نسبته (١٠٪) او ثلاثة الاف دينار ايهما اقل .

٤- عدم مسك سجلات محاسبية او بدائلها من الوسائل الفنية وترتب على ذلك نقص في مقدار الضريبة المصرح عنها او المستحقة تتجاوز مائتي دينار .

٥- الغاء تسجيل المكلف بناء على طلبه اذا ثبت للسلطة انه ما زال ملزماً بالتسجيل وفق احكام هذا القانون .

٦- استيفاء أي شخص ضريبة غير مستحقة الا اذا تم توريدها للسلطة خلال المدة التي يحددها القانون لتوريد الضريبة او تم توريدها قبل اكتشافها .

٧- التصرف في أي من السلع التي تم اعفاؤها من الضريبة او استعمالها في غير الغرض الذي اعفيت من اجله و أدى ذلك الى نقص يتجاوز مائتي دينار في مقدار الضريبة المستحقة .

٨- عدم تمكين موظفي السلطة من القيام بواجباتهم او ممارسة صلاحياتهم في الرقابة والتفتيش وفق احكام هذا القانون .

٩- استيفاء المكلف لنسب او فئات ضريبة على السلع او الخدمات الخاضعة للضريبة بصورة مخالفة لاحكام هذا القانون وادى ذلك الى نقص في مقدار الضريبة المستحقة تجاوز مائتي دينار .

١٠- تقديم مستندات او وثائق او بيانات غير صحيحة او اصدار اي منها وادى ذلك الى نقص في مقدار الضريبة المصرح عنها او المستحقة تجاوز مائتي دينار .

١١- حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار بها وهو يعلم بأنها مهوية من الضريبة .

ب- يعاقب كل من ارتكب ايا من الافعال المنصوص عليها في الفقرة (أ)

من هذه المادة بدفع تعويض مدني للسلطة لا يقل عن مثلي الضريبة ولا يزيد على ثلاثة امثالها وبغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على الف دينار وتضاعف الغرامة في حالة التكرار واذا تكرر ارتكاب الفعل خلال مدة لا تزيد على سنة واحدة فللمحكمة ان تحكم بالحد

الاعلى للغرامة او بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بكتلتا هاتين العقوبتين .

ج- للرئيس او من يفوضه عقد مصالحة في جرائم التهرب من الضريبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك قبل صدور حكم قطعي في الدعوى مقابل دفع الضريبة موضوع القضية وغرامة كتبويض مدني للسلطة تعادل مقدار الضريبة ، ويترتب على هذه المصالحة سقوط الدعوى الجزائية ووقف السير في اجراءاتها والغاء ما يترتب عليها من آثار .

المادة ٣٩ مكرر (ثانيا) -

١- باستثناء الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٣٩) مكرر (أولاً) من هذا القانون للرئيس فرض غرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار على كل من ارتكب اياً من المخالفات التالية :-

- ١- التخلف عن تقديم طلب التسجيل لدى السلطة خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ انتهاء المدة المحددة للتسجيل .
- ٢- التخلف عن تقديم الاقرار الضريبي خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ انتهاء المواعيد المحددة لتقديم الاقرار .
- ٣- تقديم اقرار بالمبيعات من السلع او الخدمات الخاضعة للضريبة اذا ظهر نقص في قيمة المبيعات الحقيقية الخاضعة للضريبة لا تتجاوز (١٠٪) او ثلاثة الاف دينار ايهما اقل .
- ٤- عدم مسك سجلات محاسبية او بدالها من الوسائل الفنية وترتب على ذلك نقص في مقدار الضريبة المصرح عنها او المستحقة لا تتجاوز مائتي دينار .

٥- التخلف عن اعلام السلطة بالتغييرات التي طرأت على البيانات الواردة في طلب التسجيل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التغيير .

٦- عدم الاستجابة دون عذر مبرر لاي من مذكرات الحضور او الاشعارات او الطلبات الصادرة خطياً عن موظفي السلطة اثناء قيامهم بواجباتهم او مسؤولياتهم وفق احكام هذا القانون .

٧- التصرف في أي من السلع التي تم اعفاؤها من الضريبة او استعمالها في غير الغرض الذي اعفيت من اجله و ادى ذلك الى نقص لا يتجاوز مائتي دينار في مقدار الضريبة المستحقة .

٨- استيفاء المكلف لنسب او فئات ضريبية على السلع او الخدمات الخاضعة للضريبة بصورة مخالفة لاحكام هذا القانون و ادى ذلك الى نقص في مقدار الضريبة المستحقة لا يتجاوز مائتي دينار .

٩- تقديم مستندات او وثائق او بيانات غير صحيحة او اصدار أي منها و ادى ذلك الى نقص في مقدار الضريبة المصرح عنها او المستحقة لا يتجاوز مائتي دينار .

ب- يبلغ المخالف وفق الاصول المتبعة بالغرامة المفروضة عليه ، وعليه دفعها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه .

ج- يجوز الاعتراض لدى الرئيس على قرارات التفرغ الصادرة بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال المدة المحددة في الفقرة (ب) منها وللرئيس الغاء او تخفيض او تثبيت الغرامة اذا تبين ما يبرر ذلك . ويكون قرار الرئيس قابلاً للطعن لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ، وللمحكمة ان تؤبد الغرامة او تعدلها او تلغيها .

د- للرئيس او من يفوضه اجراء المصالحة على المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة مقابل دفع الضريبة في حال استحقالها وغرامة لا تقل عن نصف الحد الأدنى ولا تزيد على نصف

محكمة التمييز

الحد الاعلى من الغرامات المنصوص عليها في الفقرة (أ) منها وذلك قبل صدور حكم قطعي من المحكمة ، ويترتب على المصالحة وقف السير باجراءات الدعوى واسقاطها نهائياً والغاء ما يترتب عليها من آثار .

المادة ٢٩- تعدل الفقرة (د) من المادة (٤٠) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (وترخيصها) الواردة فيها .

المادة ٣٠- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤٣) من القانون الاصلي باضافة عبارة (كما ويمارس الرئيس ، حسب مقتضى الحال ، الصلاحيات المقررة للوزير في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به والانظمة الصادرة بمقتضاه و لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ، وضع نظام خاص تحدد فيه اسس التنظيم والابنية في المنطقة وغيرها من الامور المتعلقة بها) الى اخرها .

المادة ٣١- يلغى نص المادة (٤٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٤٤-

- أ- تنتقل الى السلطة ملكية الاراضي المسجلة باسم الخزينة العامة التي تقع داخل حدود المنطقة وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء .
- ب- لا يجوز للسلطة في اي حال بيع أي من الاراضي المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الا لغايات اقامة الفنادق والمؤسسات التعليمية والصحية والعلاجية والابنية السكنية والتجارية بما في ذلك المجمعات السياحية متعددة الاستعمالات والمخازن ومرافق الخدمات العامة وفق الاسس والشروط التي تحدد بمقتضى نظام خاص يصدر لهذه الغاية مع الاخذ بعين الاعتبار مبدأ المعاملة بالمثل وان تسمح تشريعات دولة المشتري بتملك الاردنيين للعقارات فيها .

ج- للسلطة حق التصرف في اراضي الدولة غير المسجلة باسم الخزينة بالتأجير أو الاستثمار وفقاً لتعليمات يصدرها مجلس الوزراء .

المادة ٣٢- يعدل القانون الاصلي باضافة المادة (٥٢) مكرر اليه بالنص التالي :-
المادة ٥٢ مكرر -

- أ- تختص محكمة بداية العقبة بالاضافة الى اختصاصاتها بموجب التشريعات الاخرى النافذة المفعول بالنظر فيما يلي :-
- ١- الجرائم البيئية التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ٢- فرض الغرامات والتعويضات والمبالغ المستحقة عند وقوع حوادث التلوث البيئي واستيفائها وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ٣- توقيف الاشخاص المسند اليهم ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة واخلاء سبيلهم وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية المعمول به . وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد بجوز لرئيس المحكمة ان يطلب من الشخص الذي اسندت اليه التهمة ان يقدم كفالة نقدية او عدلية لضمان حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه لحين صدور حكم قطعي من المحكمة المختصة أو تقديم تلك الكفالة .
- ٤- الافراج عن البضائع المحجوزة في القضايا المنظورة لديها لقاء كفالة نقدية او مصرفية تعادل قيمة هذه البضائع وكذلك الافراج عن وسائل النقل المحجوزة بعد اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها .

محكمة

- ب-١- يجوز أن تنعقد المحكمة من تلقاء نفسها خارج أوقات الدوام الرسمي وفي أي مكان يراه رئيس المحكمة مناسباً .
- ب-٢- في الحالات الطارئة أو إذا استدعت المصلحة العامة ذلك تنعقد المحكمة وبناء على طلب الرئيس على الوجه المنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة للنظر في أي قضية تتعلق بالمخالفات البيئية التي يحيلها اليها الرئيس بصفة مستعجلة لا تحتمل التأخير .

المادة ٣٣- يلغى نص المادة (٥٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٥٣-

- أ- لمقاصد تنفيذ هذا القانون ، يعتبر من رجال الضابطة العدلية الرئيس أو أي من أعضاء المجلس أو الموظف المفوض من أي منهم وفقاً للصلاحات المقررة له . وللموظف المفوض الحق في ضبط أي مخالفة لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه والتفتيش داخل المنطقة عن البضائع المحظور دخولها اليها أو إنتاجها أو تخزينها فيها ويجوز له لهذه الغاية دخول أي مكان وتدقيق المستندات وتفتيش الاشخاص والبضائع والسفن والتحفظ على أي منها ويشمل هذا الحق اتخاذ الاجراءات الخاصة بحماية البيئة .

- ب-١- على الرغم مما ورد في هذا القانون وفي أي تشريع آخر ، يكون للرئيس وأعضاء المجلس وللموظف السلطة الحق في ضبط أي مخالفات ترتكب في وادي رم خلافا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه أو أي تشريع آخر ساري المفعول ، وحالة المخالفات الى المحكمة المختصة وفقاً لاحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة .

- ب-٢- يستثنى من احكام البند (١) من هذه الفقرة ما يلي :-
- مخالفات التعدي على الاثار والمواقع الالثرية في الاقليم اذ يتوجب ضبط هذه المخالفات واتخاذ الاجراءات اللازمة بحق مرتكبيها وفقاً لقانون الاثار المعمول به .
- المخالفات الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك المعمول به .

المادة ٣٤- يلغى نص المادة (٥٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-
المادة ٥٤-

- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من قام في المنطقة بمايلي:-
- أ-١- الاخلال بأي من احكام وشروط التراخيص أو التصنيع الداخلي أو الادخال المؤقت أو الكفالات والتعهدات التي تطلبها السلطة على أي بضائع أو إعادة التصدير القانونية أو الواردة في الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون .
- أ-٢- قطع الرصاص الجمركي أو نزع الاختام أو الاضرار الجمركية عن البضائع المرسله بالنقل بالعبور أو المعدة للاخراج أو إعادة التصدير .
- أ-٣- عدم احتفاظ الناقل والمؤسسة بالقبود والسجلات الملزمة بها بموجب احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .
- أ-٤- عدم تقييد المخلصين الجمركيين بالانظمة التي تحدد واجباتهم .
- أ-٥- مخالفة أي شخص احكام النظام المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من هذا القانون أو عدم تقييده بأي التزام مفروض بموجبه .

ب- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن (٣٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠) دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من قام في المنطقة بما يلي :-

١- تفرغ البضائع على أي وسيلة نقل أو حملها بصورة مغايرة للقانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ، أو رسو السفن أو هبوط الطائرات أو وقوف وسائط النقل الاخرى في غير الاماكن المحددة لها من السلطة او في الحالات الطارئة دون اعلام اقرب مركز جمركي بذلك ، او مغادرة السفن والطائرات او وسائط النقل الاخرى للمرفأ أو للحرم الجمركي دون ترخيص من السلطة .

٢- نقل او حيازة البضائع بصورة مخالفة لاحكام القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

٣- ادخال او اخراج او حيازة او نقل أي بضائع محظورة او ممنوع استيرادها او المقيدة دون تقديم اثباتات تؤيد بصورة نظامية او عدم اعادة استيراد البضائع الممنوع تصديرها والمصدرة مؤقتا لاي غاية كانت .

٤- اعاقلة أي من موظفي السلطة من القيام بواجباته وفق احكام القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه ومن ممارسة حقهم في التفتيش والتدقيق والمعاينة وعدم الامتثال الى طلبهم بالوقوف .

٥- تغيير ممر العبور المحدد من قبل السلطة او عدم اتباع الطرق او الاجراءات المحددة في ادخال البضائع الى المنطقة و اخراجها منها .

٦- التصرف في البضائع المدخلة الى المنطقة تحت وضع الادخال المؤقت او وفق وضع العبور وذلك خلافا لاحكام هذا القانون والنظام الصادر بمقتضى احكام هذا القانون والمتعلق بالجمارك ،

او استخدامها في غير الاماكن المخصصة لها او لغير غايات استيرادها او في غير الغايات المخصصة لها او نقل المسافرين او البضائع داخل المنطقة بالسيارات المقبولة في وضع معلق للرسم بصورة مخالفة لاحكام القوانين والانظمة .

٧- تقديم تصريح او بيان او وثائق كاذبة او مزورة او وضع علامات كاذبة بقصد استيراد او تصدير بضائع محظورة او ممنوعة او مقيدة او خلافا لاحكام هذا القانون والنظام الصادر بمقتضى احكام هذا القانون والمتعلق بالجمارك .

٨- اكتشاف بضائع غير مصرح عنها موضوعة في مخابئ بقصد اخفائها او في فجوات او فراغات غير مخصصة لاحتواء مثل هذه البضائع او تجاوز المراكز الجمركية بالبضائع دون التصريح عنها .

٩- عدم وجود بيان حمولة اصولي او ما يقوم مقامه او وجود بيان حمولة مغاير لحقيقة الحمولة او عدم التصريح عند الادخال او الاخراج عن البضائع الواردة او الصادرة دون بيان حمولة ويدخل في ذلك ما يصحبه المسافرون .

١٠- تفرغ البضائع او تحميلها دون اذن مسبق من السلطة او تفرغها او تحميلها من غير المواقع المحددة لذلك من قبل السلطة او في مواقع غير مراكز الدخول والخروج المحددة من دائرة الجمارك .

١١- الزيادة او النقص او التبديل في عدد الطرود او في محتوياتها والمكتشفة بعد مغادرة البضاعة مركز الادخال او النقص او الزيادة غير المبررة عما ادرج في بيان الحمولة او ما يقوم مقامه ، وسواء في عدد الطرود او في محتوياتها او في كميات البضائع المنفرطة .

ج- بالإضافة الى ما ورد في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ، تستوفي الغرامات التالية في الحالات المبينة ادناه مع مصادرة البضائع موضوع المخالفة :-

- ١- من ثلاثة امثال القيمة الى ستة امثال القيمة اذا كانت البضائع موضوع المخالفة من البضائع المحظورة او الممنوعة .
- ٢- من مثلي القيمة الى ثلاثة امثال القيمة اذا كانت البضائع موضوع المخالفة من البضائع المقيدة .
- ٣- من مثل القيمة الى مثلي القيمة اذا كانت البضائع موضوع المخالفة من غير البضائع المحظورة او الممنوعة او المقيدة .

المادة ٥٤- يعدل القانون الاصلي باضافة المواد التالية اليه :-
المادة ٥٤ مكرر (اولا)-

مع مراعاة احكام المادتين (٥٤) و (٥٤ مكرر (ثانيا)) من هذا القانون ودون الاخلال باي عقوبة اشد ينص عليها أي تشريع اخر ، يعاقب كل من يخالف احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه او أي تشريع اخر ساري المفعول في المنطقة بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على سنة او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسة الاف دينار او بكلتا هاتين العقوبتين ، مع الزام المخالف بالتعويض وازالة الضرر الناشئ عن المخالفة .

المادة ٥٤ مكرر (ثانيا)-

١- دون الاخلال باي عقوبة اشد ينص عليها أي تشريع اخر ، يعاقب بالعقوبات المبينة ادناه كل من يخالف احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه او أي تشريع اخر ساري المفعول في المنطقة والتي

تتعلق بمياه البحر او البيئة مع الزام المخالف بالتعويض وازالة الضرر الناشئ عن المخالفة :-

١- بالحبس مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على عشرة الاف دينار كل من لوث مياه البحر او الحق ضرراً بالبيئة باي طريقة كانت وباي مادة من غير المواد المشار اليها في البند (٢) من هذه الفقرة ، او خالف ايا من الاحكام او الاجراءات او الشروط المنصوص عليها في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون المتعلقة بحماية البيئة .

٢- بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين الف دينار ولا تزيد على عشرة ملايين دينار او بكلتا هاتين العقوبتين ، كل من لوث البحر بصورة جسيمة او الحق ضرراً جسيماً بالبيئة عن طريق طرح أي مواد فيها ذات آثار جسيمة على البيئة والتي يتعدى ازالتها ، او التي على الرغم من ازالتها تؤثر سلباً على السير الطبيعي للنظم البيئية ، او التي تعيق سلامة واستقرار هذه النظم واستخداماتها باي شكل ، وتحدد هذه المواد وكمياتها وآثارها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية على ان يراعى فيه ما هو متبع دولياً بهذا الشأن .

ب- يتوجب على من يرتكب ايا من المخالفات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ازالة اسبابها خلال المدة التي تحددها المحكمة وفي حال تخلفه عن القيام بذلك تنولى السلطة ازالتها على نفقته مضافاً اليها (١٥٪) من قيمتها وذلك بدل نفقات ادارية وتغريمه بمبلغ لا يقل عن مائة دينار ولا يزيد على خمسمائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن ازالة اسباب المخالفة بعد المدة التي تحددها المحكمة لذلك ووضع مصدر المخالفة تحت الحجر لحين دفع جميع المبالغ المترتبة على المسؤول .

المادة ٥٤ مكرر (ثالثا) -

أ- تفرض بقرار من المفوض المختص أو من يفوضه الغرامات التي لا يتجاوز مقدارها (٥٠٠) دينار بما فيها قيمة الغرامات المقدرة وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥٤) من هذا القانون .

ب- يبلغ المخالف أو من يمثله بالغرامة المفروضة عليه بموجب اشعار خطي أو بالبريد المسجل وعلى المخالف دفع الغرامات خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه أو رفض التوقيع على اشعار التبليغ .

المادة ٥٤ مكرر (رابعا) -

أ- يجوز الاعتراض لدى الرئيس على قرارات التفرير الصادرة بمقتضى المادة (٥٤) مكرر (ثالثا) من هذا القانون خلال المدة المحددة فيها للرئيس ولاسباب مبررة المصادقة على اقرار التفرير أو تخفيفه أو الغائه .

ب- يكون قرار الرئيس الذي يصدره بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة قابلا للطعن لدى المحكمة المختصة وفقا لاحكام هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه اذا تجاوزت الغرامة خمسمائة دينار ، بما فيها مقدار الغرامات المقدرة وفقا لاحكام الفقرة (ج) من المادة (٥٤) من هذا القانون ، وللمحكمة ان تقر الغرامة أو تعدلها أو تلغيها .

المادة ٥٤ مكرر (خامسا) -

أ- للرئيس أو للمفوض المختص ، ولاسباب مبررة ، عقد تسوية صلحية في القضايا الجمركية التي ينص عليها النظام الصادر بمقتضى المادة (٢٩)

من هذا القانون سواء قبل اقامة الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم البدائي وتتم التسوية مع الجهة المخالفة وفقا لاحكام وشروط عقد المصالحة على ان يبين فيه جميع مبالغ التعويضات والنفقات التي يتحملها المخالف ولا يجوز ان تتم التسوية باقل من الحد الادنى المنصوص عليه في هذا القانون .

ب- يصدر الرئيس أو من يفوضه دليلا بالتسويات الصلحية المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ويتم نشره في الجريدة الرسمية .

ج- تسقط الدعوى الجمركية عند اجراء المصالحة عليها .

المادة ٣٦- تعدل المادة (٥٥) من القانون الاصيلي باضافة عبارة (والقيود على رأس المال الاجنبي) بعد عبارة (واحكام الحوافز) الواردة فيها .

٢٠٠٢/٤/٣٠

عبد الله الغاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	وزير الميناء وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحارثية
وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبد الرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون السياسية وزير الاعلام الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذنيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير السياحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فوز حاتم الزعبي
وزير الأوقاف والشؤون والمقاسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين قبيص	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك	وزير للتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعالي
		وزير الدكتور وليد المعالي

دكتور في الحقوق

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٣٠
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٢
نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات الموحدة للموظفين
لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام
الاصلي وما طرأ عليه تعديل نظاما واحدا ويعمل به اعتبارا من ٢٠٠٢/٤/١٦ .

المادة ٢- يلغى نص المادة (١٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٠-

يستحق الموظف علاوة شخصية شهرية على النحو التالي :-
١- الموظف من الفئتين الاولى والثانية :-

الدرجة الخاصة	٨١ دينار
الدرجة الاولى	٧٦ دينار
الدرجة الثانية	٧٢ دينار
الدرجة الثالثة	٧٠ دينار
الدرجة الرابعة	٦٩ دينار
الدرجة الخامسة وحتى الثامنة	٦٨ دينار

ب- الموظف من الفئة الثالثة :-

الدرجة الاولى	٧٨ دينار
الدرجة الثانية	٧٤ دينار
الدرجة الثالثة	٧٢ دينار
الدرجة الرابعة	٧١ دينار
الدرجة الخامسة وحتى العاشرة	٧٠ دينار

ج- الموظف من الفئة الرابعة :-

الدرجة الاولى :-

من السنة الاولى حتى الرابعة	٧١ دينار
من السنة الخامسة حتى التاسعة	٧٢ دينار
من السنة العاشرة حتى الرابعة عشرة	٧٤ دينار
من السنة الخامسة عشرة فما فوق	٧٨ دينار

الدرجة الثانية :-

من السنة الاولى حتى السنة الرابعة عشرة	٧٠ دينار
من السنة الخامسة حتى السنة الحادية والعشرين	٧١ دينار
من السنة الثانية والعشرين فما فوق	٧٢ دينار

الدرجة الثالثة : ٧٠ دينار

محكمة العدل

د- الموظف بعقد :-

الموظف الذي يتجاوز اجمالي راتبه وعلاواته (٢٥٠) ديناراً .	٢٨ ديناراً
الموظف الذي يبلغ اجمالي راتبه وعلاواته (٢٥٠) ديناراً واثلاً .	٢٢ ديناراً

٢٠٠٢/٤/٣٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة الدكتور محمد الحلوقة	وزير العدل ووزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	وزير المواصلات ووزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حملي ابو غيدا	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الارضي
وزير الصحة الدكتور فلاح الناصر	وزير الزراعة الدكتور محمود عايد الدويري	وزير الشؤون الخارجية شاهر باك
وزير التعليم العالي ووزير الدولة الدكتور وليد المعالي	وزير السياحة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير الثقافة جابر محمود
وزير الداخلية قحطان المجالي	وزير العمل المهندس مزاحم المحييين	
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة
وزير المالية الدكتور ميشيل مارني	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير المياه والري الدكتور خاتم الناصر
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حملي ابو غيدا	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المواصلات ووزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس حملي ابو غيدا	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير المواصلات ووزير دولة للشؤون السياسية ووزير الاعمال الدكتور محمد عفاش العدوان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٢

نظام اللوازم والاشغال لسلطة اقليم البتراء

صادر بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٢٤) من قانون سلطة اقليم البتراء

رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠١

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والاشغال لسلطة اقليم البتراء لعام ٢٠٠٢)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المتخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

السلطة :	سلطة اقليم البتراء .
المجلس :	مجلس ادارة السلطة .
المدير :	مدير عام السلطة .
المديرية :	مديرية الخدمات الفنية .
اللوازم :	الاموال المنقولة اللازمة للسلطة وصيانتها والتأمين عليها والخدمات التي تحتاج اليها .
الاشغال :	انشاء الابنية والطرق والمنشآت الاخرى والمشاريع الهندسية بمختلف انواعها وصيانتها وما تحتاج اليه من شراء واستئجار ونقل وتقديم وتسليم المواد والتجهيزات واللوازم والمعدات ومركبات الاشغال والاجهزة والقطع التبديلية الخاصة بهذه الاشغال او اللازمة لدراساتها

مكتبة النسخ

وتشغيلها ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها .
الخدمات الفنية : الدراسات والتصاميم الهندسية والفنية للأشغال والمشاريع والإشراف على تنفيذها وتشغيلها وكل ما يلزم لذلك من أجهزة ومواد ولوازم وأعمال بما في ذلك الفحوص المخبرية والميدانية وأعمال المساحة وأي استشارات فنية أو هندسية تتعلق بالأشغال .
المتعهد : أي شخص طبيعي أو معنوي يتعاقد مع السلطة لتنفيذ (المقاول)
الأشغال أو لتوريد اللوازم .
المستشار : أي شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتنفيذ الخدمات الفنية .

لجنة العطاءات : لجنة العطاءات المشكلة بمقتضى أحكام هذا النظام .

المادة ٣- لا يباشر أي عملية لشراء اللوازم إلا إذا كانت المخصصات المالية اللازمة لذلك متوافرة وذلك بموجب طلب شراء صادر عن المدير أو من يفوضه يتضمن وصفاً وافياً للوازم المطلوب شراؤها ووحدتها وكميتها ومواصفاتها كاملة ودقيقة وواضحة لها مع بيان طريقة تلقيها أو تغليفها أو حزمها .

المادة ٤- يقدم طلب شراء اللوازم إلى الجهة المختصة قبل مدة كافية لاتمام عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في أي طلب يوصف بالاستعجال إلا إذا كانت هذه الحالة ناشئة عن حاجة طارئة يصعب توقيها أو التنبؤ بها .
المادة ٥- أ- تراعي الجهة المختصة في أي عملية شراء ما يلي :-

- ١- مبدأ المنافسة في جميع عمليات الشراء .
- ٢- الحصول على أكثر اللوازم جودة بالنسبة للأسعار والأفضل الشروط .
- ٣- قدرة المتعهد على توريد اللوازم حسب الشروط والمواصفات وخلال المدة المحددة لذلك .

٤- عدم تجزئة اللوازم المراد شراؤها إلى صفقات متعددة .

ب- لا تكون اللجنة أو أي لجنة مشتريات مشكلة بمقتضى أحكام هذا النظام ملزمة بقبول أقل الأسعار شريطة مطابقة العرض الذي تتم الإحالة عليه للشروط والمواصفات المطلوبة بدعوة العطاء والفضيلة العرض من حيث الجودة وموعد التسليم وقدرة المورد على التوريد ، وعلى اللجنة ذات العلاقة في هذه الحالة تعليل قرارها عند تجاوز أقل الأسعار .
المادة ٦- يتم شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء على أنه يجوز للجهة المختصة شراء اللوازم طبقاً للصلاحيات المبينة في هذا النظام بأي من الطريقتين التاليتين :-

أ- عن طريق استدراج العروض وذلك في أي من الحالات التالية :-

- ١- شراء لوازم تقتضيها مواجهة حالة طارئة أو ضرورة عاجلة لا تسمح بطرح عطاء .
- ٢- إذا كانت قيمة اللوازم لا تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار .
- ٣- إذا لم يتقدم للعطاء المطروح عدد كاف أو مناسب من العروض أو كانت أسعارها غير معقولة واقتضت اللجنة التي طرحت العطاء أن الضرورة تقتضي شراء اللوازم عن طريق استدراج العروض .
- ٤- شراء قطع بديلية أو أجزاء مكملات أو شراء لوازم للتدريب أو التعليم كالأفلام والمخطوطات .

٥- شراء خدمات تشمل على أعمال صيانة أو إصلاح أو استبدال أو فحص دون أن يكون حجم العمل معلوماً عند الشراء ، ويجوز في أي من هذه الحالات ، للجهة صاحبة الصلاحية في الشراء أن تتفاوض مع الجهة التي قدمت العرض الأفضل وصولاً إلى السعر المناسب .

ب- عن طريق الشراء المباشر للوازم بالتفاوض مع بالنيها أو منتجها أو مورديها في أي من الحالات التالية :-

- ١- إذا كان شراء اللوازم سيتم من مؤسسات رسمية .
- ٢- إذا كانت أسعار اللوازم محدودة من السلطات الرسمية المختصة .
- ٣- إذا كانت اللوازم لا يمكن توريدها إلا من مصدر واحد .

٤- إذا كانت اللوازم المطلوبة لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام بإجراءات طرح العطاء واستدراج العروض وذلك بناء على طلب المدير .

٥- إذا كان الغرض من اللوازم المراد شراؤها توحيد الصنف أو التقليل من التنوع فيها أو التوفير في اقتناء القطع البديلية وذلك بناء على طلب من المدير .

٦- شراء خدمات مهنية أو فكرية أو ثقافية ذات طبيعة خاصة متوافرة لدى جهة واحدة حسب تقدير المدير .

٧- إذا طرح عطاء أو تم استدراج عروض ولم تتمكن الجهة المختصة من الحصول على عروض مناسبة أو لم تكن الاسعار معقولة أو عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المراد شراؤها .

٨- إذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على خمسمائة دينار .

٩- إذا كان شراء اللوازم مباشرة تنفيذاً لنص قانوني أو اتفاقية توجب ذلك .

المادة ٧- تنظم إجراءات العطاء وشروط الاشتراك فيه وطريقة دراسة العروض والاحالة والضمانات الواجب تقديمها من قبل المناقصين والمتعهدين والمسؤوليات والالتزامات المترتبة عليهم عند عدم الالتزام بعروضهم أو تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب المدير وتوفق بكل دعوة عطاء تطرحه السلطة .

المادة ٨- يطرح المدير العطاء ويحدد لهما لوائح دعوة هذا العطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة واللوائح الملحقة بها وقيمة العطاء ، على انه يجوز له توزيع الدعوة دون مقابل على الملحقيات التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة والجهات التابعة للحكومة والجهات التي يرى ان من مصلحة السلطة توجيهها لها .

المادة ٩- يتم شراء اللوازم وفقاً للصلاحيات التالية :-

أ- الشراء عن طريق استدراج العروض :-

١- بقرار من مدير المديرية إذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على (١٠٠٠) دينار .

٢- بقرار من المدير إذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (١٠٠٠) الف دينار ولم تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار .

٣- يتم شراء اللوازم بقرار من المدير وذلك بناء على تنسيب لجنة مشتريات مؤلفة من ثلاثة من موظفي السلطة يشكلها المدير إذا كانت قيمة اللوازم تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار ولا تتجاوز (٣٠٠٠٠) ثلاثين الف دينار على ان يعاد تشكيل هذه اللجنة كل سنتين على الاكثر .

٤- بقرار من لجنة العطاءات إذا زادت قيمة اللوازم عما هو منصوص عليه في البند (٣) من هذه الفقرة .

ب- الشراء المباشر :-

١- بقرار من مدير المديرية إذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على (٣٠٠) لئلاية دينار .

٢- بقرار من المدير إذا زادت قيمة اللوازم على (٣٠٠) لئلاية دينار ولم تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .

٣- بقرار من المدير بناء على تنسيب لجنة من ثلاثة موظفين إذا زادت قيمة اللوازم على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار ولم تتجاوز (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار على ان يعاد تشكيل هذه اللجنة كل سنتين على الاكثر .

٤- بقرار من لجنة العطاءات إذا زادت قيمة اللوازم عما هو منصوص عليه في البند (٣) من هذه الفقرة .

المادة ١٠-١- للمجلس الموافقة على شراء اللوازم من خارج المملكة في أي من الحالتين التاليتين على أن تبين الجهة المختصة بالشراء الأسباب المبررة لذلك :-

١- إذا لم تتوافر اللوازم المراد شراؤها في المملكة وتعدر شراؤها عن طريق المراسلة .

٢- إذا كان شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالفائدة على السلطة من حيث كلفتها وجودتها وسرعة توريدها .

ب- للمدير إيفاد موظف أو أكثر من موظفي السلطة الى خارج المملكة لشراء اللوازم في أي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة (١) من هذه المادة على أن يشترك في عملية الشراء موظف أو أكثر من موظفي البعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها يسميه رئيس البعثة .

المادة ١١-١- تشكل لجنة تسمى (لجنة العطاءات) برئاسة المدير وعضوية أربعة أعضاء يختارهم المجلس من بين أعضائه يسمي أحدهم نائبا للرئيس وتمارس هذه اللجنة المهام والصلاحيات المتعلقة بتنفيذ الاشغال والخدمات الفنية وشراء اللوازم المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بموجبها على أن يعاد تشكيلها كل سنتين على الأكثر .

ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه عند غيابه ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن أربعة من أعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة أو نائبه وتصدر قرارات اللجنة بالأجماع أو بأكثرية ثلاثة أصوات على الأقل ولا يجوز الامتناع عن التصويت وعلى العضو المخالف أن يبين أسباب مخالفته خطيا .

ج- يعين المدير أحد موظفي السلطة أمين سر للجنة يتولى تدوين محاضرها وحفظ قراراتها وسجلاتها وتبويبها .

د- تخضع قرارات اللجنة للمصادقة وفقا للصلاحيات التالية :-

١- بقرار من المدير إذا كانت قيمة اللوازم أو الاشغال أقل من (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار .

٢- بقرار من المجلس إذا كانت قيمة اللوازم أو الاشغال تزيد على (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دينار ولا تتجاوز (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف دينار .

٣- بقرار من المجلس وموافقة رئيس الوزراء إذا كانت قيمة اللوازم أو الاشغال تتجاوز (٢٠٠٠٠٠) مائتي ألف دينار .

المادة ١٢-١- يحق للجنة العطاءات الاستعانة بالخبراء والفنيين من خارج السلطة للأفادة من خبراتهم في دراسة عروض العطاءات المطروحة عليها .

ب- للمدير منح الخبراء والفنيين من خارج السلطة مكافآت مالية تتناسب مع الاعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة .

المادة ١٣-١- للجنة العطاءات أن تعهد الى لجنة أو هيئة أو شركة متخصصة القيام بفحص اللوازم قبل شحنها لبيان مدى مطابقتها للمواصفات وتوافر الجودة اللازمة فيها .

المادة ١٤-١- يتولى المدير أو من يفوضه التوقيع على أوامر الشراء والعقود والاتفاقيات التي تبرم مع المتعهدين والخاصة بتوريد اللوازم تنفيذا لقرارات لجنة العطاءات وبعد المصادقة عليها .

المادة ١٥-١- يتم شحن وتوريد اللوازم المتعادل عليها من داخل المملكة وخارجها باسم السلطة .

المادة ١٦-١- تتولى المديرية متابعة تنفيذ عقود الشراء واجراءات التخليص على اللوازم التي تم شراؤها من خارج المملكة .

المادة ١٧-أ- يشكل المدير لجنة تسلم أو أكثر تتألف من ثلاثة من موظفي السلطة من غير أعضاء لجان المشتريات والعطاءات تشارك بها مهمة تسلم اللوازم التي ترد للسلطة من المتعهدين ، ويجوز لها الاستعانة بالفنيين والخبراء عند الضرورة .

ب- يجوز للمدير بناء على تنسيب المديرية التي طلبت الشراء تعيين عضو رابع من هذه المديرية للاشتراك في لجنة التسلم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للمشاركة في تسلم اللوازم الخاصة بمديرية .

المادة ١٨-أ- يقوم أمين المستودع بتسليم اللوازم أمانة بصفة مبدئية فور وصولها لموقع التوريد ويقوم بقيدها في النماذج الرسمية بعد تسلمها من لجنة التسلم .
ب- يتولى أمين المستودع تسلم اللوازم التي تم شراؤها على أن ينظم بها محضر تسلم وسند إدخال حسب الأصول .

المادة ١٩-أ- تقوم لجنة التسلم بالاجراءات التالية:-

١- التأكد من مطابقة اللوازم الموردة للمواصفات والشروط المقررة في عقود التوريد من حيث النوعية والكمية ومكان التوريد وموعده مع مراعاة الاتفاقيات المبرمة بشأنها بما في ذلك تركيبها وتشغيلها واجراء الفحص اللازم عليها .

٢- تسلم اللوازم الموردة خلال عشرة ايام من تاريخ توريدها .

٣- تنظيم محضر تسلم باللوازم الموردة مع بيان قبول أو رفض اللوازم لمخالفتها للمواصفات والشروط أو بيان نسبة وطبيعة المخالفة مع تسليم نسخة من المحضر للمتعهد ولأمين المستودع المعني وتعتبر النسخة المسلمة الى المورد اشعاراً له بالقبول أو الرفض .

ب- اذا نشأ خلاف في الرأي بين أعضاء لجنة التسلم يرفع الامر للمدير للبت فيه ويكون قراره نهائياً .

ج- اذا قررت لجنة التسلم رفض تسليم اللوازم لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة فللمتعهد الذي ورد تلك اللوازم الاعتراض على قرار

هذه اللجنة خلال مدة لا تتجاوز عشرة ايام من تاريخ تسلم المتعهد لمحضر التسلم الى الجهة التي اصدرت قرار الشراء ويكون قرارها في القبول أو الرفض نهائياً وتعتبر اللوازم التي رفض تسلمها بحكم الامانة .

د- يقوم المتعهد بنقل اللوازم التي رفض تسلمها على نفقته خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ اشعاره بضرورة نقلها من المكان الموجودة فيه الا اذا اقتضت المتطلبات الصحية أو الامنية نقلها أو اتلافها قبل ذلك الموعد فاذا تأخر في القيام بذلك عن الموعد المحدد له فيعتبر متنازلاً عنها للسلطة التي لها حق الرجوع عليه بنفقات النقل أو الاتلاف اذا استدعى الامر ذلك .

هـ- يجري تسلم المساعدات والهبات من اللوازم بمطابقتها مع وثائق الشحن أو الفواتير أو أي وثيقة تبين مواصفات اللوازم وكمياتها واظهار أي مخالفة في النوعية والكمية عن المواصفات والشروط الواردة في اتفاقية تقديم تلك المساعدات والهبات أو الفواتير أو وثائق الشحن ويجري إدخالها في القيود حسب الأصول .

المادة ٢٠-أ- يتم ادخال اللوازم في قيود المستودع بعد تسلمها من لجنة التسلم أو أمين المستودع مباشرة على أن تكون معززة بالوثائق التالية:-

١- مستند الادخال .

٢- محضر لجنة التسلم .

٣- قرار الاحالة أو طلب الشراء .

٤- الفاتورة أو بوليصة الشحن .

ب- تسلم اللوازم المصنعة أو المحولة الى المستودع بموجب مستند ادخال

يبين فيه رقم مستند اخراج اللوازم الاساسية التي استعملت في عمله التصنيع أو التحويل كلما كان ذلك ممكناً .

المادة ٢١- تقيد اللوازم الزائدة عن ارصدة السجل او القطع او الاجزاء التي تم استخراجها من لوازم جرى شطبها عهدة حسب الاصول في قيود اللوازم .

المادة ٢٢- يحدد المدير النواع سجلات اللوازم وبياناتها وقيودها والنماذج الواجب استعمالها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها بما يتفق مع احدث الاساليب المتبعة في ادارة اللوازم والمستودعات وتنظيمها .

المادة ٢٣- ا- تخزن اللوازم في المستودعات الخاصة بها في السلطة بصورة سليمة وبحيث تكون جاهزة لتسليمها عند الطلب .

ب- يراعى عند تخزين اللوازم في المستودعات طبيعة ولوع كل منها ومدة صلاحيتها للاستعمال .

ج- يتم ترقيم المستودعات والارفف والساحات التخزينية بارقام واحرف مناسبة بما يكتل الوصول الى اللوازم عند صرفها ، وتدوين هذه الارقام والاحرف على بطاقات الصنف الخاصة بكل نوع من النواع اللوازم .

د- تميز جميع لوازم السلطة بوسم خاص كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ٢٤- ا- تصرف اللوازم بموجب طلب صرف لوازم على النموذج المعتمد بعد توقيع من المدير او من يفوضه .

ب- تسلم اللوازم من المستودع الى الجهة الطالبة بموجب مستند الاخراج المعتمد بعد توقيع المستلم وذكر اسمه ووظيفته على مستند الاخراج اضافة الى توقيع امين المستودع .

المادة ٢٥- ا- تبين للمدير بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية ان أي لوازم صالحة للاستعمال في السلطة قد اصبحت فائضة وغير لازمة للعمل وان جميع الوسائل قد استنفدت للاستفادة منها فله ان يقرر التنسيب للمجلس اما بنقلها الى المستودعات المركزية في دائرة اللوازم العامة او لبيعها وفقا للصلاحيات التالية:-

ا- بموافقة المدير للوازم التي لا تزيد قيمتها المقدرة عند الشراء على (٥٠٠) خمسمائة دينار .

ب- بموافقة الرئيس بناء على تنسيب المدير للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند الشراء على (٥٠٠) خمسمائة دينار .

ج- بموافقة المجلس بناء على تنسيب الرئيس للوازم التي تزيد قيمتها المقدرة عند الشراء على (٥٠٠) خمسة آلاف دينار .

المادة ٢٦- ا- ١- يتم بقرار من المدير بناء على تنسيب لجنة فنية تشكل لهذه الغاية ، بيع أي لوازم اصبحت غير صالحة للاستعمال في السلطة عن طريق المزاد العلني او الظرف المختوم وذلك بواسطة لجنة مكوّنة من ثلاثة من موظفي السلطة يعينهم المدير لهذه الغاية .

٢- تضع اللجنة الفنية الشروط اللازمة لعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذاً بعد مصادقة المدير عليها .

ب- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في الصحف المحلية او بأي وسيلة اعلان اخرى .

المادة ٢٧- ا- ١٥١ اقتنع المدير بعدم جدوى عروض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة السلطة للبيع او ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز له ان يقرر التصرف بها او اتلافها حسب الاصول وشطبها من القيود بواسطة لجنة تؤلف من ثلاثة من موظفي السلطة يشكلها لمعاينة اللوازم وللتأكد من ان اللوازم غير صالحة للاستعمال او البيع .

المادة ٢٨- عند اتلاف او بيع أي لوازم غير صالحة للاستعمال او فائضة عن الحاجة او نقلها الى المستودعات المركزية في دائرة اللوازم يجب ان تعزز مستندات الاخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن انها التلفت او بنسخة من قائمة اللوازم التي بيعت او نقلت ، حسب مقتضى الحال ، على ان يشار في تلك الشهادة او القائمة الى الاذن الصادر بالاتلاف او البيع او النقل .

المادة ٢٩- يتم شطب أي خسارة أو نقص يقع في اللوازم أن لم يكن نتيجة إهمال أو إخلال وفقاً للصلاحيات التالية :-

- أ- بقرار من المدير بناء على تسبب مدير المديرية إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (٥٠٠) خمسمائة دينار .
- ب- بقرار من المجلس بناء على تسبب المدير العام المستند إلى توصية لجنة تحقيق تشكل لهذه الغاية إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (١٠٠٠) ألف دينار .

المادة ٣٠- أ- تعزز طلبات الشطب بتقرير مفصل يبين مبررات الشطب الناجم عن الاستعمال أو انتهاء مدة الصلاحية أو الإهمال لأي سبب آخر .

ب- للمدير طلب اللوازم التي جرى تضمين قيمتها إلى مسبب الخسارة في ميزان الشطب رقم وصاف القبض وتاريخه وقبضه .

ج- للمدير طلب اللوازم والتجهيزات الناقصة عن عهدة المرفق المتوفى أثناء خدمته في السلطة .

المادة ٣١- مع مراعاة أي نص ورد في أي شرم الخرجي قيد ما يتم تحصيله وفقاً لأحكام هذا النظام من قيمة اللوازم المفقودة أو الناقصة أو المبيعة إيراداً للسلطة .

المادة ٣٢- على أمين المستودع في السلطة :-

- أ- تقديم كفالة عديلية وفقاً لنظام كفالات الموظفين المعمول به في الوزارات والدوائر الحكومية .
- ب- تقديم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة في السنة على الأقل مفصلة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الناقصة عن الحاجة والناقصة والراكدة .

المادة ٣٣- يقوم رئيس وحدة الرقابة الداخلية بالتفتيش على مستودعات السلطة شريطة أن يتم التفتيش مرة واحدة كل ستة أشهر على الأقل وعليه أن يقدم إلى المدير تقريراً مفصلاً في كل مرة متضمناً بياناً بما يلي :-

- أ- مقارنة مفردات الإدخال والإخراج المدونة في بطاقات اللوازم بمستنداتها أو مراجعة بعض الأنواع للتأكد من صحتها .
- ب- اختبار مطابقة أرصدة اللوازم المبينة في البطاقات للموجودات في المستودع .
- ج- حالة المستودع ومساحته وأقفاله .
- د- ترتيب اللوازم في المستودع وحالتها .
- هـ- حالة البطاقات فيما إذا كانت محفوظة بصورة منتظمة وأن قيد اللوازم فيها قد تم في الوقت المحدد لذلك .
- و- حفظ المستندات بصورة منتظمة .
- ز- اللوازم الفائضة أن وجدت .
- ح- أي توصية يراها مناسبة .

المادة ٣٤- أ- يجري التسليم والتسلم بين أمناء المستودعات أو من يعهدتهم أي لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيد المستودع يتم توليها ممن قام بتسليمها وتسلمها وبالمصادقة على صحة توليها من الرئيس المباشر لكل منهما .

- ب- إذا لم يتمكن أمين المستودع أو من يعهده لوازم لأي سبب من الأسباب من تسليم ما يعهده من لوازم إلى من يخلفه فيتم التسليم إلى لجنة يعينها المدير لهذه الغاية بصورة مؤقتة .
- ج- إذا ظهرت أي زيادة أو نقص في موجودات المستودع عند التسليم فيجب تنظيم قوائم مفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوليع عليها من جميع الأطراف المشتركة في التسليم والتسلم .

د- يتحمل الموظف الذي تكون اللوازم بعهدته قيمة النقص أو التلف الناشئ عن إهماله وتتخذ بحقه الإجراءات المناسبة .

هـ- على أمين المستودع إعلام المدير ورئيسه المباشر عن وقوع أي تعدد خارجي على المستودع حال اكتشافه ، وعلى المدير أن يجري التحقيق اللازم ويتخذ الإجراءات المناسبة لذلك .

و- إذا وقع تزوير في القيود أو اختلاس أو نقص في موجودات المستودع فعلى الجهة التي اكتشفت الحالة إعلام المدير فوراً بذلك وعلى المدير اتخاذ الإجراءات التالية :-

- ١- إعلام وزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة بذلك فوراً وان يتخذ الإجراءات اللازمة بما في ذلك التحقيق وتشكيل اللجان اللازمة وتزويد رئيس الوزراء ووزير المالية بنتائج تلك الإجراءات .
- ٢- لوزير المالية إذا استدعى الأمر تشكيل لجنة تحقيق خاصة تمثل فيها وزارة المالية وديوان المحاسبة والسلطة لاعادة أو اكمال التحقيق وعلى هذه اللجنة رفع نتيجة تحقيقها الى رئيس الوزراء ووزير المالية .

المادة ٣٥- يشكل المدير في بداية كل سنة لجنة من ثلاثة من موظفي السلطة برئاسة المدير وعضوية رئيس وحدة الرقابة الداخلية لجرد محتويات المستودعات والتأكد من مطابقة موجوداتها على السجلات وتقديم هذه اللجنة تقاريرها اليه خلال المدة التي يحددها لهذه الغاية .

المادة ٣٦- تنفذ الأشغال والخدمات الفنية في السلطة بأي من الطرق التالية :-

- أ- طرح العطاء .
- ب- استدراج العروض .
- ج- التزيم عن طريق المفاوضة .
- د- التنفيذ المباشر .

المادة ٣٧- أ- تنظم إجراءات عطاءات الأشغال والخدمات الفنية وشروط الاشتراك فيها ومدد الاعلانات والضمانات المالية المطلوبة وطرق تقديم العروض وفتحها ودراستها وتقييمها وقواعد الاحالة وغيرها من الشروط الواجب توافرها في وثائق العطاءات وفي المقاولين أو الاستشاريين بموجب التعليمات الصادرة عن وزير الأشغال العامة والاسكان بهذا الشأن بمقتضى نظام الأشغال الحكومية المعمول به .

ب- تراعى القواعد والاحكام المنصوص عليها في نظام الأشغال الحكومية المعمول به عند طرح أي عطاء يتعلق بالأشغال أو الخدمات الفنية .

ج- تعتمد جداول تصنيف المقاولين وجداول التأهيل للمكاتب الهندسية والشركات الاستشارية الصادرة عن وزير الأشغال العامة والاسكان لغايات المشاركة في عطاءات تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية في السلطة .

المادة ٣٨- يطرح رئيس لجنة العطاءات الأشغال والخدمات الفنية مراعاة بذلك تعليمات العطاءات الحكومية الصادرة عن وزير الأشغال العامة والاسكان بموجب نظام الأشغال الحكومية المعمول به ، وله بعد موافقة الجهة صاحبة الصلاحية بتصديق قرار الاحالة توزيع نسخة العطاءات مجالا .

المادة ٣٩- أ- للمدير بموافقة المجلس استدراج عروض لتنفيذ الأشغال والخدمات الفنية من المقاولين أو الاستشاريين في المشاريع المتخصصة والتي تحتاج الى قدرات فنية متميزة ، على أن تراعى في ذلك تعليمات عطاءات الأشغال الحكومية الصادرة عن وزير الأشغال العامة والاسكان بمقتضى نظام الأشغال الحكومية المعمول به .

ب- يجوز للجهة المختصة تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية بالتزيم عن طريق التفاوض في أي من الحالات التالية :-

- ١- وجود حالة طارئة أو ضرورة عاجلة لا تسمح بطرح عطاء أو استدراج عروض .

- ٢- لغايات توحيد الآليات والأجهزة أو التوريد في اقتناء القطع التبديلية وإذا لم يكن بالإمكان شراء هذه الأجهزة أو الآليات أو القطع التبديلية إلا من مصدر واحد .
- ٣- إذا كان التعاقد مع مؤسسات رسمية عامة أو كانت الاسعار محدودة من السلطات الرسمية .
- ٤- إذا كان تنفيذ الأشغال يتطلب خبرات فنية أو مهنية ذات طبيعة خاصة متوافرة لدى جهة واحدة .

المادة ٤٠- يتم تنفيذ الأشغال والخدمات الفنية عن طريق التلزم بالتفاوض في أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (٣٩) من هذا النظام وفقا للصلاحيات التالية :-

- أ- بقرار من المدير بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها المجلس من ثلاثة من المختصين إذا كانت قيمة الأشغال لا تزيد على (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دينار وقيمة الخدمات الفنية لا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار .
- ب- بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها من الخبراء والمختصين إذا كانت قيمة الأشغال تزيد على (٢٠٠٠٠) عشرين ألف دينار ولا تتجاوز (٢٥٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار والخدمات الفنية التي تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار ولا تتجاوز (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار .
- ج- بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس إذا كانت قيمة الأشغال تتجاوز (٢٥٠٠٠) مائتان وخمسون ألف دينار والخدمات الفنية (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسون ألف دينار على أن يكون القرار مقرونا بتوصية لجنة فنية يشكلها المجلس من المختصين بموضوع العطاء .

المادة ٤١- ترسل قرارات لجنة العطاءات وتنسيباتها إلى الجهات المختصة بالتصديق عليها خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها وعلى هذه الجهات إصدار قرارها بشأن العطاء خلال ثلاثين يوما من ورودها إليها ، وإذا لم تصدر تلك الجهات قرارا بالتصديق أو عدمه خلال تلك المدة اعتبر قرار لجنة العطاءات مصدقا .

المادة ٤٢- إذا طرح عطاء ولم يتقدم له عدد مناسب من المناقصين أو لم تكن الاسعار في العروض المقدمة معقولة أو كانت العروض مشروطة أو غير مكتملة فعلى لجنة العطاءات في مثل هذه الحالة أن ترفع تقريرا عن الموضوع إلى الجهة المختصة بالتصديق على العطاء ولهذه الجهة أن تقرر إعادة طرح العطاء أو إجراء المفاوضة والتلزم بشأنه .

المادة ٤٣- أ- يراعى عدم إجراء أي إضافة أو تغيير في شكل الأشغال أو نوعيتها أو كميتها أو حجم الخدمات الفنية أثناء التنفيذ وعلى صاحب العمل والجهة المشرفة التقيد بتنفيذ العمل وفقا لمخططات العطاء ومواصفاته وشروطه ويعتبر ورود النص على أي عمل في أي وثيقة من الوثائق المكونة للعطاء كافيًا للتدليل على ضرورة تنفيذ ذلك العمل .

ب- يعتبر عملا اضافيا لغايات هذه المادة كل تعديل أو إضافة أو تغيير لم يرد عليه نص في أي وثيقة من وثائق العطاء عند توقيع الاتفاقية واقتضت ظروف المشروع تنفيذه ، ولا يعتبر عملا اضافيا الزيادة الحاصلة على الكميات الفعلية للأعمال التي يتم تنفيذها وفقا للمخططات ولا يحتاج تنفيذها إلى إصدار أمر تغيير .

ج- إذا اقتضت الحاجة إلى إجراء أي تعديل أو إضافة أو تغيير أثناء التنفيذ على عطاءات الأشغال والخدمات الفنية سواء لاعداد الدراسات والتصاميم ووثائق العطاء أو للإشراف على تنفيذ المشاريع فإن قرار إحالة العطاء يبقى نافذاً ويترتب على الجهة التي تتولى الإشراف على تنفيذ

العطاء أن تقدم تقريراً فيها مسبقاً إلى صاحب العمل يتضمن مبررات القيام بالأعمال الإضافية ومدى الحاجة إليها وتأثيرها على قيمة العطاء ومدى مناسبة الأسعار المقترحة لجميع بنود الأمر التفييري لأخذ الموافقات اللازمة عليها ويتم إقرار الأعمال الإضافية وإصدار الأوامر التفييرية وفقاً للصلاحيات التالية :-

- ١- بقرار من المهندس المشرف إذا كانت قيمة تلك الأعمال أو التفييرات لا تزيد على (٥٪) من قيمة العطاء أو لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أيهما أقل .
- ٢- بقرار من المدير إذا كان مجموع التجاوز في الأعمال الإضافية أثناء التنفيذ يتراوح بين (٥ - ١٥٪) من قيمة العطاء ولا تتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثين ألف دينار أيهما أقل لعطاءات الأشغال أو مبلغ (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار لعطاءات الخدمات الفنية .
- ٣- بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية وذلك إذا كان مجموع التجاوز في الأعمال الإضافية والكميات أثناء التنفيذ يزيد على (٣٠٠٠) ثلاثين ألف دينار لعطاءات الأشغال أو تزيد نسبته على (١٥٪) من قيمة العطاء ولا تتجاوز (٢٥٪) منها ، وفي جميع الأحوال يشترط أن لا يزيد هذا التجاوز على (٢٠٠٠٠) مائتين ألف دينار لعطاءات الأشغال و (٣٠٠٠) ثلاثين ألف دينار لعطاءات أعداد الدراسات والتصاميم ووثائق العطاء و (٥٠٠٠) خمسين ألف دينار لعطاءات الإشراف على تنفيذ المشروع .
- ٤- بقرار من المجلس بناء على تنسيب لجنة فنية يشكلها لهذه الغاية ومصادقة رئيس الوزراء إذا زادت القيمة على ما هو منصوص عليه في البند (٣) من هذه الفقرة .

المادة ٤٤- يخصص للعطاءات صندوق خاص في المكان الذي يعينه رئيس اللجنة ويكون لهذا الصندوق ثلاثة أقفال مختلفة يحتفظ رئيس اللجنة بمفتاح واحد منها ، ويحتفظ السكرتير بالثاني ، ويحتفظ من تسميه اللجنة من بين أعضائها بمفتاح القفل الثالث .

المادة ٤٥-أ- لا تنظر اللجنة في عروض المناقصات المخالفة لشروط العطاء وبخاصة في أي من الحالات التالية :-

- ١- عدم أرفاق كفالة المناقصة المطلوبة في العطاء .
- ٢- وجود تحفظات أو شروط مالية للعطاء .
- ٣- وجود أي شطب أو إضافة أو إلغاء يؤدي إلى الغموض .
- ب- يجوز للجنة أن تستبعد عروض المناقصات في أي من الحالات التالية :-
- ١- عدم توقيع المناقص على العروض .
- ٢- عدم كتابة أسعار الوحدة للبنود بالكلمات إضافة إلى الأرقام .

المادة ٤٦-أ- تقوم المديرية المختصة بأعداد اتفاقية العقد تنفيذاً لقرار الإحالة الذي تمت المصادقة عليه .

ب- على المناقص الذي تقرر إحالة العطاء عليه أن يدفع رسوم طوابع الواردات على عقد تنفيذ العطاء إذا أحبل عليه بالإضافة إلى الرسوم الأخرى المترتبة عليه وأن يقدم كفالة حسن التنفيذ خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه تمهيداً للتوقيع على العقد ، وإذا لم يحضر خلال تلك المدة يعتبر مستكفراً وتتخذ بحقه الإجراءات القانونية المنصوص عليها في وثائق العطاء بما فيها مصادرة كفالة المناقصة وتنفيذ الأشغال على حسابه بالطريقة التي تراها السلطة مناسبة .

المادة ٤٧- إذا لم تعدد في دعوة المناقصة مدة التزام المناقص بعرضه تعتبر مدة هذا الالتزام تسعين يوما من تاريخ ايداع العرض .

المادة ٤٨- يجوز ان يشارك مندوب ديوان المحاسبة في اجتماعات لجنة العطاءات المنصوص عليها في هذا النظام دون ان يكون له حق التصويت ولا يترتب على عدم حضوره تأثير على النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة .

المادة ٤٩- تعفى السلطة من توجيه أي اخطار أو اذار الى أي مقال أو مستشار للقيام بأي من الالتزامات القانونية أو التعاقدية المترتبة عليه سواء كان ذلك الاخطار أو الاذار عدليا أو عاديا ما لم ينص العقد المبرم بين الطرفين على غير ذلك .

احكام عامة

المادة ٥٠- يحظر الحك والمسخ والشطب في القيود أو طلبات الصرف أو المستندات الخاصة باللوازم ويتم التصويب الخطأ بوضع خطين متوازيين بالحبر الاحمر عليه وتعاد كتابة الصواب بالحبر الازرق أو الاسود ويوقع عليه الموظف الذي أجرى التصويب .

المادة ٥١- للمجلس بتسبب من المدير حرمان أي متعهد من توريد لوازم للسلطة لمدة معينة اذا تبين له عدم مقدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه أو تكرار تقصيره في تنفيذها .

المادة ٥٢- للسلطة تحصيل جميع أموالها وحقوقها المترتبة على المقاول من أي اموال تعود له لدى السلطة .

المادة ٥٣- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق احكام نظام الاشغال الحكومية واحكام نظام اللوازم المعمول بهما لدى الوزارات والدوائر الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضى أي منهما وتعليمات ادارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون المعمول بها لدى الوزارات والدوائر الحكومية وتحقيقا لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس المدير صلاحيات كل من الوزير والامين العام المنصوص عليها في كل من النظامين .

المادة ٥٤- يصدر المجلس بناء على تنسيب المدير التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

عبد الله الثاني ابن الحسين

٢٠٠٢/٤/٩

رئيس الوزراء وزير الدفاع المهندس علي ابو الراغب	وزير العدل وزير دولة للشؤون القانونية فارس النابلسي	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة الدكتور محمد الحلايقة
وزير دولة للشؤون رئيسة الوزراء مصطفى القيسي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طيبيشات	وزير دولة للشؤون البلدية وزير الاعمال الدكتور محمد عطاش العارون
وزير التنمية الادارية الدكتور محمد الذبيبات	وزير الخارجية الدكتور مروان المعشر	وزير الاشغال للعملة والاسكان المهندس حسني ابو غيدا
وزير السبلحة والآثار الدكتور طالب الرفاعي	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتور فواز حاتم الزعبي
وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور أحمد هليل	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس "محمد علي" البطاينة	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر
وزير النقل الدكتور نادر الذهبي	وزير الزراعة الدكتور محمود عابد الدويري	وزير التخطيط الدكتور باسم عوض الله
وزير العمل المهندس مزاحم المحيسن	وزير الصناعة والتجارة الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون الخارجية شاهر باك
وزير الثقافة الدكتور لطفيان المجالي	وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وايد المعالي	وزير الدولة للتنظيم حيدر محمود

انضمام الأردن لعضوية مركز دولي

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٢٢) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢ المتضمن الموافقة على انضمام حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لعضوية المركز الدولي للهندسة الوراثية والتقنية الحيوية في تريست/ إيطاليا.

اتفاقيات بين حكومتي

المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٥) تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٣ المتضمن الموافقة على البنود التالية والتي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٠٠١/١٠/٨ بشكلها المرفق.

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

من أجل

تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية، رغبة مناهما في إبرام اتفاقية من أجل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، قد اتفقتا على ما يلي:-

المادة (١)

النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين لدولة متعاقدة أو في كلتا الدولتين المتعاقبتين .

المادة (٢)

الضرائب المشمولة بالاتفاقية

١- تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل المفروضة من قبل أي من الدولتين المتعاقبتين أو سلطاتها المحلية ، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها .

٢- تعتبر -ضرائب على الدخل- جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي أو عناصر من الدخل ، بما فيها الضرائب على الأرباح المحققة من نقل ملكية الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، والضرائب على المبالغ الإجمالية للأجور أو الرواتب المدفوعة من قبل مؤسسات ، بالإضافة إلى الضرائب على زيادة قيمة رأس المال .

٣- إن الضرائب، القائمة التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي :

(أ) في حالة الجمهورية العربية السورية :

(١) ضريبة الدخل على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية؛

(٢) ضريبة الدخل على الأجور والرواتب؛

(٣) ضريبة الدخل على غير المقيمين؛

(٤) ضريبة الدخل على الإيرادات من رأس المال المنقول وغير المنقول؛

(٥) الإنسالفات على الضرائب المفروضة بلمس مئوية من الضرائب المذكورة أعلاه بما فيها الإضافات على الضرائب المفروضة من قبل السلطات المحلية.

(المشار إليها فيما يلي بـ "ضريبة الجمهورية العربية السورية")

(ب) في حالة المملكة الأردنية الهاشمية :

(١) ضريبة الدخل ؛

(٢) ضريبة توزيع أرباح الأسهم وحصص الأرباح ؛

(٣) ضريبة الخدمات الاجتماعية المفروضة تبعاً لضريبة الدخل .

(والمشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة الأردنية")

٤- تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مطابقة أو مشابهة تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإحسان إلى ، أو بدلاً من ، الضرائب القائمة . وسوف تقوم السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين بتشمل بعضها البعض بأية تغييرات هامة تم إجراؤها في القوانين الضريبية لكل منهما .

المادة (٢)

تعريفات عامة

١- لأغراض هذه الاتفاقية ، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك :

(أ) تعني عبارة "الدولة المتعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" الجمهورية العربية السورية أو المملكة الأردنية الهاشمية ، كما يتطلب النص .

(ب) تعني عبارة "سورية" الجمهورية العربية السورية بمعناها الجغرافي و هي تعني أراضي الجمهورية العربية السورية ومياهها الداخلية وبحرها الإقليمية وبلطن هذه الأراضي والفضاء الجوي الذي يعلوها والمناطق البحرية التي لسورية حقوقاً سيادية عليها ؛

(ج) تعني عبارة "الأردن" أراضي المملكة الأردنية الهاشمية والمياه الإقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض للمياه الإقليمية الأردنية ، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود المياه الإقليمية الأردنية ، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه ، والتي عينت أو يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وبما يتفق مع القانون الدولي كمنطقة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية سواء كانت حية أو غير حية ؛

(د) تشمل عبارة "شخص" الفرد والشركة ولية هيئة أخرى من الأشخاص .

(هـ) تعني عبارة "مواطن" :

(١) أي فرد حائز على جنسية دولة متعاقدة ،

(٢) أي شخص قانوني أو شركة مساهمة أو مؤسسة قانونية تستند صفتها هذه من القوانين المعمول بها في دولة متعاقدة .

(و) تعني عبارة "شركة" أي شخص اعتباري أو أية هيئة اعتبارية تعامل معاملة للشخص الاعتباري لأغراض الضريبة .

(ز) تعني عبارة "مؤسسة دولة متعاقدة" و "مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مؤسسة تتم إدارتها من قبل مقيم لدولة متعاقدة ومؤسسة تتم إدارتها من قبل مقيم للدولة المتعاقدة الأخرى .

(ح) تعني عبارة "السفارة الدبلوماسية" أية عملية نقل بواسطة سفينة أو طائرة تقوم بتشغيلها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة ، باستثناء الحالة التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط بين مكن في الدولة المتعاقدة الأخرى .

(ط) تعني عبارة "السلطة المختصة" :

i. بالنسبة لسورية ، وزير المالية أو ممثله المفوض ،

ii. بالنسبة للأردن ، وزير المالية أو من يفوضه .

٢- وفيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة ، فإن أي عبارة غير معرفة فيها سوف يكون لها المعنى الذي تأخذه وفق قوانين تلك الدولة التي تنطبق عليها الاتفاقية والذي سوف تكون له الأولوية على المعنى الوارد لهذه العبارة في فروع أخرى من قوانين تلك الدولة .

المادة (٤)

المفاهيم

١- لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص ، وفقاً لقوانين تلك الدولة ، يخضع للتكليف الضريبي فيها بسبب سكنه أو مكان إقامته أو مكان التسجيل أو أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة . لكن هذه العبارة لن تشمل أي شخص خاضع للضريبة في دولة متعاقدة فيما يتعلق فقط بدخل ناتج عن مصادر في تلك الدولة .

٢- حيثما - ونظراً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة - يكون فرد مقيماً لكلتا الدولتين المتعاقبتين ، عندئذ يتم تحديد وضعه على النحو التالي :

دخول النص

- (أ) يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها مسكن دائم متوالف له ، فإذا كان له مسكن دائم متوالف له في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فسوف يعتبر مقيماً في الدولة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية معها أقوى (مركز المصالح الحيوية) ؛
- (ب) إذا لم يكن ممكناً تحديد الدولة التي يقع فيها مركز مصالحه الحيوية ، أو إذا لم يكن له مسكن دائم متوالف له في أي من الدولتين ، فسوف يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مقر إقامة معتاد ؛
- (ج) إذا كان له مقر إقامة معتاد في كلتا الدولتين أو إذا لم يكن له مقر إقامة معتاد في أي منهما ، فسوف يعتبر مقيماً للدولة للمتعاقدتين التي يكون موطناً لها ؛
- (د) إذا كان موطناً في كلتا الدولتين أو إذا لم يكن موطناً لأي منهما ، فسوف تقوم السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين بتسوية المسألة بالاتفاق لامتلاك بينهما .
- ٣- حيثما وبسبب أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، يكون الشخص غير الفرد مقيماً لكلتا الدولتين المتعاقبتين ، عندئذ سوف يعتبر هذا الشخص مقيماً في الدولة التي يقع فيها مركز إدارته للفعالية .

المادة (٥)

المنشأة الدائمة

١- لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة "منشأة دائمة" مكان عمل ثابت تمارس من خلاله مؤسسة عملها بشكل كلي أو جزئي .

٢- تتضمن عبارة منشأة دائمة بصورة خاصة :

- (أ) مكان الإدارة ؛
- (ب) فرعاً ؛
- (ج) مكتباً ؛
- (د) مستنقاً ؛
- (هـ) ورشة ؛
- (و) ملجأ أو بئر نبط أو غاز أو مقلعاً أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية بما في ذلك موقع حفر في البحر ؛
- (ز) الأماكن المستخدمة كمخازن للبضائع .

(ح) تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين إذا استمرت تلك الأنشطة لمدة تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة إثني عشر شهراً .

(ط) المزرعة ذات الصلة التجارية .

٣- يمثل موقع البناء ، أو مشروع التشييد أو التجميع أو التركيب أو أنشطة المراقبة المتعلقة بها ، منشأة دائمة فقط إذا استمر الموقع أو المشروع أو النشاطات لفترة تزيد عن (٦) أشهر .

٤- مع الاحتفاظ بالأحكام السابقة من هذه المادة ، فإن عبارة "منشأة دائمة" لا تشمل ما يلي :

- (أ) استخدام المرافق فقط بهدف تخزين البضائع أو السلع للعائدة للمؤسسة أو عرضها ؛
- (ب) الاحتفاظ بمخزون بضائع أو سلع عائدة إلى المؤسسة فقط بهدف التخزين أو العرض ؛
- (ج) الاحتفاظ بمخزون بضائع أو سلع عائدة إلى المؤسسة فقط بهدف المعالجة من قبل مؤسسة أخرى ؛
- (د) الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط بهدف شراء البضائع أو السلع أو بهدف جمع المعلومات للمؤسسة ؛
- (هـ) الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط بهدف القيام بأية نشاطات لأدى للمؤسسة ذات صفة تحضيرية أو مساعدة ؛
- (و) الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لأي جمع بين الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) - (هـ) ، شريطة أن يكون النشاط الإجمالي لمكان العمل الثابت الناتج من هذا الجمع ذا صفة تحضيرية أو مساعدة .

٥- مع الاحتفاظ بأحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، حيثما يعمل شخص في دولة متعاقدة - الذي هو ليس وكيلاً ذا صفة مستقلة والذي تنطبق عليه الفقرة (٦) من هذه المادة - نيابة عن مؤسسة موجودة في الدولة للمتعاقد الأخرى وكان له وينارس بشكل معتاد في الدولة المذكورة أولاً صلاحية إبرام عقود باسم المؤسسة ، فسوف يعتبر أن تلك المؤسسة منشأة دائمة في تلك الدولة فيما يتعلق بأية نشاطات يقوم بها ذلك الشخص للمؤسسة ، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص محصورة بتلك النشاطات المذكورة في الفقرة (٤) من هذه المادة والتي ، إذا ما مورست من خلال مكان عمل ثابت ، لن تجعل مكان العمل الثابت مذكراً منشأة دائمة وفق أحكام تلك الفقرة .

٦- لا يعتبر أن مؤسسة دولة متعاقدة منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لكونها تمارس صلاً في تلك الدولة الأخرى من خلال وسيط أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي صفة مستقلة، شريطة أن يكون هؤلاء الأشخاص يعملون في السياق الطبيعي لعملهم. لكن عندما تكون أنشطة وكيل كهذا، كمرسة بشكل كامل أو شبه كامل نيابة عن تلك المؤسسة، فإن يعتبر وكيلاً ذا صفة مستقلة صلاً بضمون هذه الفقرة.

٧- إن كون شركة مقيمة لدولة متعاقدة تسيطر على أو يسيطر عليها من قبل شركة مقيمة للدولة المتعاقدة الأخرى، أو تمارس صلاً في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غيرها)، أن يجعل بحد ذاته لياً من الشركتين منشأة دائمة للأخرى.

٨- استثناءاً من الأحكام السابقة لهذه المادة، لا تعتبر الدولة المتعاقدة الأخرى منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا ما قام المشروع بتحويل أعمالها إلى الدولة الأخرى أو قام بملءين مخاطر واقعة فيها وذلك من خلال شخص لا يكون رخيلاً ذا صفة مستقلة.

المادة (٦)

الدخل من الممتلكات غير المنقولة

١- يخضع الدخل من الممتلكات غير المنقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الحراجة) للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها هذه الممتلكات غير المنقولة وفقاً لقوانينها.

٢- لأغراض هذه الاتفاقية، سيكون لعبارة "ممتلكات غير منقولة" المعنى الذي تأخذه وفق قوانين الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الممتلكات المعنية. وعلى أية حال سوف تشمل العبارة الممتلكات المملوكة بالممتلكات غير المنقولة، والمواشي والمعدات المستخدمة في الزراعة والحراجة، والحقوق التي تنطبق عليها أحكام القانون المتعلق بالأملاك الزراعية، وحق الانتفاع بالممتلكات غير المنقولة والحقوق الخاصة بالدعائم الثابتة أو المتغيرة كنموذج عن تشغيل، أو الحق في تشغيل أو استكشاف البترول والمصادر المعدنية وغيرها من الثروات الطبيعية. ولا تعتبر السفن أو الزوارق أو الطائرات ممتلكات غير منقولة.

٣- تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الناتج عن الاستخدام المباشر أو للتأجير أو الاستخدام بأي شكل آخر للممتلكات غير المنقولة.

٤- تطبق أيضاً أحكام الفقرتين (١) و (٣) من هذه المادة على الدخل الناتج عن الممتلكات غير المنقولة لمؤسسة وعلى الدخل من الممتلكات غير المنقولة المستخدمة من أجل أداء خدمات شخصية مستقلة.

٥- عندما تخول ملكية أسهم أو حقوق أخرى في شركة ما أو شركة التئمان أو مؤسسة مشابهة التمتع بالممتلكات غير المنقولة الواقعة في دولة متعاقدة ومملوكة من قبل تلك الشركة أو شركة الائتمان أو المؤسسة المشابهة، فإن الدخل من الاستخدام المباشر، أو التأجير أو الاستخدام بأي شكل آخر لحق التمتع هذا يمكن أن يخضع للتكليف الضريبي في تلك الدولة، دون الإخلال بأحكام المادتين (٧) و (١٤).

المادة (٧)

أرباح الأعمال

١- إن أرباح مؤسسة من دولة متعاقدة سوف تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة ما لم تكن المؤسسة تمارس أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة واقعة فيها. فإذا كانت المؤسسة تمارس صلاً كما ذكر، فإن أرباح المؤسسة يمكن أن تخضع للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة الأخرى لكن فقط بمقدار ما يعزى منها إلى تلك المنشأة الدائمة.

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة، عندما تمارس مؤسسة من دولة متعاقدة عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة واقعة فيها، سوف يعزى في كل دولة متعاقدة إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي يتوقع أن تجنيها فيما لو كانت مؤسسة مميزة ومنفصلة تمارس نفس النشاطات أو نشاطات مماثلة في ظل نفس الشروط أو شروط مماثلة وتتعامل بشكل مستقل تماماً مع المؤسسة التي تكون هي منشأة دائمة لها أو مع أية مؤسسات أخرى مشتركة تتعامل معها.

٣- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، فإنه سوف يسمح بتوزيع المصاريف التي تتربى لأغراض المنشأة الدائمة بما فيها المصاريف الإدارية العامة والتفنية التي تتربى على هذا النحو، سواء تربت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أم في مكان آخر.

٤- إذا كان العرف يقتضي في إحدى الدولتين المتعاقبتين بتحديد الأرباح المنسوبة إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمؤسسة على أجزائه المختلفة فإن أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضرائب على أساس التقسيم النسبي.

دخول العمل

الذي جرى عليه العرف ، على أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المبينة في هذه المادة .

٥- أن تعزى ليه أرباح المنشأة دائمة لمجرد شراء تلك المنشأة الدائمة بضائع أو سلعاً للمؤسسة .

٦- لأغراض الفقرات السابقة من هذه المادة ، فإن الأرباح التي تعزى إلى المنشأة الدائمة سوف تحدد بنفس الطريقة عاماً بعام إلا إذا كان هناك سبب وجيه وكاف لعكس ذلك .

٧- حيثما تضمن الأرباح بلوداً من الدخل يتم معالجتها بشكل منفصل في موك أخرى من هذه الاتفاقية ، فإن أحكام تلك المواد لن تنأثر بأحكام هذه المادة .

٨- إن أحكام هذه المادة لن تؤثر على أحكام القانون بدولة متعاقدة فيما يتعلق بالتكليف الضريبي للأرباح الناجمة عن أعمال التأمين .

المادة (٨)

النقل الدولي

١- تخضع أرباح مؤسسة دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي للتكليف الضريبي فقط في الدولة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلية للمؤسسة . وسوف تشمل هذه الأرباح التي تجنيها المؤسسة من نشاطات أخرى ، وخصوصاً من استخدام أو تلجير السفن أو الطائرات المستخدمة لنقل البضائع أو السلع في النقل الدولي ، شريطة أن تكون هذه النشاطات مقصورة على تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي من قبل المؤسسة .

٢- تنطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة أيضاً على الأرباح الناجمة عن المشاركة في اتحاد شركات ، أو عمل مشترك أو وكالة تشغيل دولية .

٣- إن أحكام هذه المادة لا تشمل الأرباح التي تحققها مؤسسة دولة متعاقدة من خلال عمولات عن المبيعات ، في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لبطاقات سفر على الطائرات والدفع للمائدة لمؤسسات أخرى .

المادة (٩)

المؤسسات المشتركة

١- في حالة :

(أ) كون مؤسسة من دولة متعاقدة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة مؤسسة من الدولة المتعاقدة الأخرى أو مراقبتها أو رأس مالها ؛ أو

(ب) كون نفس الأشخاص يساهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة مؤسسة أو مراقبتها أو رأس مالها من دولة متعاقدة ومؤسسة من الدولة المتعاقدة الأخرى ،

ولأنه في أي من الحالتين توضع أو تفرض شروط بين المؤسستين في علاقاتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك الشروط التي توضع بين مؤسستين مستقلتين ، عندئذ فإن أي أرباح كانت مستحق لإحدى المؤسستين لولا وجود هذه الشروط ، يمكن أن تضاف إلى أرباح تلك المؤسسة وتخضع للضريبة بناءً على ذلك .

٢- عندما تضم دولة متعاقدة لأرباح مؤسسة في تلك الدولة - وتفرض عليها الضرائب بناءً على ذلك - أرباحاً كانت مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة بالضريبة عليها في تلك الدولة الأخرى وعندما تكون الأرباح التي تم ضمها هي أرباح كانت مستحق لمؤسسة الدولة المذكورة أولاً أو كانت الشروط التي تم وضعها بين المؤسستين هي نفس الشروط التي كانت ستوضع بين مؤسستين مستقلتين ، فعندئذ سوف تجري تلك الدولة الأخرى تعديلاً مناسباً لمبلغ الضريبة المكلفة فيها على تلك الأرباح إذا كانت تلك الدولة الأخرى تعتبر التعديل مبرراً . وعند تحديد مثل هذا التعديل ، يجب أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار وسوف تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بالتشاور فيما بينهما إذا دعت الضرورة .

٣- لا يجوز لأي من الدولتين المتعاقبتين تغيير الأرباح الخاصة بالمشروع في الأحوال المشار إليها في البند (١) من هذه المادة بعد انتهاء مدة للتقدم المنصوص عليها في قوانينها الوطنية .

٤- لا تطبق أحكام البندين (٢،٣) من هذه المادة في حالة التهرب الضريبي .

المادة (١٠)

أرباح الأسهم المالية

١- إن أرباح الأسهم المالية المدفوعة من قبل شركة مقيمة لدولة متعاقدة إلى مقيم للدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للتكليف بالضريبة في تلك الدولة الأخرى وفقاً لقوانينها .

٢- يمكن أيضاً تكليف أرباح الأسهم المالية المذكورة في الفقرة (١) بالضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دالعة الأرباح مقيمة لها وفقاً لقوانين تلك الدولة . ولكن إذا كان المستفيد هو المالك الفعلي لأرباح الأسهم ومقيماً للدولة المتعاقدة الأخرى ، فإن الضريبة المفروضة هكذا ينبغي ألا تتجاوز (١٠%) من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم . وإن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم.

٣- تعني عبارة "أرباح الأسهم المالية" حسب استعمالها في هذه المادة للدخل الناتج عن الأسهم أو الحقوق الأخرى (غير سندات الديون) للمشاركة في الأرباح ، وكذلك الدخل الناتج عن حقوق المساهمة الأخرى التي تخضع لنصف المعاملة الضريبية المطبقة على دخل الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تكون الشركة الموزعة لأرباح الأسهم مقيمة لها .

٤- إن أحكام الفقرات (١) و (٢) من هذه المادة إن تطبق إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم المالية مقيماً لدولة متعاقدة ويمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون مشتركة دالعة الأرباح مقيمة لها ، من خلال منشأة دالمة واقعة فيها ، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة مترابطة فيها ، وكانت الحقوق التي تدفع حصص الأرباح بشأنها مرتبطة بصورة فعالة بتلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة . في هذه الحالة يتم تطبيق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسبما يقتضيه الحال .

٥- حيثما تكن شركة مقيمة لدولة متعاقدة تستمد أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى فإن تلك الدولة الأخرى لا يجوز لها أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل هذه الشركة ، ما عدا الحالة التي يتم فيها دفع أرباح الأسهم تلك إلى مقيم لتلك الدولة الأخرى أو بمدى ما تكون الحقوق التي تدفع أرباح الأسهم بشأنها مرتبطة بصورة فعالة بمنشأة دالمة أو قاعدة ثابتة واقعة في تلك الدولة الأخرى ، كما لا يجوز لها أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة إلى ضريبة الأرباح غير الموزعة ، حتى لو كانت حصص الأرباح المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة مكونة كلياً أو جزئياً من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة الأخرى .

المادة (١١)

الفوائد

١- تخضع للفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم للدولة المتعاقدة الأخرى للتكليف الضريبي في تلك الدولة الأخرى وفقاً لقوانينها .

٢- إلا أن مثل هذه الفائدة يمكن أن تخضع أيضاً للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة ، لكن إذا كان المستلم ، والذي هو المالك المستفيد للفائدة ، مقيماً للدولة المتعاقدة الأخرى فإن الضريبة المفروضة هكذا لن تتجاوز نسبة (١٠%) من المبلغ الإجمالي للفائدة .

٣- تعني عبارة "فائدة" كما هي مستخدمة في هذه الفقرة الدخل الناتج من سندات الديون بكل أنواعها سواء أكانت مضمونة برهن أم لا وسواء أكانت تحمل حق المشاركة في أرباح المدين أم لا ، وعلى وجه التحديد الدخل الناتج عن الأوراق المالية الحكومية والدخل الناتج عن سندات الدين أو سندات القروض بما في ذلك العلاوات والجوائز المتعلقة بمثل هذه الأوراق المالية أو بسندات الدين أو بسندات القروض . ولأغراض هذه المادة لن تعتبر الغرامات الجزائية على التأخير بالدفع فائدة .

٤- لا تطبق أحكام الفقرات (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد للفائدة ، مقيماً لدولة متعاقدة ، ويمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة ، من خلال منشأة دائمة واقعة فيها أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة واقعة فيها ، وكان سداد الدين الذي تدفع بصده للفائدة مرتبطاً بصورة فعالة بتلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة . وفي مثل هذه الحالة يتم تطبيق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسبما يقتضيه الحال .

٥- سوف تعتبر الفائدة ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافع الفائدة - سواء أكان مقيماً لدولة متعاقدة أم لا - يمتلك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة ترتبت بصدها المديونية التي تدفع للفائدة عليها ، وكانت تلك الفائدة تتحملها تلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة .

٦- حيثما ويسبب وجود علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بينهما وبين شخص آخر ، يتجاوز مبلغ الفائدة، المتعلق بالدين الذي تدفع عنه ، المبلغ الذي كان سيتلق عليه بين الدافع والمالك المستفيد لولا وجود مثل هذه العلاقة ، فإن أحكام هذه المادة سوف تطبق فقط على المبلغ المذكور أخيراً . وفي مثل هذه الحالة ، سيبقى الجزء الزائد من الدفعت خاضعاً للتكليف الضريبي حسب قوانين كل من الدولتين المتعاقبتين ، مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

دخول العمل

المادة (١٢)

عائدات حقوق الامتياز

١- تخضع عائدات حقوق الامتياز الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم للدولة المتعاقدة الأخرى للتكليف الضريبي في تلك الدولة الأخرى ووفقاً لقوانينها .

٢- غير أن مثل هذه العائدات يمكن أيضاً أن تخضع للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانين تلك الدولة ، ولكن الضريبة المفروضة على هذا النحو أن تتجاوز نسبة (١٨ ٪) من المبلغ الإجمالي للعائدات .

٣- تعني عبارة "عائدات حقوق الامتياز" والمستخدم في هذه المادة الدفعات من أي نوع المستلمة تعويضاً لقاء استعمال أو حق استعمال أي براءة اختراع لعمل أدبي أو فني أو علمي بما فيها الأسلام السينمائية و التسجيلات الإذاعية و التلفزيونية ، أو أي براءة اختراع ، أو علامة تجارية ، أو تصميم ، أو نموذج ، أو مخطط ، أو صيغة أو عملية سرية ، أو لقاء معلومات متعلقة بالخبرة للصناعة أو التجارية أو العلمية ، أو استعمال ، أو حق استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية .

٤- لا تطبق أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من عائدات حقوق الامتياز مقيماً في دولة متعاقدة ويمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها العائدات ، من خلال منشأة دائمة واقعة فيها أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة ولقمة فيها ، ويكون الحق أو الملكية التي تدفع بشأنها العائدات مرتبطة بصورة فعالة بملكية المنشأة الدائمة أو المساعدة الدائمة. وفي مثل هذه الحالة يتم تطبيق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسبما يقتضيه الحال .

٥- تعتبر العائدات ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافع هذه العائدات هو تلك الدولة نفسها أو سلطة محلية منها أو مقيم لتلك الدولة . لكن عندما يكون للشخص الذي يدفع العائدات - سواء كان مقيماً للدولة المتعاقدة أم لا - في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة مرتبطة بالانترالم يدفع العائدات المترتبة وعندما تتحمل تلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة تلك العائدات ، فعندئذ سوف تعتبر هذه العائدات ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها تلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة .

٦- إذا تجاوز مبلغ العائدات بسبب وجود علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد أو بين كليهما وبين شخص آخر ، المبلغ الذي كان سيتفق عليه بين الدافع والمالك المستفيد في حال عدم وجود مثل تلك العلاقة ، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ المذكور أخيراً . وفي هذه الحالة يبقى الجزء

المادة (١٣)

أرباح رأس المال

الزائد من الدفعات قسماً للتكليف الضريبي وفقاً لقانون كل دولة متعاقدة مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

١- تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الممتلكات غير المنقولة للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة حيث توجد تلك الممتلكات غير المنقولة ووفقاً لقوانين تلك الدولة .

٢- يمكن أن تخضع الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الممتلكات المنقولة التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة التي تمتلكها مؤسسة من دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو عن نقل ملكية الممتلكات المنقولة الخاصة بقاعدة ثابتة متوافرة لمقيم لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بغرض أداء خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك تلك الأرباح الناتجة عن نقل ملكية مثل تلك المنشأة الدائمة (لوحدتها أو مع المؤسسة بكاملها) أو عن نقل ملكية مثل تلك القاعدة الثابتة ، للتكليف الضريبي في تلك الدولة الأخرى .

٣- إن الأرباح الناتجة من نقل الممتلكات التي تشكل جزءاً من الممتلكات التجارية لمؤسسة دولة متعاقدة والممولة من سفن أو طائرات يتم تشغيلها من قبل تلك المؤسسة في النقل الدولي ، أو ممتلكات منقولة متعلقة بتشغيل مثل تلك السفن أو الطائرات ، سوف تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلي للمؤسسة .

٤- إن الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أي من الممتلكات ، غير تلك المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) من هذه المادة سوف تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة المتعاقدة التي يكون لئال الملكية مقيماً لها .

المادة (١٤)

الخدمات الشخصية المستقلة

١- يخضع الدخل الذي يحصل عليه مقيم لدولة متعاقدة لقاء خدمات مهنية أو نشاطات أخرى ذات صلة مستقلة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة . ويمكن أن يخضع للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة الأخرى في الحالات التالية :

(أ) إذا كان لديه قاعدة ثابتة ومتوافرة له بشكل منتظم في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء نشاطاته ، في تلك الحالة يخضع فقط مقدار الدخل المعزى لتلك القاعدة الثابتة للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو

(ب) إذا امتدت إقامته في الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترت تساوي أو تتجاوز في مجموعها (١٨٣) يوم خلال فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية ، في تلك الحالة يخضع فقط مقدار الدخل الناتج عن النشاط الممارس في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

٢- تتضمن عبارة "خدمات مهنية" على وجه الخصوص النشاطات العلمية المستقلة ، أو الأدبية ، أو الفنية ، أو التربوية ، أو التعليمية وكذلك النشاطات المستقلة للأطباء أو المهندسين أو المعماريين ، أو المحامين ، أو أطباء الأسنان أو المحاسبين .

المادة (١٥)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١- مع مراعاة أحكام المواد (١٦) و (١٨) و (١٩) من هذه الاتفاقية فإن الرواتب والأجور والتعويضات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم لدولة متعاقدة مقابل وظيفة ما ، سوف تخضع للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة وذلك ما لم تمارس الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا كانت الوظيفة تمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن تلك التعويضات المعتمدة منها يمكن أن تخضع للتكليف الضريبي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- استثناءً من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، فإن التعويضات التي يحصل عليها مقيم لدولة متعاقدة بخصوص وظيفة تتم ممارستها في الدولة المتعاقدة الأخرى سوف تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا توفرت جميع الشروط التالية :

(أ) إذا كان المستلم موجوداً في الدولة الأخرى لفترة أو لفترت لا تزيد في الإجمال عن (١٨٣) يوماً خلال فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية ؛

إذا كانت التعويضات تدفع من قبل ، أو نيابة عن ، رب عمل غير مقيم للدولة المعنية ؛ و

(ج) إذا كانت التعويضات لا تستعملها منشأة دائمة أو قاعدة ثابتة يملكها رب العمل في الدولة الأخرى .

٣- استثناءً من الأحكام السابقة من هذه المادة ، فإن التعويضات الناتجة عن وظيفة تتم ممارستها على ظهر سفينة أو طائرة تشغل في النقل الدولي من قبل مؤسسة في دولة متعاقدة يمكن أن تخضع للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعلي للمؤسسة .

المادة (١٦)

أجور المديرين

يمكن أن تخضع أجور المديرين والدفعات المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم لدولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة للدولة المتعاقدة الأخرى للتكليف الضريبي في تلك الدولة الأخرى .

المادة (١٧)

الفنانون والرياضيون

١- استثناءً من أحكام المادتين (١٤) و (١٥) ، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم لدولة متعاقدة من خلال عمله في مجال التسلية العامة لفناناً مسرحياً أو سينمائياً أو إذاعياً أو تلفزيونياً أو موسيقياً أو رياضياً من خلال نشاطاته الشخصية التي تمارس على هذا النحو في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن يخضع للتكليف الضريبي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- عندما لا يتركب دخل من نشاطات شخصية يمارسها مقدم تسلية أو رياضي بصفته هذه للمقدم أو الرياضي نفسه وإنما لشخص آخر ، سواءً أكان مقيماً لدولة متعاقدة أم لم يكن ، فإن ذلك الدخل ، ومع عدم الإخلال بأحكام المواد (٧) و (١٤) و (١٥) ، يمكن أن يخضع للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة التي تتم فيها ممارسة نشاطات مقدم التسلية أو الرياضي .

٣- على الرغم من أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم لدولة متعاقدة كمقدم تسلية أو رياضي من خلال نشاطاته الشخصية التي تمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى سوف يكون خاضعاً للتكليف الضريبي فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا كانت تلك النشاطات الجارية في الدولة الأخرى ممولة لحد كبير من أموال عامة عائدة للدولة المذكورة أولاً ، أو لسلطاتها المحلية .

المادة (١٨)

الرواتب التقاعدية

١- مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩)، فإن الرواتب التقاعدية والتعويضات الأخرى المشابهة التي تدفع لمقيم لدولة متعاقدة كتعويض عن عمل سابق تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة وفقاً لقوانينها.

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، فإن الرواتب التقاعدية والمبالغ الأخرى التي تدفع بموجب تشريع الضمان الاجتماعي لدولة متعاقدة يمكن أن تخضع للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة.

٣- لن يؤثر مضمون الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة على أحكام القانون بدولة متعاقدة فيما يتعلق بإعفاء رواتب التقاعد من الضريبة.

المادة (١٩)

الوظائف الحكومية

(١) - إن الرواتب والأجور والتعويضات الأخرى المشابهة التي هي عر. الراتب التقاعدي، والتي تدفعها دولة متعاقدة أو سلطة محلية لها لفرد ما فيما يتعلق بخدمات مقدمة لتلك الدولة أو السلطة المحلية سوف تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة.

(ب) مع ذلك يمكن أن تخضع تلك الرواتب والأجور والتعويضات المشابهة الأخرى للتكليف الضريبي فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات تقدم في تلك الدولة وكان الفرد مقيماً لتلك الدولة والذي هو:

(١) مواطن لتلك الدولة؛ أو

(٢) لم يصبح مقيماً لتلك الدولة فقط لغرض تقديم تلك الخدمات.

(٢) - إن أي راتب تقاعدي يدفع من قبل، أو من أموال تعود إلى، دولة متعاقدة أو سلطة محلية لها لفرد ما فيما يتعلق بخدمات جرى تقديمها لتلك الدولة سوف تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة.

(ب) مع ذلك، فإن ذلك الراتب التقاعدي سوف يخضع للتكليف الضريبي فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً ومواطناً لتلك الدولة.

٣- تطبيق أحكام المواد (١٥) و (١٦) و (١٨) على التعويضات ومعاشات التقاعد المتعلقة بخدمات قدمت لأعمال تجارية قامت بها دولة متعاقدة أو سلطة محلية تابعة لها.

٤- لن يؤثر مضمون الفقرة (٢) من هذه المادة على أحكام القانون في دولة متعاقدة فيما يتعلق بإعفاء الرواتب التقاعدية من الضريبة.

المادة (٢٠)

الأساتذة والباحثون

١- إذا دعي فرد مقيم لإحدى الدولتين المتعاقبتين من قبل جامعة أو كلية أو مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي أو البحث العلمي في دولة متعاقدة أخرى لزيارتها فقط بقصد التعليم أو البحث العلمي في مثل هذه المعاهد لفترة لا تزيد عن سنة فإنه لا يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى بالنسبة عن أجره لقاء مثل هذا النشاط.

٢- لا تطبيق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على التعويضات التي يتحصل عليها مقابل البحوث التي تجري ليس للمصلحة العامة بل أساساً للفائدة الخاصة لشخص أو أشخاص معينين.

المادة (٢١)

الطلبة والتدريسون

١- إن الفرد المقيم لدولة متعاقدة والمتواجد بصفة مؤقتة في دولة متعاقدة أخرى فقط لمجرد:

(أ) كونه طالباً في جامعة أو كلية أو مدرسة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ أو

(ب) كونه متدرباً على الأعمال التجارية والصناعية أو متدرباً تقنياً؛ أو

(ج) كونه متلقياً لمنحة أو إجازة أو جائزة بغرض الدراسة أو البحث من هيئة دينية أو خيرية أو علمية أو تعليمية،

لا يخضع دخل ذلك الشخص للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يتعلق بمنحته الدراسية.

٢- تطبيق نفس القاعدة على أي مبلغ يتمثل في مكافأة يحصل عليها الشخص مقابل خدمات مؤداة في الدولة المتعاقدة الأخرى شريطة أن تكون هذه الخدمات مرتبطة بدراسته أو تدريبه وأن تكون ضرورية لتنظيمه لتلك مبعثته.

٣- بالنسبة للشخص المقيم لدولة متعاقدة والذي ينتقل مباشرة إلى دولة متعاقدة أخرى لغرض التعليم أو التدريب أو إجراء البحوث ، فإن المبالغ التي يتقاضاها لهذا الغرض لا تخضع لضريبة في هذه الحالة الأخيرة متى كان يحصل عليها من مصادر خارج تلك الدولة .

المادة (٢٢)

دخول أخرى

١- إن عناصر دخل مقيم لدولة متعاقدة - حيثما كان منشؤها - التي لم تتعرض لها المواد الأخرى من هذه الاتفاقية سوف تكون خاضعة للتكليف الضريبي فقط في تلك الدولة .

٢- إن أحكام الفقرة (١) من هذه المادة لا تطبق على الدخل ، باستثناء الدخل من الممتلكات غير المنقولة كما هي معرفة في الفقرة (٢) من المادة (٦) ، إذا كان المالك المستفيد من هذا الدخل ، كونه مقيماً لدولة متعاقدة ، يمارس عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة ولقعة فيها ، أو يسوّدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من قاعدة ثابتة موجودة فيها ، وكان الحق أو الممتلكات التي يبلّغ بشأنها الدخل مرتبطتين فعلياً بتلك المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة . وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو (١٤) ، حسبما يقتضيه الحال .

المادة (٢٣)

إزالة ازدواج الضريبي

١- عندما يحصل مقيم إحدى الدولتين المتعاقدين على دخل والذي طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية يمكن أن يخضع للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن الدولة المتعاقدة الأولى سوف تسمح بحسم مبلغ مساوٍ لضريبة الدخل المدفوعة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، كحسم من الضريبة على دخل ذلك المقيم . غير أن مثل هذا الحسم أن يتجاوز ذلك الجزء من ضريبة الدخل كما هو محسوب قبل إعطاء الحسم ، والذي يمكن أن يعزى للدخل الذي يمكن أن يخضع للتكليف الضريبي في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٢- عندما ، وانسجماً مع أي شرط من هذه الاتفاقية ، يكون الدخل الذي يحصل عليه مقيم لدولة متعاقدة من الدولة المتعاقدة الأخرى معفى من الضريبة في هذه الدولة المذكورة أولاً ، فإنه مع ذلك يمكن للدولة الأخرى خلال حساب مبلغ الضريبة على مبلغ الدخل المتبقي لذلك المقيم أن تأخذ بعين الاعتبار الدخل المعفى .

المادة (٢٤)

عدم التمييز

١- لن يخضع مواطنو دولة متعاقدة لأية ضرائب في الدولة المتعاقدة الأخرى أو متطلبات متعلقة بها مغايرة أو أكثر عتياً من الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها التي يخضع أو يمكن أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى الذين يوجدون في نفس الظروف ، خصوصاً فيما يتعلق بالإقامة .

٢- لا تقترض الضرائب على منشأة دائمة تملكها مؤسسة لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بشكل أقل تفضيلاً في تلك الدولة الأخرى من الضرائب الأخرى المفروضة على مؤسسات تلك الدولة الأخرى التي تمارس نفس النشاطات . وسوف لن يفهم هذا الشرط على أنه يجبر الدولة المتعاقدة على منح مقيمي الدولة المتعاقدة الأخرى أي حسمات شخصية أو إعفاءات أو تخفيضات لأغراض الضريبة تمنحها لمقيميها بسبب للوضع المدني أو المسؤوليات المالية .

٣- فيما عدا الحالة التي تنطبق فيها أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) أو الفقرة (٧) من المادة (١١) أو الفقرة (٦) من المادة (١٢) فإن الفوائد وعائدات حقوق الامتياز والنفقات الأخرى المدفوعة من قبل مؤسسة لدولة متعاقدة إلى مقيم للدولة المتعاقدة الأخرى سوف تكون قابلة للحسم لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للتكليف لتلك المؤسسة تحت نفس الشروط كما لو أنه تم دفعها لمقيم للدولة المذكورة أولاً .

٤- عندما يكون رأسمال مؤسسات دولة متعاقدة مملوكاً أو مداراً كلياً أو جزئياً ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، من قبل مقيم أو أكثر للدولة المتعاقدة الأخرى ، فإنها لن تخضع في الدولة المذكورة أولاً لأية ضرائب أو أية متطلبات متعلقة بها مغايرة أو أكثر عتياً من الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها المؤسسات المماثلة الأخرى في الدولة المذكورة أولاً .

المادة (٢٥)

إجراءات الاتفاق المتبادل

١- إذا اعتبر شخص أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقدين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى تكليفه ضريبياً بما لا يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية ، عندئذ ، وبغض النظر عن الحلول التي تنص عليها القوانين المحلية لهاتين الدولتين ، يمكنه أن يعرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يكون هو مقيماً لها ، إذا كانت قضيته تدرج تحت الفقرة (١) من المادة (٢٤) ، فإنه يمكن عرضها على سلطة الدولة المتعاقدة التي يكون مواطناً لها . ويجب أن يتم عرض القضية خلال سنتين من الإشعار الأول بالإجراء الذي يؤدي إلى تكليف ضريبي لا يتفق مع أحكام الاتفاقية .

٢- سوف تسمى السلطة المختصة ، إذا بدا لها الاعتراض مسوغاً وإذا لم تكن هي نفسها قادرة على الوصول إلى حل مرضي ، إلى حل تلك القضية بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك بهدف تجنب التكليف الضريبي الذي لا يتفق مع الاتفاقية . وإن أي اتفاق يتم التوصل إليه بلا بالرغم من أية حدود زمنية في القانون المحلي للدولتين المتعاقبتين .

٣- تسمى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بالاتفاق المتبادل لحل أي صعوبة أو شكوك تنشأ فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية . ويمكنها كذلك للتشاور مع بعضها لإزالة التزواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية .

٤- يمكن للسلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين الاتصال مع بعضها مباشرة بفرض التوصل إلى اتفاق وفق مفهوم الفترات السابقة من هذه المادة . وعندما يكون من المفيد لفرض التوصل إلى اتفاق أن يتم تبادل الآراء شفهاً ، فإن هذا التبادل يمكن أن يجري من خلال لجنة تتكون من السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين .

٥- يمكن للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تحديد طريقة تطبيق هذه الاتفاقية وذلك من خلال الاتفاق المشترك .

المادة (٢٦)

تبادل المعلومات

١- سوف تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بتبادل المعلومات الضرورية لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو لتوليين المحلية للدولتين المتعاقبتين المتعلقة بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية بمدى ما يكون التكليف الضريبي بموجبها متوافقاً مع هذه الاتفاقية . وإن تبادل المعلومات غير محدود بالمادة (١) . وسوف تعامل أية معلومات تتلقاها إحدى الدولتين المتعاقبتين على أنها سرية بنفس الطريقة التي تسامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة وسوف يسمح بالإطلاع عليها فقط للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) المناط بها تعيين أو تمصيل ، أو تنفيذ أو ملاحقة أو فصل القضايا فيما يتعلق بالضرائب المشمولة بالاتفاقية . وسوف تستخدم هؤلاء الأشخاص أو السلطات المعلومات فقط لهذه الأغراض وبمكثهم نشر المعلومات في المجلات الخفية للمحاكم أو في القرارات القضائية .

٢- إن أحكام الفقرة (١) من هذه المادة لا تقصر بأي حال من الأحوال على أنها تعرض على القوانين المتعاقبتين التزاماً .

- (أ) بتفويض تدابير إدارية مخالفة للقوانين والسلوك الإداري لتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
- (ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو في الحالة المعتادة لإدارة تلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ أو
- (ج) بتقديم معلومات تكشف عن أي سر تجاري أو صناعي أو مهني أو طريقة تجارية أو . معاريف يكون للكشف عنها مخالفاً للسياسة العامة (النظام العام) .

المادة (٢٧)

أعضاء البعثات الدبلوماسية أو المراكز الفئوية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات الضريبية التي يتمتع بها أعضاء البعثات الدبلوماسية أو أعضاء المراكز الفئوية بموجب الأحكام العامة للقانون الدولي أو بموجب اتفاقيات خاصة .

المادة (٢٨)

الدخول في حيز التنفيذ

١- تقوم كل من الدولتين المتعاقبتين بإخطار الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية بأنها استكملت الإجراءات القانونية لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ سريان آخر هذه الإخطارات .

٢- تسري أحكام هذه الاتفاقية كما يلي :

- (أ) بالنسبة للضرائب التي تحجز من المبيع : تسري على المبالغ التي تدفع أو تلتزم في الحساب في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني الذي يلي السنة التي تم فيها دخول الاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة .
- (ب) بالنسبة لضرائب الدخل الأخرى : تسري على الفترات الضريبية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني الذي يلي السنة الميلادية التي تم فيها دخول الاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة .

محكمة العدل

المادة (٢٩)

انتهاء الاتفاقية

١- تبقى هذه الاتفاقية نافذة إلى أجل غير مسمى ما لم تنق من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين ويجوز بعد انقضاء مدة خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لأي من الدولتين المتعاقبتين إنهاء الاتفاقية وذلك بإخطار إخطار الإنهاء من خلال القنوات الدبلوماسية قبل ما لا يقل عن ستة أشهر من نهاية أية سنة ميلادية.

٢- في هذه الحالة ينتهي مفعول الاتفاقية على النحو التالي :

(أ) بالنسبة للضرائب التي تحجز من المبلغ : توقف أحكامها بالنسبة للمبالغ التي تدفع أو تقيد في الحساب في أو بعد أول كانون الثاني من السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها تقديم إخطار الإنهاء .

(ب) بالنسبة للضرائب الأخرى المفروضة على الدخل : توقف أحكامها بالنسبة للدخل الذي يتحقق خلال السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني من السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها تقديم إخطار الإنهاء .

تصديقاً على ما تقدم فإن الموقعين أدناه، المفوضين أصولاً بهذا الشأن قد وقعوا على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ ٢١ رجب ١٤٢٢ هـ الموافق ٨ تشرين الأول ٢٠٠١ م على نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة
الجمهورية العربية السورية
وزير المالية
د. محمد خالد المهالبي

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
وزير المالية
د. ميشيل مراد

اتفاقية تعاون إداري متبادل من أجل التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي ، وتدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

مقدمة :-

إن الطرفين المتعاقدين في هذه الاتفاقية ، حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية ؛

إذ تعتبران بأن مخالفات التشريع الجمركي تضر بالمصالح الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والبيئية الخاصة بهما ؛

وإذ تدركان أهمية الاحتساب الدقيق للرؤوس الجمركية والضرائب الأخرى المحصلة عليها عند الاستيراد ، والتأكد من التطبيق الأمثل لإجراءات المنع والتقييد والحظر والرقابة ؛

واعترافاً منهما بضرورة التعاون فيما يخص المسائل المتعلقة بتطبيق التشريعات الثنائية في المجال الجمركي ؛

وإذ تعتبران تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية يشكل خطراً على الصحة العامة وعلى المجتمع ، وتؤكدان على أن تهريب المتفجرات والأسلحة والذخائر يشكل خطراً جسيماً على الأمن الوطني ؛

وإيماناً منهما بأن مكافحة المخالفات الجمركية قد تكون أكثر فعالية بفضل التعاون الوثيق بين إدارتيهما الجمركيتين ، والمرتكزة على أحكام قانونية محددة ؛

ومراعاة لتوصيات منظمة الجمارك العالمية ، ولا سيما توصية 5 ديسمبر 1953 المتعلقة بالتعاون الإداري المتبادل ؛

ومراعاة لاتفاقيات التولية المتضمنة إجراءات حظر وتقييد وتدابير خاصة بالمراقبة بالنسبة لبعض البضائع :

اتفقنا على ما يلي :

الباب الأول المادة الأولى تعريفاته

لأغراض هذه الاتفاقية ، يقصد بـ :

- ١- الطرفان المتعاقدان :
- حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية .
- ٢- الإدارة الجمركية :
- بالنسبة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية : دائرة الجمارك .
- بالنسبة لحكومة الجمهورية العربية السورية : مديرية الجمارك العامة .
- ٣- للتشريع الجمركي :
- هو قانون الجمارك ، والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، ومجموع القوانين والنظم المنطبقة تطبيقاً على الإدارتين الجمركيتين في كلا البلدين .
- ٤- المخالفة الجمركية :
- كل خرق أو محاولة خرق للتشريع الجمركي .
- ٥- الشخص :
- كل شخص طبيعي أو معنوي (اعتباري) .
- ٦- المعلومات والإخبارات :
- كل رسالة أو تقرير أو نسخ منها مصدق عليها ، أو أي تسليم آخر ، يتم تبادلها بين الإدارتين المتكلفتين .

٧- الإدارة المطالبة :

الإدارة الجمركية التي تتقدم بطلب المساعدة .

٨- الإدارة المطالبة :

الإدارة الجمركية التي تتسلم طلب المساعدة .

الباب الثاني مجال تطبيق الاتفاقية المادة الثانية

- ١- يتبادل الطرفان المتعاقدان بواسطة الإدارة الجمركية المساعدة الإدارية بينهما ، وفقاً للشروط المحددة في هذه الاتفاقية ، بقصد التطبيق الصحيح للتشريعات الجمركية ، وتدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها ، ومكافحتها .
- ٢- تقسم المساعدة في إطار هذه الاتفاقية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين ، وفق الأحكام القانونية والتطبيقية التي يطبقها أحد الطرفين ، وفي حدود اختصاص إدارته الجمركية ، وحسب المصادر والوسائل التي تتوفر لديه .
- ٣- يحكم هذه الاتفاقية بشكل خاص التعاون الإداري المتبادل بين الضاممين المتعاقدين ، ولا يجوز لأي شخص الاحتجاج بهذه الاتفاقية للحصول على أدلة الإثبات أو حذفها أو استئثارها أو عرقلة تنفيذ طلب ما مستند لهذه الاتفاقية .

الباب الثالث مجال تطبيق التعاون المادة الثالثة

- ١- يتبادل الطرفان المتعاقدان بواسطة الإدارة الجمركية لكل منهما بناءً على طلب أو تلقائياً ، كافة المعلومات والإخبارات التي تضمن التطبيق الصحيح للتشريعات الجمركية للطرفين المتعاقدين ، وتدارك المخالفات الجمركية ، ومكافحتها .

دوائر العمل

٢- تلتزم كل من الإدارتين الجمركيتين عند قيامهما بإجراء أي تحقيق لحساب الإدارة الجمركية الأخرى بأن تتصرف كما لو كانت تباشر بناءً على تكليف من أي سلطة وطنية أخرى ، وفقاً للنصوص تشريعاتها الوطنية .

المادة الرابعة

مع مراعاة التشريعات الوطنية .

١- تقسم الإدارة المطالبة ، بناءً على طلب المساعدة المقدم إليها من الإدارة الطالبة ، بتقديم كافة المعلومات الخاصة بالتشريع الجمركي والإجراءات الجمركية الوطنية المفيدة للتحريات التي تجرى بشأن المخالفة الجمركية .

٢- تلتزم كل من الإدارتين الجمركيتين بأن تقدم للإدارة الجمركية الأخرى بناءً على طلبها أو تلقائياً كافة المعلومات التي بحوزتها ، والمتعلقة بالمسائل التالية :

أ- التقنيات الجديدة لمكافحة المخالفات الجمركية ، والتي أثبتت فعاليتها .

ب- الاتجاهات الجديدة المتعلقة بالمخالفات الجمركية ، والوسائل والأساليب المستعملة لارتكابها .

الباب الرابع

الحالات الخاصة للمساعدة

المادة الخامسة

مع مراعاة التشريعات الوطنية ، تقدم الإدارة المطالبة بناءً على طلب إلى الإدارة الطالبة ، المعلومات ، وخصوصاً في المسائل التالية :

١- فيما إذا كانت البضائع المصدرة من أراضي الدولة المطالبة إلى أراضي الدولة للطالبة قد تم تصديرها بشكل قانوني من أراضي الدولة المطالبة .

ب- الوضع الجمركي للبضائع المصدرة من أراضي الدولة المطالبة ، والإجراء الجمركي المتخذ بشأنها .

ج- القيمة الجمركية ، ومنشأ وتصنيف البضائع المصدرة إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

المادة السادسة

مع مراعاة التشريعات الوطنية ، تقوم الإدارة المطالبة ، بناءً على الطلب المقدم إليها من الإدارة الطالبة ، بما يلي :

أ- مراقبة الأشخاص الذين ارتكبوا أو تشكل الإدارة الطالبة بأنهم ارتكبوا مخالفة جمركية عند الدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد المطالب ، أو الخروج منه .

ب- حجز البضائع المنقولة أو المودعة بطرق غير مشروعة في نطاقها الجمركي .

ج- حجز وسائل النقل التي اشتبه فيها من طرف الإدارة الطالبة بأنها تستعمل لارتكاب مخالفات جمركية دلتل النطاق الجمركي لأحد الطرفين المتعاقدين .

د- مراقبة الأماكن التي تشتهب الإدارة الطالبة باستخدامها لارتكاب مخالفات جمركية في النطاق الجمركي لأحد الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة

١- تلتزم كل من الإدارتين الجمركيتين بأن تقدم للإدارة الجمركية الأخرى بناءً على طلبها أو تلقائياً ، كافة المعلومات والإخبارات الخاصة بالمبادلات المنجزة أو المتوقعة ، والتي تشكل أو التي يبدو أنها تشكل مخالفة جمركية .

٢- في الحالات التي تشكل أو من الممكن أن تشكل خطراً هاماً على الاقتصاد ، أو الصحة العامة ، أو الأمن العام ، أو على أي مصلحة حيوية أخرى لأحد الطرفين المتعاقدين ،

يتوجب على أي من الإدارتين الجمركيتين أن تقدم للطرف الآخر كافة المعلومات والإخبارات اللازمة بصورة تلقائية ، وكلما كان ذلك ممكناً ، وذلك بعد التنسيق مع الجهات المختصة في بلد الطرف المتعاقد الآخر .

الباب الخامس المعلومات والإخبارات المادة الثامنة

ترافق المعلومات والإخبارات المتبادلة وفق هذه الاتفاقية بكل البيانات المفيدة التي تسمح بتفسيرها أو الاستفادة منها .

الباب السادس الخبراء والشهود المادة التاسعة

يجوز للإدارة المطالبة بناءً على طلب الإدارة الطالبة أن تسمح لموظفيها بإداء الشهادة أو تقديم الخبرة أمام المحاكم والهيئات القضائية المختصة لدى الإدارة الطالبة فيما يخص القضايا المتعلقة بالمخالفات الجمركية .

الباب السابع تبليغ الطلبات المادة العاشرة

١- بمقتضى هذه الاتفاقية يتم تبادل التعاون مباشرة بين الإدارتين الجمركيتين .

٢- يتم تبادل طلبات التعاون وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بصورة خطية . ويجب أن يرفق بهذه الطلبات كافة الوثائق التي تعتبر مفيدة ، ويمكن أن تقدم هذه الطلبات شفويًا إذا اقتضت الضرورة ذلك على أن تثبت خطياً فيما بعد وبالسُرعة الممكنة .

٣- يجب أن تتضمن الطلبات المقدمة - وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة - البيانات التالية:-

- أ- اسم الإدارة الطالبة .
- ب- موضوع وأسباب الطلب .
- ج- عرض موجز للمسألة والعناصر القانونية المتعلقة بها وطبيعة الإجراءات .
- د- أسماء و عناوين الأطراف المشار إليها ضمن الإجراءات إذا كانت معروفة .

٤- ويتوجب على أي من الإدارتين الجمركيتين التقيّد بطلب الإدارة الطالبة المتعلق باتّباع إجراء معين ، شريطة مراعاة الأحكام القانونية والإدارية الوطنية للدولة التابعة لها الإدارة الطالبة .

٥- تُبلّغ الإخبارات والمعلومات موضوع هذه الاتفاقية إلى العاملين المعيّنين خصيصاً لهذا الغرض من قبل كل إدارة جمركية ، وتُبلّغ قائمة بأسماء هؤلاء العاملين إلى الإدارة الجمركية للطرف المتعاقد الآخر ، وفقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة من هذه الاتفاقية .

الباب الثامن تبليغ الطلبات المادة الحادية عشرة

- ١- عندما لا تتوفر المعلومات المطلوبة لدى الإدارة المتلقية للطلب فعليها ، وبما يتماشى مع الشروط القانونية والإدارية الوطنية في بلدها :
 - أ- إصدار طلبات الحصول على المعلومات ، أو
 - ب- إرسال الطلب إلى الجهة المعنية بسرعة ، أو
 - ج- الإشارة إلى السلطات المحلية ذات الاختصاص بهذا الموضوع .

محكمة العدل

٢- إن أي تحرّي وفق الفقرة (١) من هذه المادة يمكن أن يتضمن تسجيل شهادات يُدلى بها أشخاص يطلب منهم تقديم معلومات عن المخالفة الجمركية ، أو من شهود أو خبراء .

المادة الثانية عشرة

١- لأغراض إجراء التحريات الخاصة بمخالفة جمركية ، يجوز للعاملين المعيّنين من قبل الإدارة الطالبة بناءً على طلب خطّي لهذه الغاية ، وبترخيص من الإدارة المطالبة ، القيام بالأمور التالية ، شريطة مراعاة الشروط المفروضة من قبل الإدارة المطالبة :

أ- الإطلاع في مكاتب الإدارة المطالبة على الوثائق والملفات والمعلومات الضرورية الأخرى التي تحولها هذه المكاتب ، وذلك قصد استخلاص المعلومات الخاصة بهذه المخالفة .

ب- الحصول على نسخ من الوثائق والملفات والمعلومات الضرورية الأخرى التي تخص المخالفة المعنية .

ج - المشاركة في كافة التحريات المفيدة للإدارة الطالبة ، والتي تقوم بها الإدارة المطالبة من نطاقها الجمركي .

٢- عندما يسواج عاملو الإدارة الطالبة في النطاق الجمركي للطرف المتعاقد الآخر ، ووفق الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، يجب عليهم أن يثبتوا في أي وقت صلتهم الرسمية للتصرف ، ويستفيدون خلال تواجدهم هناك بنفس الحماية التي تمنح لعاملو جمارك الطرف المتعاقد الآخر بموجب التشريع الساري في البلد المطالب ، وهم مسؤولون عند الاقتضاء عن ارتكاب أية مخالفة .

٣- يتمتع عاملو الإدارة الطالبة المكلفون بالقيام بالأعمال المحددة بالفقرة (١) من هذه المادة أثناء قيامهم بهذه الأعمال بنفس الحماية الممنوحة لعاملو جمارك الإدارة المطالبة ، ويعتبرون مسؤولون عن أية جريمة أو مخالفة يرتكبونها خلافاً لأحكام التشريعات المعمول بها في بلد الإدارة الطالبة .

الباب التاسع

سرية المعلومات

المادة الثالثة عشرة

١- يجب أن تستعمل الإخبارات أو المعلومات التي تم الحصول عليها في إطار التعاون الإداري وفق هذه الاتفاقية حصيصاً لأغراضها من قبل الإدارتين الجمركيتين ، ما لم تُرخص صراحة الإدارة الجمركية التي قدّمتها بالسماح باستعمالها لأغراض أخرى أو من طرف سلطات أخرى .

٢- تعتبر الإخبارات والمعلومات التي تم الحصول عليها بموجب هذه الاتفاقية سرّية ، ويجب أن تحظى بنفس درجة الحماية التي تحظى بها الإخبارات والمعلومات ذات الطبيعة نفسها ، والتي تحميها التشريعات الوطنية للطرف المتعاقد المزود لهذه الإخبارات والمعلومات .

المادة الرابعة عشرة

عند تبادل المعلومات بموجب هذه الاتفاقية ، فعلى الطرفين المتعاقدين التّأكد من أن تحظى هذه المعلومات بدرجة حماية تعادل على الأقل تلك المنصوص عليها في القوانين النافذة بالبلدين .

الباب العاشر

الاستثناءات

المادة الخامسة عشرة

١- يمكن الامتناع عن تقديم المساعدة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية عندما يكون من شأنها المساس بالسيادة ، أو بالأمن العام ، أو بالنظام العام ، أو بالمصالح الأساسية الوطنية الأخرى لأحد الطرفين المتعاقدين ، أو إذا كانت تشكل خرقاً لمرصن صناعي أو تجاري أو مهني .

٢- يمكن للإدارة المطالبة تأجيل تقديم المساعدة إذا رأت أن تقديم المساعدة يخل بالتحقيق في المتابعة القضائية أو بإجراء ساري المفعول ، وفي هذه الحالة تستشير الإدارة المطالبة الإدارة الطالبة لتحديد إمكانية تقديم المساعدة ، وفق للشروط والظروف التي تحكم الإدارة المطالبة .

٤- يجب تقديم الأسباب عند رفض تقديم المساعدة أو عند تأجيلها .

الباب الحادي عشر

التحكيم

المادة السادسة عشرة

١- تستغنى الإدارتين الجمركيتين عن كل مطالبة فيما يخص استرداد المصاريف المدفوعة عند تطبيق هذه الاتفاقية ، باستثناء المصاريف المستردة والتعويضات الممنوحة لصالح الشهيراء والشهود والمترجمين عندما يكونون من غير العاملين بالدولة . ولذا يجب أن تتحمل الحكومتهم الإدارة الطالبة .

٢- إذا استلزممت متابعة الطلب مصاريف مرتفعة وغير عادية ، يتشاور الطرفان المتعاقدين لتحديد الشروط التي تتم فيها تلبية الطلب ، وكذلك لتحديد كيفية تحمل هذه المصاريف .

الباب الثاني عشر

تطبيق الاتفاق

المادة السابعة عشرة

١- تستغنى الإدارتين الجمركيتين الترتيبات من أجل الاتصال الشخصي والمباشر بين العاملين بمصالحها المكلفتين بالتحقيق في ، أو متابعة ، المخالفات الجمركية .

٢- تستغنى الإدارتين الجمركيتين ترتيبات مفصلة لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية .

٣- تعمل الإدارتين الجمركيتين على المشاورة لحل كل مشكلة أو شك ينجم عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية .

٤- تستوى الخلافات التي لا يمكن إيجاد حل لها عبر القنوات الدبلوماسية .

الباب الثالث عشر

التطبيق

المادة الثامنة عشرة

تطبق هذه الاتفاقية على النطاق الجمركي للطرفين المتعاقدين ، كما هي محددة بالأحكام القانونية والتشهيرية المطبقة لدى كل من الطرفين .

الباب الرابع عشر
سريان الاتفاقية وإنصافها
المادة الثامنة عشرة

١- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ استلام آخر الإخطارين باستيفاء الإجراءات الدستورية اللازمة لنفاذ هذه الاتفاقية من قبل الطرفين المتعاقدين .

٢- تسبق هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة بعد دخولها حيز التنفيذ ، وتجدد تلقائياً من سنة إلى أخرى ، ما لم يتم إنهاء العمل بها من قبل أي من الطرفين المتعاقدين ، مع إعطاء إشعار خطي قبل ثلاثة أشهر من موعد انتهاء مدة صلاحيتها إلى الطرف المتعاقد الآخر

خُرِرت ووقعت في مدينة عمان ، في الحادي والعشرين من رجب من عام ١٤٢٢ هجرية ، الموافق الثامن من تشرين أول من عام ٢٠٠١ ميلادية ، من نسختين أصليتين باللغة العربية ، لهما نفس الحجّة القانونية ، ويحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن حكومة	عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية	الجمهورية العربية السورية
وزير المالية	وزير المالية
د. ميشيل مراد	د. محمد خالد المهنا

اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات
بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية العربية السورية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية؛

وحكومة الجمهورية العربية السورية؛

المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين،

رغبة منهما في توسيع التعاون الاقتصادي وتنميته لما فيه مصلحة البلدين، وإقراراً
منهما بضرورة توفير المناخ الاستثماري المناسب لتشجيع مواطنيهما على استثمار
جزء من مخرائهم في إقامة المشاريع الاقتصادية والخدمية في بلد الطرف الآخر،

فقد اتفقتا على ما يلي:-

المادة الأولى
تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

(١) يقصد بتعبير " استثمار " مختلف الأموال المستثمرة من قبل الأشخاص
الطبيعيين أو الاعتباريين التابعين لإحدى الدولتين في الدولة الأخرى
وفقاً لقوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار النافذة في كل منهما ويشمل ذلك
على سبيل المثال:
أ- الأصول المنقولة وغير المنقولة وكذلك أي حقوق ملكية عينية
كأثرهونات العقارية وسندات الدين وما في حكمها من حقوق.

محكمة العدل

ب- حصص وأسهم وسندات الشركات أو أي حقوق ومصالح أخرى في تلك الشركات وكذلك القروض والسندات التي تصدرها إحدى الدولتين أو أي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين التابعين لها، والعائدات المخصصة لغرض إعادة استثمارها والأموال المحولة أصولاً إلى الدولة الأخرى بما فيها الودائع.

ج- حقوق الملكية الصناعية والفكرية وتشمل الحقوق المتعلقة بالنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والأسماء التجارية والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية وعمليات التصنيع التقني والمعرفة الحرفية والسمعة التجارية والمستخدم في مشروع استثمار مخصص.

(2) تعني كلمة "مستثمر" :

أ- الأشخاص الطبيعيون من جنسية أحد الطرفين المتعاقدين بموجب قوانينه ويمارسون النشاط الاستثماري في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار المرعية لديه.

ب- الأشخاص الاعتباريون (الكيانات والوحدات المعترف لها بهذه الشخصية) وفق قوانين الطرف المتعاقد مثل الشركات والمؤسسات العامة والخاصة والمشاركة الذين يمارسون النشاط الاستثماري في بلد الطرف المتعاقد الآخر.

(3) يعني مصطلح "عوائد" المبالغ التي يحققها الاستثمار وعلى سبيل المثال: الأرباح، الفوائد، أرباح الأسهم والأتاوات.

(4) يعني مصطلح "إقليم" :

أ- بالنسبة للجمهورية العربية السورية:

يقصد بتعبير سورية (الجمهورية العربية السورية): بمعناها الجغرافي. وهي تعني أرض الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك البحر الإقليمي والجزر القارية وباطن الأرض تحتها والفضاء الجوي فوقها. وجميع المناطق الأخرى الواقعة خارج المياه الإقليمية السورية، حيث تمارس عليها سورية حق السيادة طبقاً للحقوق الدولية ولتشريعها الوطني لغايات استغلال واستثمار الموارد الطبيعية والحيوية والمنجمية وكافة الحقوق الأخرى التي تتواجد في المياه والأرض وتحت قاع البحر.

ب- بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية:

يقصد بتعبير (المملكة الأردنية الهاشمية): أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وكذلك المياه الإقليمية الأردنية بما في ذلك قاع البحر وجميع المناطق الأخرى الممتدة خارج المياه الإقليمية الأردنية، حيث يمارس عليها الأردن حق السيادة طبقاً للقوانين الدولية والقوانين الأردنية لغايات اكتشاف واستخراج واستغلال واستثمار المصادر الطبيعية سواء أكانت حية أو غير حية وكافة الحقوق الأخرى التي تتواجد في المياه والأراضي تحت قاع البحر.

(5) يقصد بتعبير "عملة قابلة للتحويل": دولار الولايات المتحدة الأمريكية، والجنيه الإسترليني، والمارك الألماني، والفرنك الفرنسي، والفرنك السويسري، والين الياباني، أو أية عملة أخرى تستخدم على نطاق واسع لغرض إجراء المدفوعات لأجل المعاملات الدولية التي يكون لها مشترون جاهزون في أسواق العملات الرئيسية.

المادة الثانية

تشجيع الاستثمارات

(1) يشجع كل من الطرفين المتعاقدين وببعض ظروفها مواتية للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر لاستثمار رؤوس الأموال في إقليمه وقبيل مثل هذه الاستثمارات وفق قوانينه وأنظمته وسياساته الوطنية.

(2) يقدم كل من الطرفين المتعاقدين التسهيلات والتدابير اللازمة للدخول والخروج والإقامة والعمل للمستثمر وللمن تتصل أعمالهم اتصالاً دائماً أو مؤقتاً بالاستثمار من خبراء وإداريين وفنيين وعمال وفقاً للتشريعات والقوانين المعمول بها في البلد المضيف.

(3) يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين بمنح معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر، كما يلتزم بالآ تكون إدارة أو صيانة أو استخدام أو تحريك أو التمتع أو التنازل عن الاستثمار الذي يقوم به المستثمرون التابعون للطرف المتعاقد الآخر في إقليمه وكذلك الشركات والمشاريع التي تمت فيها هذه الاستثمارات خاضعة لأية إجراءات خاصة غير مبررة قانوناً.

(4) تتمتع الاستثمارات وعائلاتها التي يوظفها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون في بلد الطرف المتعاقد الآخر بالتسهيلات والحوافز وأشكال التشجيع الأخرى بما فيها الإعفاءات من الضرائب والرسوم المنصوص عليها في قوانين وأنظمة الاستثمار المرعية في البلد المضيف للاستثمار.

ويحدد صك الترخيص لكل من هذه الاستثمارات قانون الاستثمار الذي يطبق عليها وفقاً لطبيعة المشروع وتكوينه ونشاطه الذي يمارسه.

(5) على كل طرف متعاقد أن يضمن معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر المنشأة وفق قوانين وأنظمة تشجع الاستثمار لديه ويجب ألا تكون هذه المعاملة أقل رعاية من تلك المملوكة والمطبقة على رعاياه أو رعايا أي دولة ثالثة.

(6) تستفيد هذه الاستثمارات وعائلاتها من المزايا المقررة بموجب الاتفاقيات العربية الجماعية المتعلقة بالاستثمار والتي يكون كل من الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها ومصادفاً عليها أصولياً.

المادة الثالثة حماية الاستثمارات

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين إلحاق الضرر بالاستثمارات العائدة للطرف الآخر وإدارة تلك الاستثمارات أو استثمارها أو تجديدها أو بيعها أو تصفيتها من خلال إجراءات مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية وفقاً لما يلي:

(1) لا يجوز بصورة مباشرة أو غير مباشرة تأميم أو نزع ملكية أو تجميد استثمارات أي من الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر أو استثمارات أي من أشخاصها الطبيعيين أو الاعتباريين، كما لا يجوز إخضاع هذه الاستثمارات لإجراءات لها نفس آثار التأميم أو نزع الملكية أو الحد من التصرف في ملكية الاستثمارات وعائلاتها إلا إذا كان ذلك لنفع عام وفي سبيل المصلحة العامة لهذا البلد مقابل تعويض فوري وعادل وذلك على أسس غير تمييزية ووفقاً للقوانين النافذة ويسمح بإعادة تحويله وفقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق.

(2) مع مراعاة أحكام المادة السادسة من هذه الاتفاقية يكون للمستثمر حق الاعتراض على أي من هذه الإجراءات وله في سبيل ذلك الحق في اتباع مختلف الإجراءات القانونية والقضائية النافذة في البلد المضيف.

(3) يتم احتساب التعويض على أساس القيمة السوقية العادلة للاستثمار، قبل إعلان قرار نزع الملكية مباشرة أو بمجرد الإعلام عن نزع الملكية للجمهور، وتحدد هذه القيمة وفقاً لمبادئ تحديد القيمة السوقية المتعارف عليها، وفي حال عدم إمكان تحديد القيمة السوقية، يتم تحديد قيمة التعويض وفقاً للمبادئ العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار رأس المال المستثمر، واهتلاك رأس المال، واسم الشهرة، وغيرها من الأمور المعاملة.

(4) يعامل المستثمرون التابعون لأي طرف متعاقد ممن تلحق باستثماراتهم خسائر في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، بسبب نشوب حرب أو نزاع مسلح أو ثورة أو حالة طوارئ أهلية أو عصبان، معاملة لا تقل عن تلك المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر للمستثمرين من رعاياه فيما يتعلق باسترداد أموالهم أو التعويض عن الأضرار أو التعويضات الأخرى كما ويسمح لهم بتحويلها إلى الخارج وفقاً لأحكام المادة الرابعة من هذا الاتفاق.

المادة الرابعة إعادة تحويل رأس المال والعائدات

يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بإعادة تحويل رأس المال وعائداته إلى الخارج بنفس العملة التي وردت بها أصلاً أو بأية عملة قابلة للتحويل بحرية وبدون تأخير وفقاً للقوانين وأنظمة الاستثمار النافذة ويشمل ذلك على سبيل المثال:

(1) رأس المال المستثمر بما فيه العوائد المعاد استثمارها لغرض التطوير والتوسيع والمرخص بها أصولاً من الجهات المختصة في البلد المضيف.

(2) الأرباح أو حصص أرباح الأسهم والفوائد أو العائدات الأخرى المستحقة عن أي استثمار يقوم به مستثمر في البلد المتعاقد الآخر وفقاً لقوانين الاستثمار النافذة لديه.

(3) الأموال الناتجة عن التصفية الكلية أو الجزئية لأي استثمار يقوم به مستثمرون من البلد المتعاقد الآخر وفق الأصول المحددة في قوانين تشجيع الاستثمار في البلدين المتعاقدين.

(4) سداد أقساط القروض وفوائدها التي يحصل عليها من الخارج بمعرفة البلد المضيف للاستثمار بالعملة الأجنبية لغرض تمويل الاستثمار أو التوسع فيه.

(5) التعويضات المذكورة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية والمدفوعات المتحصلة عن منازعات مرتبطة بالمشروع.

(6) دخل مواطني الدولة الأخرى وموظفيها الذين يسمح لهم بالعمل في مجالات مرتبطة بالاستثمار طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية وضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين وأنظمة الاستثمار الدافذة.

المادة الخامسة الحوصل

(1) إذا كان الاستثمار المرخص به أصولاً لمستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين مؤمناً عليه ضد المخاطر غير التجارية بموجب نظام محدث بقانون وبموافقة الطرف المتعاقد الآخر فإن أي حلول للضمان يلجم عن شروط اتفاق الضمان يجب أن يعترف به من قبل الطرف المتعاقد الآخر.

(2) لن يكون الضمان مخولاً بممارسة أي حقوق أخرى غير تلك التي يكون المستثمر مخولاً بممارستها.

(3) إن الخلاف بين طرفي متعاقد ومثل هذا الضمان يتم تسويته بموجب أحكام المادة السادسة من هذا الاتفاق.

المادة السادسة تسوية منازعات الاستثمار بين المستثمر والدولة المضيفة

تتم تسوية الخلافات المتعلقة بمختلف أوجه الاستثمار والأنشطة المتصلة بها والمائدة لأحد الطرفين المتعاقدين أو رعاياهما عن طريق التوفيق أو التحكيم أو القضاء المختص في البلد المضيف للاستثمار أو اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية وذلك وفق أحكام الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقها التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بقراره رقم / 841 / تاريخ 1980/9/10.

المادة السابعة تطبيق قواعد أخرى والتزامات خاصة

يجوز للاستثمارات التي تحكمها هذه الاتفاقية أن تستفيد من الأحكام والمزايا الأفضل المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تكون الدولتين طرفاً فيها أو تلك المنصوص عليها في القانون المحلي الساري في الدولة المضيفة.

المادة الثامنة لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية

في سبيل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية تشكل لجنة مشتركة على مستوى الوزراء بين البلدين لتشجيع وحماية الاستثمارات ويكون من مهامها:

- (1) متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية.
- (2) بحث الوسائل والسبل التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات بين الطرفين المتعاقدين.
- (3) العمل على إزالة الصعوبات التي تعوق تنفيذ الاستثمارات.
- (4) بحث سبل ووسائل إنشاء وتمويل المشروعات المشتركة في كلا البلدين.

(5) دراسة المقترحات التي تحال إليها من الجهات المعنية في البلدين.

(6) القيام بدور توفيقى للخلافات المتعلقة بالنشاط الاستثماري والعمل على حلها وديا.

وتجتمع اللجنة المشتركة بصورة دورية في كلا البلدين بالتناوب وكلما اقتضت الحاجة لذلك.
ولا تكون قراراتها أو توصياتها نافذة إلا بعد تبادل إشعار مصادقة الجهات المعنية في كل من البلدين عليها.

المادة التاسعة

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

يتم تسوية أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير نصوص هذه الاتفاقية بالتشاور بين ممثلي الطرفين المتعاقدين، أما إذا كان الخلاف ناشئا عن تطبيق هذه الاتفاقية فيمكن إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق ودي بينهما خلال اثني عشر شهرا بعد بدء الخلاف، بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين، اللجوء إلى هيئة تحكيم من ثلاثة أعضاء.

وعلى كل طرف متعاقد أن يعين محكما واحدا ويجب على هذين المحكمين أن يعينا رئيسا للهيئة التحكيمية يكون مواطنا من بلد ثالث.

إذا لم يعين أحد الطرفين المتعاقدين محكما ولم يراع دعوة الطرف المتعاقد الآخر لإجراء ذلك التعيين خلال شهرين، وجب تعيين ذلك المحكم بناء على طلب ذلك الطرف المتعاقد من جانب أمين عام جامعة الدول العربية.

إذا تعذر على كلا المحكمين التوصل إلى اتفاق حول اختيار رئيس الهيئة التحكيمية خلال شهرين بعد تعيينهما، وجب تعيين ذلك الرئيس بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين من جانب أمين عام جامعة الدول العربية.

مع مراعاة الأحكام الأخرى التي اتفق عليها الطرفان المتعاقدان، تقرر الهيئة التحكيمية إجراءاتها القانونية.

يتحمل كل طرف متعاقد نفقات المحكم الذي يعينه ونفقت تمثيله في الجلسات التحكيمية ويشارك الطرفان المتعاقدان في تحمل نفقات رئيس الهيئة التحكيمية والنفقات المتبقية بالتساوي.

تكون قرارات الهيئة التحكيمية نهائية وملزمة لكل طرف متعاقد.

المادة العاشرة

الدخول في حيز التنفيذ

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد ثلاثين يوما من تاريخ آخر إشعارين باستكمال إجراءات المصادقة عليها حسب القوانين النافذة في كل من البلدين المتعاقدين.

المادة الحادية عشرة

المدة والانهاء

تسري هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات، تجدد بعدها تلقائيا لمدد مماثلة ما لم يقر أحد الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر كتابة برغبته في إنهائها قبل سنة واحدة من تاريخ انتهاء سريانها، وتبقى الاستثمارات المنجزة قبل تاريخ إنهائها خاضعة لها لمدة عشر سنوات من تاريخ هذا الإنهاء.

حررت في يوم الاثنين الواقع في ٢١ رجب ١٤٢٢ هـ. الموافق للثامن من تشرين الأول ٢٠٠١ م من نسختين أصليتين باللغة العربية لكل منها ذات الحجية.

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية
الدكتور محمد العادي
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
واصف عازر
وزير الصناعة والتجارة

دخول في حيز التنفيذ

اتفاق بشأن التعاون في مجال القوى العاملة

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

توثيقاً لأواصر الأخوة والتعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و
حكومة الجمهورية العربية السورية وانطلاقاً من رغبتهما بتوثيق العلاقات بين
البلدين الشقيقتين ورغبتهما في تنمية وتطوير التعاون بينهما في المجالات المتعلقة
بالعمل ، فقد وافق الطرفان على ما يلي :

المادة الأولى

تدعيم مجالات القوى العاملة بينهما وتنظيم تشغيلها ونقلها بما في ذلك التدريب
المهني وتبادل الخبرات و المعلومات حول احتياجات كل منهما من القوى العاملة
وامكانيات الجانب الآخر في توفيرها .

المادة الثانية

تحدد شروط وظروف تشغيل العمال بعقد عمل فردي بين العامل وصاحب
العمل ويوضح في هذا العقد شروط وظروف العمل الأساسية من واجبات وحقوق
وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة .

المادة الثالثة

يتمتع العامل في كلا البلدين بالحقوق والمزايا التي تنص عليها التشريعات والأنظمة
السارية المفعول في البلد الذي يعمل فيه .

المادة الرابعة

يحق للعامل أن يحول الى بلده ما ينخره من اجر وذلك وفقاً للأنظمة النافذة
في الدولة التي يعمل بها .

المادة الخامسة

أ - يعمل الطرفان على تشجيع وتسهيل :

- ١ - تبادل البرامج والخبراء في مجال القوى العاملة .
- ٢ - تنمية قدرات موظفي وزارتي العمل في البلدين والمؤسسات التابعة لهما .
- ٣ - مشاركة خبراء البلدين في اللدوات العلمية والدولية المنظمة بكلا البلدين .
- ٤ - التنسيق بين البلدين في المؤتمرات العربية والدولية .

ب - يتحمل الجانب الموفد نفقات سفر وإقامة موفديه .

دكرت العمل

المادة السادسة

أ - تتولى الجهات المختصة في كلا البلدين مراقبة تنفيذ احكام هذا الاتفاق .
ب - في حالة حدوث خلاف بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى الى الجهة المختصة طبقا للاجراءات القانونية المتبعة لتيسير الوصول الى تسوية الخلاف وديا واذا تعذر ذلك يحال النزاع الى الجهات القضائية المختصة طبقا للقانون في بلد العمل .

المادة السابعة

يعدل هذا الاتفاق بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين وبموافقتهما ويخضع هذا التعديل الى نفس الاجراءات الخاصة بالتصديق على هذا الاتفاق .

المادة الثامنة

تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين تكون مهمتها :

- ١ - التنسيق بين البلدين لتنفيذ هذا الاتفاق واتخاذ التدابير الضرورية بهذا الشأن .
 - ٢ - تفسير احكام هذا الاتفاق عند حدوث خلاف بشأنه وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق .
 - ٣ - اقتراح مراجعة او تعديل كل او بعض مواد هذا الاتفاق عند الضرورة .
- وتجتمع هذه اللجنة كلما دعت الحاجة في الموعد والمكان الذي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

المادة التاسعة

يصبح هذا الاتفاق نافذا بعد المصادقة عليه وفقا للاجراءات القانونية المتبعة لدى كل من البلدين ويبقى ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يطلب احد الطرفين انتهاءه باخطار كتابي قبل تاريخ انتهاء اجله بسنة اشهر

حرر ووقع هذا الاتفاق في مدينة عمان بتاريخ ٢١/رجب/١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/١٠/٨ م من نسختين اصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجية القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخه منها .

عن	عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	حكومة الجمهورية العربية السورية
وزير العمل	نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
عبد الفايـز	الدكتور خالد رعد

محكمة العدل

اتفاق التعاون المشترك في مجالات التنمية الاجتماعية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية
(ويشار إليهما فيما بعد بالجانبين) .

وإطلاقاً من العلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين وتأكيداً للروابط بين
الشعبين الشقيقين وإيماناً منهما بأهمية تطويرها بما يحقق المصالح المشتركة في مجال
القطاع الاجتماعي .
لقد تم الاتفاق على ما يلي :-

المادة - ١ -

١. تبادل الخبرات والمعلومات في مجال إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع
ورعايتهم وتدريبهم وتأهيلهم .
٢. تبادل الزيارات بين المسؤولين والمختصين في البلدين .
٣. عقد الدورات التدريبية والندوات وورش العمل بهدف تطوير الخدمات المقدمة
للدوي الاحتياجات الخاصة في البلدين وزيادة مساهمتهم في مجتمعاتهم .

٤. تشجيع وتحفيز الرياضيين من ذوي الاحتياجات الخاصة على المشاركة في
البطولات الرياضية على الصعيد العربي .

٥. المشاركة في ائندوات والملتقيات و المعارض التي تقام في كلا البلدين في مجال
الإعاقة ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والتعريف بمنتجاتهم .

٦. يعمل الجانبان على التعاون في مجال القطاع الأهلي والتطوعي في كلا البلدين
وحت هيناتها على إنشاء علاقات تعاون لتبادل الخبرات وتنفيذ برامج مشتركة
ما ينسجم مع القوانين والتشريعات الناطمة لذلك في كلا البلدين .

٧. تبادل التجارب والخبرات والبرامج والوثائق والزيارات المتعلقة بتنشئة الطفولة
وحمايتها والخدمات المقترحة للأسرة .

٨. تبادل الخبرات في مجال برامج رعاية المسنين وتقديم الخدمات المختلفة لهم وتقوية
تفاعهم مع محيطهم الاجتماعي وإدماجهم في مجتمعاتهم وتكليفهم مع ظروفهم .

٩. تبادل الخبرات والتجارب في مجال مشروعات الأسر المنتجة والتكوين المهني بما
يساعد على تطويرها وتفعيل دورها وتسويق منتجاتها وخلق فرص العمل لانباء
هذه الأسر .

١٠. التعاون في مجال إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية والإرشاد والتوجيه
الاجتماعي والتخطيط للبرامج الوقائية في مجالات التنمية الاجتماعية .

د. حسن النور

مادة ٢ -

يعمل الجانبان على تحقيق صيغ التعاون المشار اليها في الفقرات المبينة اعلاه
بوضع برامج تنفيذية تتناول الاجراءات المالية والادارية لتلك الصيغ والاهداف .

مادة ٣ -

تشكل لجنة مشتركة من الجانبين تتكون من ثلاثة اعضاء على الاكثر عن كل
بلد منهما، تكون مهمتها متابعة تنفيذ هذا الاتفاق.
وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية مرة كل سنة - او كلما دعت الضرورة
لذلك - في عاصمة كل من البلدين بالتناوب.
وتضع اللجنة باتفاق الجانبين لائحة لتنظيم اعمالها واختصاصاتها ومواعيد
اجتماعاتها ، وغيرها من الأمور اللازمة لضمان فاعليته.

مادة ٤ -

إن الجهة المختصة من الجانب الأردني هي وزارة التنمية الاجتماعية ومن الجانب
السوري هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وتعمل الوزارتان فيما بينهما على
تدعيم التعاون في مجال التنظيم وتبادل الكفاءات المهنية والخبرات والمعلومات في ميدان
التنمية الاجتماعية .

مادة ٥ -

يدخل الاتفاق حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه
طبقاً للأنظمة الدستورية المعمول بها في كلا البلدين ، ويعمل به لمدة ثلاث سنوات
تجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر احد الجانبين كتابة الجانب الآخر برغبته في إنهائه قبل
سنة اشهر على الأقل من موعد انتهائه.

حرر ووقع هذا الاتفاق في عمان بتاريخ ٢١/رجب/١٤٢٢ هـجري الموافق
٢٠٠١/١٠/٨ من نسختين أصليتين باللغة العربية وهما نفس النسخة القانونية
ويحتفظ كل طرف بنسخه.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير التنمية الاجتماعية

تمام الغول

عن

حكومة الجمهورية العربية السورية

نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية

الدكتور خالد رعد

اتفاقية تعاون صحي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية العربية السورية

انطلاقاً من الايمان المشترك بأهمية توطيد العلاقات الأخوية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية ورضة منهما في تطوير وتوثيق سبل التعاون في المجالات الصحية المختلفة على اساس المساواة والتعاون والمنفعة المتبادلة فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الاولى:

- أ- يعمل الطرفان على تطوير وتوسيع التعاون في مجال الصحة والعلوم الطبية من خلال - تبادل الخبرات بينهما في المجالات التالية :-
- الإدارة الصحية
 - التمريض
 - امراض القلب وجراحتها
 - الصيانة الهندسية الطبية
 - الرعاية الصحية الأولية وبرامج تدعيم الاطفال
 - تدريب الكوادر المساعدة
 - المناهج التعليمية والبحث العلمي
 - تأهيل الكوادر الطبية في المجالات التي يحتاجها كل طرف وبحسب تولد لها لدى الطرف الآخر .

- ب- يتبادل الطرفان المعلومات حول المؤتمرات والندوات ذات الصبغة الدولية والمعنية بالامور الصحية والطبية والتي تعقد في أي من بلديهما وبناء على طلب أحد الطرفين .
- ج- تتبادل الهيئات المعنية لدى الطرفين قوائم المنشورات الطبية والافلام بالاضافة الى اية مواد اعلامية مكتوبة او مرئية او سمعية بصرية .
- د- يتعاون الطرفان في مجال تبادل المناهج الدراسية للكلية والمعاهد والمدارس التابعة لهما
- هـ- يشجع الطرفان الاتصال المباشر بين المؤسسات والهيئات التعليمية المعنية بالطب والصحة في البلدين على أن تتولى هذه المؤسسات والهيئات الترتيبات المالية لمثل هذا التعاون
- و- يتبادل الطرفان الدوريات والنشرات الخاصة بالامراض المعدية والخطوات المتبعة في مكافحة الوبائيات .

المادة الثانية :

- يتبادل الطرفان المعلومات في مجال السياسات الدوائية وخاصة نظام التسجيل الدوائي والرقابة العامة على الدواء وتخزين الامصال واللقاحات والادوية
- يتعاون الطرفان في مجال تبادل المعلومات حول متطلبات تسجيل الادوية .
- يعمل الطرفان على تبادل الخبراء والخبرات ووضع اسس للتعاون والاستفادة من الخدمات الفنية المتوفرة في كلا البلدين في مجال الصناعة الدوائية والرقابة عليها .
- تسهيل تسجيل الادوية وتسويقها بين البلدين وذلك على اساس مبدأ المعاملة بالمثل بما لا يتعارض مع القوانين والانظمة في كل من البلدين .

المادة الثالثة :

- يتعاون الطرفان في مجالات الرعاية الصحية الأولية ولا سيما مكافحة الامراض السارية والمستوطنة ووضع الوسائل التي تكفل هذا التنسيق بما فيها تبادل الجداول والتقارير الدورية والنشرات العلمية والتقنية المتعلقة بها والتعاون فيما يخص تصنيع واستيراد وتقييم قاحلية اللقاحات والامصال .

-تعاون الطرفان في مجال تبادل الخبرات في ميادين صحة الاسرة والصحة الانجابية وصحة المجتمع .
-تعاون الطرفان في مجال تبادل المعلومات عن الوبئة في حال حدوثها بالاضافة الى تبادل التقارير الصادرة عن كلا الطرفين .

المادة الرابعة :

-يتبادل الطرفان الزيارات بين المسؤولين في ميدان التأمين الصحي ويعمل كل طرف على الاستفادة من تجربة الطرف الاخر في هذا الميدان .
-يقوم كل طرف بحمل تكاليف معالجة مواطني الطرف الاخر المارين باراضيه او المقيمين اقامة مؤقتة لحالات الحوادث الجماعية ضير القضائية او الحوادث التي لا يوجد بها طرف ثاني او سبب .

المادة الخامسة :

- يتبادل الطرفان القوانين والأنظمة والتشريعات الصحية .
- تبادل الزيارات الرسمية بين المختصين في كافة المجالات الصحية والطبية والدوائية والتشريعية والإدارة الصحية والمهن الطبية المساعدة .

المادة السادسة :

-تقوم وزارتي الصحة في البلدين بوضع برنامج تنفيذي لهذه الاتفاقية يشمل الاحكام المالية وكذلك فتح الفرصة للصناعة والمهنيين من الجانب الاردني للتدريب في مجال برامج حوسبة الدواء .

المادة السابعة :

-تعد تبادل الاختصاصيين والوفود المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية بحسب هذه الاتفاقية، وتحمل الجهة المرسله تكاليف السفر والاقامة كاملة .

المادة الثامنة :

-يشكل الطرفان لجنة مشتركة تضم ممثلين عن وزارتي الصحة في البلدين ، مهمة هذه اللجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية وفقا للتشريعات النافذة في كلا البلدين بهدف:

-تحديد اشكال وطرق وشروط التعاون .

-تقييم نتائج التعاون واقتراح التوصيات بشأنه

تجتمع اللجنة بشكل دوري في الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية بالتناوب وكلما دعت الحاجة لذلك .

المادة التاسعة :

ان أي نظام او ترتيبات سابقة بخصوص التعاون الصحي بين البلدين يعتبر لاغياً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

محكمة العدل

المادة العاشرة :

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل آخر اشعارين بالتصديق عليها طبقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها لدى الطرفين وتبقى الاتفاقية نافذة المفعول لمدة خمسة سنوات تجدد تلقائياً ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر رغبة في إنهائها قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء العمل بالاتفاقية .

حررت ووقعت في عمان بتاريخ ٢١/رجب/١٤٢٢ هـ الموافق ٢٠٠١/١٠/٨ من مستخين اصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجية القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخه .

عبد	عبد
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	حكومة الجمهورية العربية السورية
وزير الصحة	رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
الدكتور فالح الناصر	الدكتور خالد رعد

اتفاقية تعاون في المجال البيئي

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية العربية السورية

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

انطلاقاً من الروابط الوثيقة بين البلدين وإيماناً منهما بضرورة تضافر الجهود العربية المشتركة لحماية البيئة وتتميتها وتحسينها على المستوى الوطني والإقليمي والعربي واسهاماً في الجهد العالمي والإنساني نبوغ هذا الهدف النبيل.

وتأكيداً على أهمية أخذ الاعتبارات البيئية في التنمية من اجل مكافحة التلوث والتصحر والجفاف التربة والزحف العمراني على الأراضي الزراعية والرعية والهجرة من الريف إلى المدن، والتزاماً بالمبادئ التي تقتضيها المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية المتعلقة بحماية البيئة وترسيخاً للعمل العربي المشترك ورغبة من البلدين في العمل معاً في حماية البيئة والمحافظة على ثرائها عناصرها ومكافحة التلوث بكافة أشكاله في المياه والهواء والأراضي والتعاون بينهما من اجل منع التلوث أو التخفيف من حدته والمحافظة على الموارد الطبيعية في البلدين بهدف تحسين حياة المواطنين في البلدين وللمستقبل الأجيال القادمة وصولاً إلى التنمية المستدامة في القطاعات كافة في البلدين الشقيقين.

لقد اتفق الجانبان على ما يلي

المادة الأولى

التوعية والتربية والإعلام البيئي

١. تبادل المنشورات والمطبوعات والملصقات ذات العلاقة بالبيئة.
٢. إدخال المفاهيم البيئية في المناهج المدرسية لمختلف مراحل التعليم وتبادل المعلومات بذلك.

٣. إنتاج أفلام سمعية وبصرية مشتركة لتحقيق أعلى مستوى للتوعية والتثقيف البيئي.
٤. جمع وتبادل المعلومات البيئية والدراسات والبحوث ذات العلاقة بالبيئة وتعميم هذه الدراسات.
٥. تبادل الخبرات والخبراء في مجالات التوعية والإعلام البيئي.

المادة الثانية

في مجال التشريعات البيئية

١. تبادل وثائق القوانين والتشريعات البيئية بهدف الاستفادة منها.
٢. تبادل المواصفات والمقاييس للعناصر البيئية في البلدين بهدف توحيد ما يمكن منها.
٣. تبادل النصوص التشريعية الصادرة بحق المخالفات البيئية والعقوبات بهدف توحيد ما يمكن منها.

المادة الثالثة

في مجال تقييم الأثر البيئي

١. تبادل النماذج والشروط المتبعة في البلدين الخاصة بمنح الموافقات والترخيص البيئية لإنشاء المشاريع الزراعية والصناعية والخدمات وغيرها.
٢. وضع شروط وأسس محددة للمواصفات البيئية للمشاريع المشتركة في المناطق الحدودية.
٣. جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة البيئة والعناصر المؤثرة عليها في كلا البلدين.
٤. تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالإنتاج النظيف وذلك حسب القطاعات الصناعية المختلفة.

المادة الرابعة

في مجال المواد الكيميائية والمبيدات

١. تبادل المعلومات وتطوير قاعدة مشتركة في المجالات التالية
٢. استيراد وتصدير المواد الكيميائية والمبيدات محتملة للخطورة.
٣. التعامل مع السجل الدولي للكيماويات المحتملة السمية والتسويق ما بين الدولتين حول ما يعرض في المؤتمرات الدولية.

٣. تنظيم سجل بأسماء المواد الكيميائية المتداولة بين الدولتين.
٤. الاطلاع على خبرات البلدين في مجال تخزين ونقل وتداول للمواد الكيميائية.
٥. العمل على توحيد مواصفات المواد الكيميائية الأولية المطلوبة في كلا البلدين.

المادة الخامسة

في مجال إنشاء المدن الصناعية

١. تبادل المعلومات حول الشروط البيئية لاختيار مواقع المدن الصناعية.
٢. تبادل الشروط والنماذج المعتمدة للدراسة البيئية لإنشاء المدن الصناعية.
٣. تبادل تقييم الدراسات من الناحية البيئية للمدن الصناعية بعد إنشائها.
٤. تبادل الزيارات بين خبراء بيئيين من البلدين في مجال المدن الصناعية.

المادة السادسة

في مجال معالجة المياه العادمة ومحطات التنقية

١. التعاون وتبادل الخبرات في مجال التقنيات المتبعة في معالجة المياه العادمة ومخلفات عملية التنقية.
٢. تبادل من خبرات البلدين في مجال إعادة استخدام المياه العادمة في الزراعة وغيرها مثل تدوير المياه في الصناعات وكذلك الاستفادة من مخلفات عملية المعالجة.
٣. تبادل الخبرات في مجال معالجة واستخدام الزيبار الناتج عن معاصر الزيتون.

المادة السابعة

في مجال النفايات الصلبة

١. تبادل الخبرات والمعلومات حول جمع ونقل والتخلص من النفايات المنزلية.
٢. تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات حول فرز وتدوير النفايات الصلبة.
٣. تبادل الخبرات والمعلومات حول اختيار مواقع المكبات وإنشائها وإدارتها والتجارب المستفادة من المكبات القائمة.
٤. تبادل الخبرات حول معالجة وتدوير الجفت الناتج عن معاصر الزيتون.

مكتبة المجلس

المادة الثامنة

في مجال النفايات السامة والخطرة

١. تبادل المعلومات عن النفايات الصناعية الخطرة والسامة بغرض إعادة استعمالها أو التخلص منها.
٢. التعاون بين الدولتين في المجال الدولي حول اتفاقية بازل وتنسيق المواقف الدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد حول النفايات الخطرة والسامة.
٣. الاطلاع على الأنظمة والتعليمات الخاصة بتداول ونقل وتخزين والتخلص من النفايات الخطرة.
٤. تبادل الخبرات حول جمع ومعالجة والتخلص من النفايات الطبية والإشعاعية.
٥. تبادل الخبرات والمعلومات وتجربة كل بلد في إنشاء مكبات للنفايات الخطرة والسامة.
٦. تبادل المعلومات حول التجارة غير المشروعة للنفايات الخطرة.

المادة التاسعة

في مجال الشروط البيئية للمسالخ

١. تبادل المعلومات في الشروط البيئية لاختيار مواقع المسالخ وكذلك تقييم الأثر البيئي لإنشاء مسالخ الدواجن واللحوم والشروط الصحية البيئية لذلك.
٢. تبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة المسالخ في كلا البلدين.
٣. تبادل المعلومات والخبرات بخصوص معالجة المخلفات الصلبة والسائلة الناتجة عن عمليات ذبح الحيوانات والطيور وإمكانية الاستفادة من هذه المخلفات.

المادة العاشرة

في مجال مكافحة الأوبئة والأمراض البيئية

١. تبادل المعلومات والخبرات بخصوص الأمراض البيئية نتيجة للتدهور البيئي والتلوث والتنسيق حول الوقاية منها.

المادة الحادية عشرة

في مجال حماية الموارد الطبيعية

١. التنسيق والتعاون في مجال التنوع الحيوي (البيولوجي) النباتي والحيواني وتبادل الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة به والتعاون في إعداد السياسات اللازمة.
٢. التعاون في مجال حماية وإكثار الأنواع المهددة بالانقراض والاستفادة من مراكز الخدمات في كلا البلدين.
٣. التعاون والتنسيق في مجال المحميات الطبيعية وإنشائها وتطويرها والمتنزهات والحدائق الوطنية وتبادل النباتات والحيوانات المتوفرة والنادرة ما بين البلدين.
٤. تبادل الدراسات والأبحاث حول التنوع الحيوي النباتي والحيواني.
٥. التعاون في إنشاء المحميات الطبيعية الحدودية المشتركة.
٦. التعاون في مراقبة الاتجار بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية وخاصة المهددة منها بالانقراض وفقا للجدول المعد من الطرفين.
٧. التنسيق والتعاون في مجال السياحة البيئية بين البلدين.

المادة الثانية عشرة

في مجال مكافحة التصحر

١. تبادل الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بمكافحة التصحر.
٢. التعاون في تبادل الخبرات العلمية والعملية لزيادة الرقعة الخضراء والمحافظة على الغطاء النباتي.
٣. التعاون في زراعة الاحراج بالأشجار الحرجية خاصة في المناطق القريبة من الحدود بهدف وقف زحف الصحراء.

المادة الثالثة عشرة
في مجال حماية المياه

١. تعاون البلدين في حماية مصادر المياه والأنهار ومحاري المياه خاصة المشتركة منها من التلوث.
٢. تعاون البلدين في الاستفادة من مياه الأحواض المائية والأنهار ومجاري المياه المشتركة والسقي بين البلدين في هذا المجال.
٣. اتخاذ مواقف إزاء الاستفادة من مياه الأنهار والنحر والأحواض المائية في دول الإقليم.
٤. التعاون وتبادل الخبرات في مجال التفتيش المتعة في معانجه مياه الشرب وكذلك في مجال تحلية المياه.

المادة الرابعة عشرة
في مجال الإدارة البيئية وبناء القدرات

١. تعزيز التعاون بين البلدين وتبادل الخبرات في مجال بناء القدرات الوطنية.
٢. تبادل الخبرات حول نظم الإدارة البيئية وتطبيقها في المجالات الصناعية المختلفة.
٣. تبادل الخبرات حول أسس علامات المنتج البيئية وكيفية تطبيقها.

المادة الخامسة عشرة
في مجال التجارة البيئية

تبادل الخبرات والدراسات في مجال التجارة البيئية وتيسيق العمل على المستويات المختلفة العربية والمتوسطية والدولية.

المادة السادسة عشرة
في مجالات بيئية مختلفة

١. التعاون وتبادل الخبرات والدراسات والأبحاث حول الطاقة الحدية والمنجده مثل طاقة الرياح والشمس.
٢. تبادل المعلومات حول مراكز التدريب والتأهيل والاستفادة منها وتبادل الخبرات والخبراء حول ذلك ويعقد لدوات وورشات عمل تدريبية في مجالات البيئة المختلفة.
٣. تبادل الخبرات والمعلومات حول استعمالات الأراضي وتصنيفها وتنظيمها ومكافحة الرحف العمراني على الأراضي الزراعية.
٤. تبادل الأنظمة والتشريعات والإجراءات في البلدين لحماية التربة من التلوث والانحراف والتآكل.
٥. التعاون وتبادل المعلومات واستخدام الأنظمة البيئية مثل و : اب المعلومات البيئية ونظام المعلومات الجغرافي GIS
٦. تبادل الخبرات والتعاون في المجالات المتعلقة بالبيئة البحرية وحماية التواطى من التلوث.
٧. مواصلة اللقاءات وتبادل الريارات على كافة المستويات والعمل على التيسيق وتوحيد المواقف في الاجتماعات الاقليمية والدولية في مجال حماية البيئة.

المادة السابعة عشرة

يقوم كل طرف بتعيين مقيم لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتنظم من اجل ذلك جلسات مشاور في كلا البلدين.

المادة الثامنة عشرة

تشكيل لجه مشتركة من المحنصين في البلدين برئاسة الوزيرين المعنيين تجتمع بشكل دوري كل سنة او كلما دعت الحاجة لذلك في البلدين بالتناوب .

المادة التاسعة عشرة

تخل الخلالات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق مشاورات تجري في إطار اللجنة المشتركة.

المادة العشرون

يجري تعديل هذه الاتفاقية بناء على رغبة أحد الطرفين الخطية وبموافقة الطرف الآخر وبعد اقتران هذا التعديل بالتصديق عليه وفق الاجراءات التي تم بموجبها التصديق . في هذه الاتفاقية .

المادة الواحد وعشرون

يجوز للجهات المعنية في كلا البلدين اطلاع المؤسسات العلمية العاملة في المجال البيئي في بلد الطرف الاخر على المعلومات المتاحة نشرها حسب القوانين والانظمة النافذة في كلا البلدين .

المادة الثانية والعشرون

تخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ آخر الإشعارين بإتمام إجراءات المصادقة عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ، وتبقى سارية المفعول لمدة خمس سنوات وتجدد تلقائياً لفترات مماثلة إلا إذا أعلم أحد الطرفين الطرف الآخر كتابه قبل سنة أشهر من تاريخ انتهاء العمل بها . ويستمر العمل بالمشاريع والبرامج القائمة المتفق عليها في ظل هذه الاتفاقية ما لم يتفق الجانبان على خلاف ذلك .

حررت ووقعت هذه الاتفاقية في مدينة عمان بتاريخ ٨/١٠/٢٠٠١ م الموافق ٢١/رجب/١٤٢٢ هـ من نسختين أصديتين باللغة العربية ولهما نفس الحجية القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وزير الدولة ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
عبد الرحمن العكور

عن

حكومة الجمهورية العربية السورية

نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
الدكتور خالد رعد

اتفاق تعاون في مجال الأشغال العامة والإتشاء والتعمير والإسكان

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية

والشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفين) .

انطلاقاً من الرغبة المشتركة لحكومتى البلدين في تنمية التعاون بينهما في مجالات مشاريع الطرق والجسور والمباني العامة والإسكان والمناقصات (العطاءات) والاستشارات الهندسية والمقاولات .

اتفقتا على ما يلي :

المادة - ١ -

يقوم الطرفان استناداً للتوانين الساري العمل بها في بلديهما والسجماً مع أهداف اتفاقية تشكيل اللجنة العليا المشتركة السورية الأردنية بتبادل المعلومات المتعلقة بواجبات وإمكانات كل منهما في مجال :

١. سياسات واستراتيجيات تنفيذ مختلف مشاريع الأشغال العامة .
٢. الأبحاث والنظم والتصاميم للطرق والجسور والمباني العامة .

دكتور خالد رعد

٣. المواصفات الفنية المتعلقة بتصميم المنشآت ومواد البناء والحماية انزالية المباني وكودات البناء .

٤. التدريب والتأهيل المهني .

٥. تبادل المعلومات في مجال المقاولات والمناقصات (العطاءات) في البلدين .

٦. تبادل المعلومات والخبرات الفنية في مجال الاستشارات الهندسية .

المادة - ٣ -

يقوم الطرفان بإجراء الاتصالات بين الشركات المتماثلة في البلدين بهدف تحديد وتحليل إمكانيات التنفيذ مباشرة أو بالمشاركة لمختلف المشاريع في مجالات الإنشاء والتعمير وذلك في الجمهورية العربية السورية أو في المملكة الأردنية الهاشمية أو في بلد ثالث .

ويدعم الطرفان معاً مشاركة شركتهما الاختصاصية في المناقصات الدولية التي تقام في الجمهورية العربية السورية أو في المملكة الأردنية الهاشمية أو في بلد ثالث .

المادة - ٣ -

يقوم الطرفان بدراسة إمكانية التبادل التجاري في مجال مواد البناء وتجهيزات وآليات البناء ، وذلك حسب احتياجات التنمية والاستثمار في البلدين وسيدعمان الشركات المهتمة بذلك .

ويشجع تشجيع الاتصال بين رجال الأعمال السوريين والأردنيين والمقاولين وشركات المقاولات في مجالات التي يغطيها هذا الاتفاق وفي مجالات التعاون للمصالح المشتركة في البلدين .

المادة - ٤ -

تشكل مجموعة عمل تنفيذية مشتركة مهمتها تنفيذ أهداف هذا الاتفاق ، والتعرف على فرص جديدة للتعاون وتعدّد جلساتها بالتناوب في كلا البلدين بصورة دورية وكل ما تقتضيه الحاجة إلى ذلك .

المادة - ٥ -

تسوى المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا الاتفاق بصورة ودية بين الطرفين .

المادة - ٦ -

يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ من اليوم التالي لتاريخ اعتماده من الجهات المختصة في البلدين ويسري لمدة غير محددة ، وبحق لأي من الطرفين إنهاء العمل به بإخطار الطرف الآخر قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المقترح لإنهائه .

المادة - ٧ -

حرر ووقع هذا الاتفاق في مدينة عمان بتاريخ ٢١/رجب/١٤٢٢ هـ الموافق ١٠/٨/٢٠٠١ م من نسختين أصليتين باللغة العربية ولهما نفس الحجة القانونية ويحتفظ كل طرف بنسخة منها .

عن
حكومة الجمهورية العربية السورية
وزير الإنشاء والتعمير
محمد نهاد مشنطط

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وزير الأشغال العامة والإسكان
المهندس حسني أبو غيدا

اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والعلوم بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التربية والعلوم في جمهورية أوكرانيا

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٩٨٣) تاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والعلوم التي تم التوقيع عليها بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٣ بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة التربية والعلوم في جمهورية أوكرانيا بصيغتها التالية:-

إن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية ووزارة التربية والعلوم الأوكرانية، والمشار إليهما هنا بالأطراف المتعاقدة، وعلماً بتشريعات كلا البلدين، ورغبةً منهما بتقوية روابط الصداقة وترسيخ التفاهم بين بلديهما، وإدراكاً بأن التبادل في مجال التعليم والعلوم يساهم في التعاون فيما بينهما، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى

يشجع الطرفان ما يلي:

- تنفيذ برامج الأبحاث المشتركة في مجال العلوم الإنسانية والطبيعية والتقنية والتربوية ذات الاهتمام المشترك.
- تبادل المنشورات العلمية والتقنية ذات الاهتمام المشترك.
- توسيع مشاركات كل طرف في الندوات العلمية والمؤتمرات وحلقات البحث التي يقيمها الطرف الآخر.

المادة الثانية

يشجع الطرفان إقامة العلاقات المباشرة بين مؤسسات التعليم العالي في كل من بلديهما ولطويرها، وعلى إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية فيما بينها بما يتناسب مع شروط هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة

يتبادل الطرفان سنوياً ومن مُنطلق مبدأ المُعاملة بالمثل ما يلي:

- ما لا يزيد عن ثلاث (٣) منح في مستوى الدرجة الجامعية الأولى في مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي في كلا البلدين.
- منحة واحدة في مستوى الدراسات العليا في إحدى مؤسسات التعليم العالي التابعة لوزارة التعليم العالي في كلا البلدين.

المادة الرابعة

تكون الأحكام المالية المتعلقة بتبادل الطلبة من كلا الجانبين بالشكل التالي:

- يقوم الجانب المرسل بتحمل نفقات المواصلات إلى البلد المُستقبل ذهاباً وإياباً.
- يقوم الجانب المُستقبل بتأمين نفقات الإقامة والدراسة والسكن والرعاية الطبية (ماغدا) في حالة الأمراض المُزمنة والجراحة التجميلية والترميمية والأطراف الصناعية)، وتكاليف التنقل داخل البلد المُضيف بما تتطلبه الخطة الدراسية، وبما يتناسب مع التشريعات المُطبقة.

المادة الخامسة

يمنح كل طرف مواطني الطرف الآخر فرصة متابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي في كلا البلدين وعلى مبدأ متكافئ.

المادة السادسة

يعمل الطرفان على تشجيع تدريس اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي الأوكرانية، وتدريس اللغة الأوكرانية في مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وذلك من خلال تبادل مُعلمي اللغتين في نشاطات تعليمية طويلة الأمد، ورفع سوية مؤهلات مُدرسي هاتين اللغتين، والمشاركة في حلقات البحث اللغوية.

المادة السابعة

يقوم الطرفان وخلال مدة سريان هذه الاتفاقية بالعمل على حل المشكلات التي قد تنشأ أثناء إبرام اتفاقية الاعتراف المتبادل بالأكاديمية والوثائق التعليمية ومُعادلتها.

المادة الثامنة

يعمل الطرفان على تبادل زيارات وفود المشرفين بهدف تبادل بالخبرات والإشراف على سير تنفيذ هذه الاتفاقية. وتقيم نتائج التعاون الذي تم بموجبها، ويتكون الوفد من ٣-٥ خبراء وعدة ٧-١٠ أيام، بحيث يتم تحديد زمان هذه الزيارات ومكانها بالطرق الدبلوماسية.

المادة التاسعة

يتم إجراء أية تعديلات أو تغييرات على هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين الخطية. على ذلك.

المادة العاشرة

يحدد برنامج العمل لهذه الاتفاقية شروط تنفيذ شتى بالتعاون الفعلي وتوجيهاته.


المادة الحادية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من يوم توقيعها وتنتهي سارية المفعول لمدة غير محدودة. وفي حالة رغبة أي طرف من الطرفين المتعاقدين بإدخال هذه الاتفاقية فعليه إعلام الطرف الآخر خطياً من خلال القنوات الدبلوماسية قبل ستة أشهر من عملية الإنهاء.

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عمان بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٢ على ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والأوكرانية والإنجليزية. ولكل النسخ نفس القوة القانونية، وفي حالة وجود اختلاف في تفسير النص يُعتمد النص باللغة الإنجليزية.



عن وزارة التربية والتعليم
في جمهورية أوكرانيا
النائب الأول لرئيس الوزراء


عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
في المملكة الأردنية الهاشمية
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إضافة مادتين إلى الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي الموقعة بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٥) بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٢ والمتضمن الموافقة على إضافة المادتين الخامسة والسادسة مكرر والمتعلقين بأمن الطيران والسلامة الجوية على التوالي بصيغتهما المرفقة في الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢١/٤/١٩٧٦.

المادة الخامسة مكرر

أمن الطيران

١- نشيط مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع تشكل جزءاً مكملًا لهذه الاتفاقية.

٢- على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون اندوسي أن يتصرفا بشكل خاص وفقاً لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٦٠، واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان.

٣- على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية، أو أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات، ركابها، أطقمها، المطارات وتجهيزاتها وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني.

دكتور أحمد

٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقاً لأحكام أمن الطيران الموضوعه من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولي بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما إلزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما ، بأن يعملوا وفقاً لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها .

٥- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمرعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها في الفقرة (٤) أعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال العبور في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية الطائرات وأن يفتش المسافرين والطاقم والأمتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودع الطائرات وذلك قبل وإنشاء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .

٦- على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ، لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٧- على كل طرف متعاقد أن ينظر أيضاً بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في ترتيبات إدارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للإجراءات الأمنية المتوفرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، طاقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة

الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملزمة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة ولأمان .

٩- عندما يكون لدى طرف متعاقد أسسا معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أخل بأحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر .

المادة السادسة مكرر

السلامة الجوية

١- يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب في أي وقت إجراء مشاورات حول معايير السلامة في أي مجال يتعلق بالطائرة وملاحيها أو عملياتهم المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر ويتوجب عقد هذه المشاورات خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تقديم الطلب أعلاه .

٢- فإذا تبين لأحد الطرفين المتعاقدين بعد إجراء مثل هذه المشاورات بأن الطرف المتعاقد الآخر لا يطبق ولا ينفذ بفاعلية الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو ، فعلى الطرف المتعاقد الأول إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالنتائج التي توصل إليها ، والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها لتتوافق مع تلك المعايير وأنه على الطرف المتعاقد الآخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة . أن فشل الطرف المتعاقد الآخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة خلال فترة (١٥) يوماً أو أي فترة أطول يتفق عليها ، يعد سبباً لتطبيق المادة (٣) من هذه الاتفاقية .

٣- بالرغم من الشروط الواردة في المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو ، فإنه من المتفق عليه أن لواء طائرة يتم تشغيلها بواسطة مؤسسات النقل الجوي المعنية على الخدمات من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يمكن أن تخضع للفحص الداخلي والخارجي بواسطة المنويين المفوضين من قبل الطرف المتعاقد الآخر أثناء تواجدهما في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للتأكد من صلاحية الشهادات ، والترخيص الخاصة بها ، وبملاحيها ،

وكذلك للتأكد من حالة الطائرة العامة ومعداتها أدلتها (والتي يشار إليها من خلال هذه المادة بالتفتيش الميداني) شريطة أن لا يتسبب ذلك في حدوث تأخير غير مبرر للطائرة .

٤- إذا أدت أي من التفتيشات الميدانية إلى الاستنتاجات التالية :-

- أ- أن الطائرة ، أو تشغيلها لا يتفقان بشكل يدعو للقلق مع مستوى الحد الأدنى للسلامة الجوية المنصوص عليها في معاهدة شيكاغو ، أو
- ب- افتقار التنفيذ الفعال بشكل يدعو للقلق لمستويات الصيانة المقررة بموجب مقاييس السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو .
- ج- أن أي من شهادات أو أدلة الطائرة غير مناري المفعول .

فيحق للطرف المتعاقد الذي يجري التفتيش الميداني وفقاً للأغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها أصدرت الشهادات أو التراخيص المتعلقة بالطائرة أو بملاحيتها أو تلك التي بموجبها اعتبرت أنها مسارية ، أو أن المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تتطابق أو ترقى عن المعايير الدنيا المعمول بها وفق معاهدة شيكاغو . عندها يتم تطبيق الفقرة (٦) من هذه المادة .

٥- في حالة رفض ممثل مؤسسة النقل الجوي المعنية لأسباب غير مبررة إجراء الفحص الميداني لطائرة تشغيل من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية من أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فإنه يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يستنتج أن القلق المشار إليه في الفقرة (٤) من هذه المادة قد تحقق وهو الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاجات المشار إليها في تلك الفقرة .

٦- يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في إيقاف أو تعديل ترخيص التشغيل لمؤسسة ، أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر فوراً في حالة استنتاج الطرف المتعاقد الأول بأن اتخاذ إجراءات فورية ضرورية لسلامة عمليات مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة الفحص الميداني أو جراء رفض إجراء الفحص الميداني أو بسبب رفض عقد المشاورات أو غير ذلك .

٧- يجب إيقاف أي إجراء يتخذ من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرتين (٢) أو (٦) أعلاه ، في حالة انتهاء الأسباب التي أدت إلى اتخاذه .

تعليمات رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة

المصادرة استناداً لنص المادة (٢٩) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته

المادة	التعليمات
الأولى	تسمى هذه التعليمات (تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢).
الثانية	يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :- الوزارة : وزارة التربية والتعليم الوزير : وزير التربية والتعليم الأمين العام : الأمين العام للشؤون التعليمية والفنية المجلس : مجلس الامتحان العام اللجنة : لجنة الامتحانات العامة اللجنة المحلية : لجنة الامتحانات في المديرية المديرية : مديرية التربية والتعليم الدورة : الامتحان العام دورة صيفية أو دورة شتوية
الثالثة	١- تشكل في المديرية لجنة امتحان على النحو التالي :- (١) مدير التربية والتعليم رئيساً (٢) مدير الشؤون التعليمية والفنية نائباً للرئيس (٣) مدير الشؤون الإدارية والمالية عضواً (٤) رئيس قسم الامتحانات في المديرية عضواً وأميناً للسر ب- تتولى اللجنة المحلية القيام بجميع أعمال الامتحانات العامة التي تعدها الوزارة.

الرابعة	تفصّل أجور فئات العاملين في الامتحان لكل دورة صيفية ولكل دورة شتوية على النحو المبين في الجدولين رقم (١) ورقم (٢)
الخامسة	تؤمن تفتلات رؤساء القاعات من مركز المديرية إلى قاعات الامتحان وبالعكس بوساطة السيارات الحكومية الخاصة بالمديرية وفي حال عدم كفايتها - بعد استغلال حمولتها قدر الإمكان - يكلف عدد من رؤساء القاعات الذين يستخدمون سيارات خاصة (ومسجلة بأسمائهم) ومن لا يتقاضون بدل تفتلات باستخدامها لنقل رؤساء القاعات القريبين منهم بما يكفل تخصيص سيارة واحدة لساعات التي تقع مراكزها في مدرسة واحدة، والأقل عدد مستخدمي السيارة الواحدة عن اثنين ما أمكن ويدفع للمكلف عن كل يوم من أيام الامتحان بدل استخدام سيارته على النحو التالي :- أ- مبلغ دسلاين إذا كان مركز عمله ومركز القاعة المكلف برئاسةها يقعان ضمن حدود البلدية التي يقع فيها مركز المديرية. ب- مبلغ ثلاثة دنانير إذا كان مركز عمله ومركز القاعات المكلف برئاسةها يقعان ضمن حدود أمانة عمان الكبرى. ج- مبلغ أربعة دنانير إذا كان مركز عمله أو مركز القاعة خارج حدود الأمانة أو البلدية التي يقع فيها مركز المديرية.
السادسة	يدفع لكل من السائق والموظف الذي يكلف بنقل طرود الإجابة من المديرية إلى الوزارة والسائق الذي ينقل دفاتر الإجابة من مركز الوزارة إلى مركز التصحيح أو من مركز التصحيح إلى الوزارة حسب الأجور المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه التعليمات لكل دورة امتحان.
السابعة	أ- يجوز فتح مراكز تصحيح في المحافظات بقرار من اللجنة وبترتيب من مدير إدارة الامتحانات والاختبارات. ب- يجوز لمعلمي أي مبحث الاشتراك في التصحيح في أي مركز بعد موافقة مدير إدارة الامتحانات والاختبارات.
الثامنة	لرئيس اللجنة حرمان أي شخص كلياً أو جزئياً من الأجور التي يستحقها بموجب هذه التعليمات إذا أخل بواجبه أو خالف أية تعليمات تتعلق بالعمل في الامتحانات العامة بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية التي تتخذ وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية.

التاسعة	يجوز تكليف أي من الكتبة الإضافيين أو الموظفين أو المبرمجين أو مدخلي البيانات أو السائقين أو الإداريين للعمل في الامتحان العام واستخراج نتائجه بموافقة مدير إدارة الامتحانات والاختبارات وبما يكفل أمن وسلامة الامتحان العام وفق الأجور المحددة بهذه التعليمات أيام العطل وخارج أوقات الدوام الرسمي.
العاشر	عند احتساب أجور العاملين في دورتي الامتحان العام يؤخذ بالاعتبار ما يلي :- أ- تبدأ الدورة الشتوية من بداية شهر أيلول وحتى نهاية شهر شباط من كل عام. ب- تبدأ الدورة الصيفية من بداية شهر آذار وحتى نهاية شهر آب من كل عام.
الحادية عشرة	تُلغى تعليمات أجور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة رقم (١) لسنة ١٩٩٧ والتعليمات المعدلة لها رقم (١) لسنة ٢٠٠١.

وزير التربية والتعليم
الدكتور خالد طوقان

الجريدة الرسمية

جدول رقم (١)

أجور العاملين في الامتحانات العامة / لكل دورة امتحان
أولا : جهاز الوزارة

الترتيب	الوظيفة	السن	الراتب
١	رئيس وأعضاء مجلس الامتحان (كل منهم عن كل جلسة)	٣٠	٥٠٠
٢	رئيس لجنة الامتحانات العامة	٥٠٠	١٠٠
٣	رئيس لجنة الامتحانات العامة	١٠٠	١٠٠
٤	رئيس لجنة الامتحانات العامة	١٠٠	١٠٠
٥	رئيس لجنة الامتحانات العامة	١٠٠	١٠٠
٦	رئيس لجنة الامتحانات العامة	١٠٠	١٠٠
٧	رئيس قسم الامتحانات العامة (بما فيه عضويته في لجنة الامتحانات)	١٠٠	١٠٠
٨	رئيس قسم الامتحانات العامة (بما فيه عضويته في لجنة الامتحانات)	١٠٠	١٠٠
٩	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
١٠	رئيس ديوان المديرية	١٠٠	١٠٠
١١	رئيس قسم في مديرية الاختبارات	١٠٠	١٠٠
١٢	رئيس قسم الفكاك المدرسية	١٠٠	١٠٠
١٣	رئيس قسم الفكاك (مترجم) أو مترجم في قسم الامتحانات العامة (عن جميع الاعمال التي يكلف بها)	١٠٠	١٠٠
١٤	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
١٥	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
١٦	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
١٧	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
١٨	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
١٩	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٠	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢١	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٢	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٣	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٤	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٥	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٦	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٧	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٨	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٢٩	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠
٣٠	رئيس قسم تصديق ومصادقة الشهادات	١٠٠	١٠٠

الجريدة الرسمية

٢١	رئيس قسم الامتحانات العامة (بما فيه عضويته في لجنة الامتحانات)	١٠٠	١٠٠
٢٢	رئيس قسم الامتحانات العامة (بما فيه عضويته في لجنة الامتحانات)	١٠٠	١٠٠
٢٣	رئيس قسم الامتحانات العامة (بما فيه عضويته في لجنة الامتحانات)	١٠٠	١٠٠
٢٤	رئيس قسم الامتحانات العامة (بما فيه عضويته في لجنة الامتحانات)	١٠٠	١٠٠
٢٥	رئيس قسم الامتحانات العامة (بما فيه عضويته في لجنة الامتحانات)	١٠٠	١٠٠

ثانيا : موظفو مديريات التربية والتعليم / لكل دورة امتحان

الترتيب	الوظيفة	السن	الراتب
١	مدير التربية والتعليم (٢٥٠٠ دينار + ٤٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يزيد لخطاه	٣٠	٥٠٠
٢	مدير الشؤون التعليمية والتقنية الذي يرتبط به قسم الامتحانات في المديرية (١٨٠٠ دينار)	٥٠٠	١٠٠
٣	مدير الشؤون الإدارية والمالية (٦٠ دينار + ٨٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يزيد لخطاه	١٠٠	١٠٠
٤	رئيس قسم الامتحانات (١٨٠٠ دينار + ٣٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يزيد لخطاه	١٠٠	١٠٠
٥	رئيس قسم الامتحانات (١٨٠٠ دينار + ٣٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يزيد لخطاه	١٠٠	١٠٠
٦	موظف قسم المحاسبة وقسم الرقابة (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٧	موظف الشؤون (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٨	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٩	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٠	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١١	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٢	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٣	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٤	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٥	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٦	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٧	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٨	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
١٩	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٠	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢١	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٢	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٣	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٤	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٥	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٦	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٧	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٨	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٢٩	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠
٣٠	موظف قسم الامتحانات (٢٠٠ لسا عن كل مشترك على ان لا يقل لخطاه	١٠٠	١٠٠

ثالثا : المشتركون في اعداد الاسئلة / لكل دورة امتحان

الترتيب	الوظيفة	السن	الراتب
١	كل مشترك في اعداد اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة امتحان	٣٠	٥٠٠
٢	كل مشترك في اعداد اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة امتحان	٣٠	٥٠٠
٣	كل مشترك في اعداد اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة امتحان	٣٠	٥٠٠
٤	كل مشترك في اعداد اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة امتحان	٣٠	٥٠٠
٥	كل مشترك في اعداد اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة امتحان	٣٠	٥٠٠

مكتبة النسخ

رابعاً : المرابون والمصححون / لكل دورة امتحان

الترتيب	الوظيفة	العدد	ملاحظات
١	رئيس لجنة الامتحان من كل ساعة مرابطة	١	
٢	مساعد رئيس لجنة الامتحان من كل ساعة مرابطة	١	
٣	مراقب من كل ساعة مرابطة	١	
٤	رئيس لجنة التصحيح ٥٠ دينار + ١٠ ساعات من كل مركز لجهة على ان لا يقل لخطته عن ١٨٠ دينار ولا يزيد عن ٢٥٠ دينار	١	
٥	مصحح ورقى مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة - عن كل ساعة دفتر امتحان	٥٠٠	

خامساً : منفرقه / لكل دورة امتحان

الترتيب	الوظيفة	العدد	ملاحظات
١	القلم الاحمالي او الموظف الذي يقوم بالاعداد للامتحان واستخراج النتائج عن كل ساعة عمل ٨٥٠ فلس على ان لا يزيد لخطته عن ٤٠٠ دينار من غير موظفي قسم الامتحانات العامة	١	
٢	الآن المكلف بأحدى مهام الامتحانات في مركز الوزارة او مديرية التربية والتعليم او مركز التصحيح عن كل يوم او ليلة	١	
٣	السائق للمناوب ديناراً وأولاً مع الامتحانات العامة في الوزارة بتكليف رسمي عن كل يوم وليلة	١	
٤	اعضاء لجنة الاشراف على الامتحان خارج المملكة من اعضاء السفارة لكل عضو (بحسب لا يزيد عن مائة من اثنين)	٥٠	
٥	الآن في لائحة الامتحان / عن كل يوم عمل ديناران (٥٠٠) للسا	٢	

جدول رقم (٢)

جدول باجور السائق والموظف اللذان يحضران طرود الاجابة إلى الوزارة او المسائق الذي ينقل دفاتر الاجابة من مركز الوزارة إلى مركز التصحيح او من مركز التصحيح إلى الوزارة / لكل دورة امتحان

الترتيب	الوظيفة	العدد	ملاحظات
١	سائق - حارس - حصة الزرارة - البلقاء - الرصيلة - عين الباشا	٢	
٢	أردن الأولى - اردن الثانية - عجلون - المفرق - دير عزا - قنطرة الجنوبية - الرمثا - المفرق - اربابية الشمالية الشرقية - اربابية الشمالية الغربية	٤	
٣	القنطرة - بني كنانة - الاغوار الشمالية	٥	
٤	القنطرة - الحارثي - الجارد - اللص - الاغوار الجنوبية	٦	
٥	الطابوقة - عمان - البلقاء	٨	
٦	الشعبة	١٠	

قرارات صادرة عن معالي وزير المالية - الجمارك

صدر عن معالي وزير المالية - الجمارك وبالاتحاد لأحكام المادة ٢/١٠ من نظام التنظيم الإداري لدائرة الجمارك رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٠ والمادة ٦ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ القرارات التالية:-

أولاً:- القرارات الصادرة اعتباراً من ٢٠٠٢/١/٣٠ :-

- إعادة تسمية مديرية الأوضاع المتعلقة للرسوم لتصبح مديرية الإنجاز المؤقت .
- إعادة تسمية مديرية الشؤون القضائية لتصبح مديرية القضايا .
- تغيير تسمية مديرية الشؤون الجمركية الفنية لتصبح مديرية التعريف والاتفاقيات .
- استحداث المديريتين التاليتين بهذه الدائرة :-
 - مديرية التفتيش وربطها بمديرية التفتيش المرتبطة بمديرية الرقابة والتدقيق الداخلي واتباعها بهذه المديرية .
 - مديرية التراخيص والتخليص وربطها بالمساعد للشؤون الفنية .

- إلغاء وحدة الأبنية والصيانة .

- فك ارتباط وحدة التفتيش من المفتش الإداري العام بهذه الدائرة وربطها بمساعدكم للشؤون الفنية .

ثانياً:- فك ارتباط مركز جمر المنطقة الحرة - قاع لحنا من مركز جمر جابر وربطه بمركز جمر الضليل اعتباراً من ٢٠٠٢/٢/٢٧ .

دائرة الجمارك

مكتبة العمل

تعليمات رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٢

تعليمات نصريح المخلصين الجمركيين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

صادرة بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (47) من نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم رقم (9) لسنة 2001

استناداً للصلاحيات المخولة للمجلس في الفقرة (أ) من المادة (47) من نظام الجمارك في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (9) لسنة 2001، قرر المجلس اتباع التعليمات التالية:

المادة 1- تسمى هذه التعليمات (تعليمات نصريح المخلصين الجمركيين في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2002) ويعمل بها من تاريخ إقرارها من المجلس.

المادة 2- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

القانون:	قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة المعمول به .
المنطقة:	منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .
المفوض:	مفوض شؤون الإيرادات والجمارك.
المديرية:	مديرية الجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
المدير:	مدير المديرية .
النصريح:	نصريح مزاولة مهنة التخليص الجمركي أو نصريح العمل كمدير تنفيذي لشركة تخليص، في المنطقة ، حسب مقتضى الحال.

المادة 3- أ- يتعين على الشخص الذي يرغب في مزاولة مهنة التخليص الجمركي أو العمل كمدير تنفيذي لشركة تخليص في المنطقة الحصول على النصريح اللازم لذلك وفق أحكام هذه التعليمات .

ب- لا يجوز ممارسة مهنة التخليص الجمركي إلا من خلال مؤسسة فردية أو شركة في المنطقة والحصول على نصريح مباشرة العمل فيها، وعلى تلك المؤسسة أو الشركة أن تخطر المديرية بإنهاء أو انتهاء خدمات المخلص لديها لأي سبب من الأسباب أو التحاقه بالعمل لديها فور حصول ذلك.

ج- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، لا يتعين على الشخص الحصول على النصريح بموجب هذه التعليمات إذا كان يقوم بالتخليص على مستوردهاته لنفسه أو لأي جهة عامة أو خاصة أخرى إذا كان موظفاً لدى تلك الجهة أو كان شريكاً فيها أو مديراً لها.

المادة 4- يشترط فيمن يتقدم لامتحان المخلصين الجمركيين المنصوص عليه في هذه التعليمات ما يلي:

أ- للعمل كمدير تنفيذي لشركة تخليص في المنطقة :

- 1- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى كحد أدنى وأن يكون قد عمل في مجال إدارة التخليص أو الإدارة الجمركية عدة لا تقل عن (3) سنوات أو أن يكون حاصلاً على الثانوية العامة وبخبرة لا تقل عن عشر سنوات في مجال التخليص أو غير حاصل على شهادة الثانوية العامة ولكن بخبرة لا تقل عن عشرين سنة، على أن تؤخذ موافقة المجلس في الحالة الأخيرة بناءً على ترشيح من المفوض.
- 2- أن يكون غير محكوم بجناية مهما كان نوعها أو بجنحة بخلة بالشرف.

ب- لمزاولة مهنة التخليص الجمركي في المنطقة :

- 1- أن يكون حاصلاً على شهادة الثانوية العامة كحد أدنى وعمل مخلصاً جمركياً لمدة (5) سنوات أو عمل موظفاً جمركياً مصنفًا لمدة (10) سنوات.
- 2- أن يكون غير محكوم بجناية مهما كان نوعها أو بجنحة بخلة بالشرف.

المادة 5- أ- يقدم طلب التقدم للامتحان مستكملاً بجميع البيانات والوثائق المطلوبة وعلى النموذج الذي تعتمده المديرية لهذه الغاية، ولا ينظر في أي طلب غير مستكمل لتلك البيانات والوثائق.

ب- تتولى المديرية إجراء الامتحانات من وقت لآخر وفق ما تراه مناسباً، وتقوم بالإعلان عن عقد الامتحان في الصحف المحلية وأي وسيلة أخرى مناسبة وذلك قبل التاريخ المعين لبدء التسجيل في الامتحان بأسبوع على الأقل .

ج- يجب أن يتضمن الإعلان المشار إليه في الفقرة (ب) من هذه المادة المعلومات التالية :

- 1- كيفية الاشتراك في الامتحان .
- 2- رسوم الاشتراك في الامتحان .
- 3- مكان وموعد إجراء الامتحان .
- 4- أي معلومات أو إرشادات أخرى ، وفق ما تراه المديرية مناسباً .

المادة 6- تكون علامة النجاح في الامتحان 75٪، وعلى كل من اجتاز الامتحان أن يقدم طلبا باسم الشركة أو المؤسسة الفردية التي يعمل لديها للحصول على التصريح أو أن تقدم تلك الشركة الطلب لياية عنه.

المادة 7- أ- مع مراعاة ما ورد في المادة (6) من هذه التعليمات، يتعين على المديرية إعداد شهادة التصريح وفق الأنموذج المعتمد لهذه الغاية وتسليمها لطلب التصريح بعد دفع بدل الخدمات المحدد في المادة (14) من هذه التعليمات.

ب- يكون التصريح شخصا ولا يجوز التنازل عنه لشخص آخر.

المادة 8- أ- يتم تجديد التصريح سنويا بعد دفع بدل الخدمات المحدد في المادة (14) من هذه التعليمات وبعد الحصول على براءة ذمة من المديرية بتسديد جميع بيانات التراخيص غير المسددة والتي مضى على وقت تسديدها أسبوعين على الأقل قبل طلب التجديد.

ب- يجب أن يجدد التصريح خلال مدة لا تزيد على شهر عمل من تاريخ انتهائه.

المادة 9- أ- يتعين على صاحب التصريح بذل العناية اللازمة أثناء ممارسته لمهام وأعمال التخليص الجمركي في المنطقة، والالتزام بالقواعد والأصول المتعارف عليها في هذا المجال.

ب- يتعين على المدير التنفيذي، ولتحت طائلة عقوبة التوقيف من العمل، الاحتفاظ بسجل خاص، يدون فيه خلاصة المعاملات الجمركية التي أنجزت لحساب الغير لمدة ثلاث سنوات وذلك ضمن الشروط التي تعتمد عليها المديرية لهذه الغاية.

المادة 10- أ- تتولى المديرية عقد دورات تدريبية بهدف التعريف بالمطابع الجمركي الخاص للمنطقة والإجراءات الجمركية المتبعة فيها والتدريب على التشريعات الخاصة بالمنطقة.

ب- يتم الإعلان عن الدورة التدريبية في الصحف المحلية وأي وسيلة تراها المديرية مناسبة، بحيث يتضمن الإعلان المعلومات التالية:

- 1- مكان عقد الدورة وزمانها.
- 2- كيفية الاشتراك في الدورة ورسوم الاشتراك فيها.
- 3- أي معلومات أو إرشادات أخرى، وفق ما تراه المديرية مناسبة.

المادة 11- يتم اتباع الأحكام والمبادئ التالية بشأن التفويض الممنوح من صاحب البضاعة إلى شركة التخليص للقيام بالتخليص على مستوردااته:

أ- يتوجب الحصول على تفويض من التاجر لشركة التخليص للتخليص على مستورداات التاجر، على أن يلغى التفويض اللاحق أي تفويض سابق له.

ب- يعتبر إذن التسليم الصادر عن الناقل بمثابة تفويض رسمي من التاجر.

ج- لا يجوز لشركة التخليص أن تفوض شركة تخليص أخرى للتخليص على بضاعة معينة.

د- يجب أن يكون التفويض محمداً بإرسالية معينة وبفترة زمنية معينة كما يجب أن يكون مطبوعاً أو مكتوباً على أوراق التاجر التي تحمل اسمه أو شعاره أو أي ورقة تصدر عنه بصفة رسمية، ويجوز بغير ذلك أن يكون التفويض مصدقاً من الكاتب العدل أو من المصرف المعتمد لدى التاجر أو لدى موظف المديرية المختص.

هـ- تكون جميع التفويضات الصادرة من خارج المملكة رسمية وتعتمد بعد تصديقها من الجهات الرسمية في الخارج.

المادة 12- أ- للمدير، وحسب مقتضى الحال، تنبيه الشخص المخالف أو إيقافه عن العمل للمدة التي يراها مناسبة أو إلغاء التصريح، في أي من الحالات التالية:

- 1- إذا حكم على صاحب التصريح بجناية أو جنحة مخلة بالشرف واكتسب الحكم الدرجة القطعية.
- 2- إذا تبين بأن صاحب التصريح غير مستوف لشروط منحه أو إذا تبين بأن التصريح قد منح بناء على غش أو تزوير وقع من صاحب التصريح أو لصالحه.
- 3- إذا مارس صاحب التصريح أعمال التخليص خارج إطار شركة أو مؤسسة فردية، مسجلة أصولاً لدى وزارة الصناعة والتجارة الأردنية أو سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وفق مقتضى الحال، أو مارس من خلال شركة أو مؤسسة فردية مخالفة لشروط أو إجراءات تصريحها.
- 4- إذا مارس صاحب التصريح أعماله كمدير تنفيذي لشركة تخليص أو زاول مهنة التخليص الجمركي في المنطقة بعد انتهاء المدة المحددة لتجديد التصريح وليل تجديده.
- 5- إذا أهمل صاحب التصريح إهمالاً جسيماً أثناء التخليص أو قام بأي عمل من شأنه عرقلة إجراءات التخليص بأي شكل أو ثبت ذلك للمديرية بناء على شكوى مقدمة من صاحب العلاقة.

6- إذا ارتكب أي مخالفة أخرى للأحكام أو الإجراءات أو الشروط التي تضعها المديرية.

ب- يكون قرار التنبيه أو إيقاف العمل أو إلغاء التصريح أو عدم تجديده مكتوباً ومؤرخاً ومسبباً، ويبلغ الشخص المعني بصورة عنه.

ج- للشخص الذي ألغى تصريحه أو لم يتم تجديده أن يحصل على تصريح جديد شريطة اجتياز الامتحان مرة أخرى ولمرة واحدة فقط، على أن لا يسمح له بذلك قبل (5) أشهر من تاريخ التوليف واستيفاء سائر الشروط المحددة لمنح التصريح وفق أحكام هذه التعليمات.

المادة 13- يتألف كل شخص يمارس في المنطقة أعمال المدير التنفيذي لشركة تخليص أو مهنة التخليص الجمركي خلافاً لأحكام هذه التعليمات بالتقويات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (54) من القانون.

المادة 14- تستوفي المديرية بدلات الخدمات التالية :

أ- (20) ديناراً بدل إصدار التصريح.

ب- (10) ديناراً بدل التجديد السنوي للتصريح.

ج- (5) ديناراً عن إصدار بدل تالف للتصريح.

المادة 15- تشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية.

عقل بلتاجي

رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

نتائج انتخابات مجلس نقابة المهندسين للدورة الثالثة والعشرين

• عملاً بأحكام المادة (٣٧) من قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته. أعلن بأن نتيجة انتخابات مجلس نقابة المهندسين للدورة الثالثة والعشرين والتي جرت يوم ٢٠٠٢/٤/٢٦ قد أسفرت عن فوز التالية أسماؤهم لعضوية مجلس النقابة:-

المهندس عزام الهندي	نقيب المهندسين
المهندس خالد البوريني	نائب نقيب المهندسين
المهندس ماجد النسور	عضو مجلس عن الشعبة المدنية
المهندس نامق مرقه	عضو مجلس عن الشعبة المدنية
المهندس محمود أكرم التل	عضو مجلس عن الشعبة المعمارية
المهندس عصام السعدي	عضو مجلس عن الشعبة الميكانيكية
المهندس عبدالمجيد البشايرة	عضو مجلس عن الشعبة الكهربائية
المهندس أسعد عطوان	عضو مجلس عن الشعبة الكهربائية
المهندس أحمد فلاح الرواشدة	عضو مجلس عن شعبة المناجم والتعدين
المهندس محمد عصام عشا	عضو مجلس عن الشعبة الكيماوية

وحسب نص المادة (٣٧) من قانون النقابة يعتبر رئيس هيئة المكاتب الهندسية عضواً في مجلس النقابة وهو المهندس رايق كامل عضو مجلس.

نقيب المهندسين
المهندس عزام الهندي

دكتوران العملي

نتائج انتخابات مجلس نقابة الجيولوجيين الأردنيين

- يعلن بأن نتيجة انتخابات مجلس نقابة الجيولوجيين الأردنيين للدورة السادسة عشرة والتي جرت يوم السبت الموافق ٢٠٠٢/٤/٢٧ كانت على النحو التالي:-

الجيولوجي خالد الشوابكة	نقيب
الجيولوجي محمد خير الدلقموني	نائباً للنقيب
الجيولوجي محمد فاروقه	أميناً للسر
الجيولوجي هاني حجازي	أميناً للصندوق
الجيولوجي خالد خريسات	نائب أمين الصندوق
الجيولوجي د. أحمد الصمادي	عضو مجلس
الجيولوجي صبيح الديسي	عضو مجلس
الجيولوجية نعمة المصالحه	عضو مجلس
الجيولوجي عبدالكريم السعودي	عضو مجلس

حيث تم توزيع هذه المناصب في الاجتماع الأول لمجلس النقابة الذي عقد يوم الاثنين (الموافق ٢٠٠٢/٤/٢٩).

نقيب الجيولوجيين الأردنيين
الجيولوجي خالد فياض الشوابكة

تصحيح خطأ

ورد خطأ الجدول رقم (١) الملحق بالقانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٢ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٤٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٦، والصحيح هو الجدول التالي:-

جدول رقم (١)
ملحق بقانون الضريبة العامة على المبيعات
رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته
بالسلع الخاضعة للضريبة الخاصة

الرقم	التصنيف
١-	الاسمنت بجميع أنواعه .
٢-	حديد البناء والتسليح ، الواح وقضبان وزوايا واشكال خاصة وانابيب ومواسير ، وما يماثلها ، مهياة للاستعمال في المنشآت ، من حديد صب او حديد او صلب .
٣-	زيوت التشحيم المعدنية ومحضرات ومواد التشحيم المكونة من زيوت التشحيم المعدنية ومواد مضافة المحتوية على ما لا يقل عن (٧٠٪) وزناً من زيوت نفطية او من زيوت مواد معدنية قارية .
٤-	المشروبات الغازية .
٥-	الجعة بما فيها الجعة بدون كحول .
٦-	الكحول الايثيلي غير المعطل .
٧-	المسكرات ، والمشروبات الكحولية ، بما في ذلك الانبدة والمشروبات المخمرة الاخرى .
٨-	التبغ ومصنوعاته .
٩-	السيارات .